مقالات وحوارات ولقاءات

لها تاريـــــــــــــــخ

دكتور علي السلمي

2024

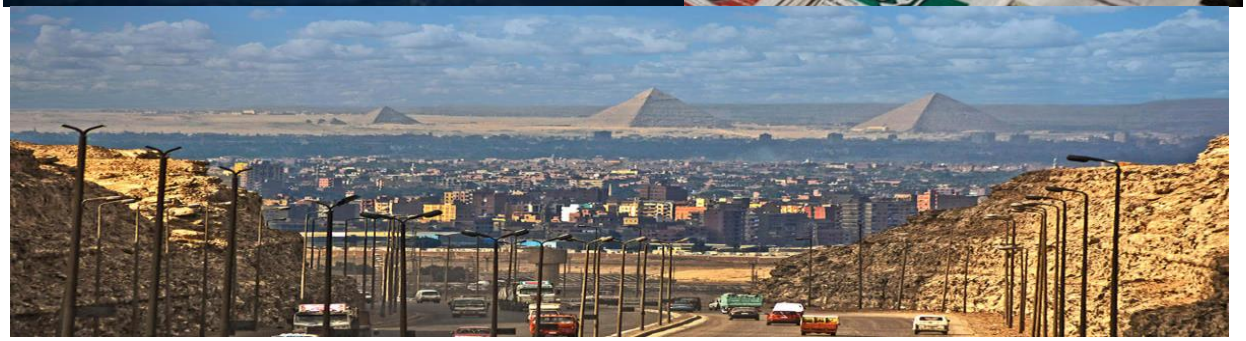

المحتويات

الفصل	الموضوع	الصفحة
الأول	مقالات وحوارات في عهد الرئيس الأسبق مبارك	2
الثاني	مقالات وحوارات بعد ثورة 25 يناير 2011	113
الثالث	مقالات وحوارات قديمة وتتجدد !	219
الرابع	لقاءات وتقارير تليفزيونية	244

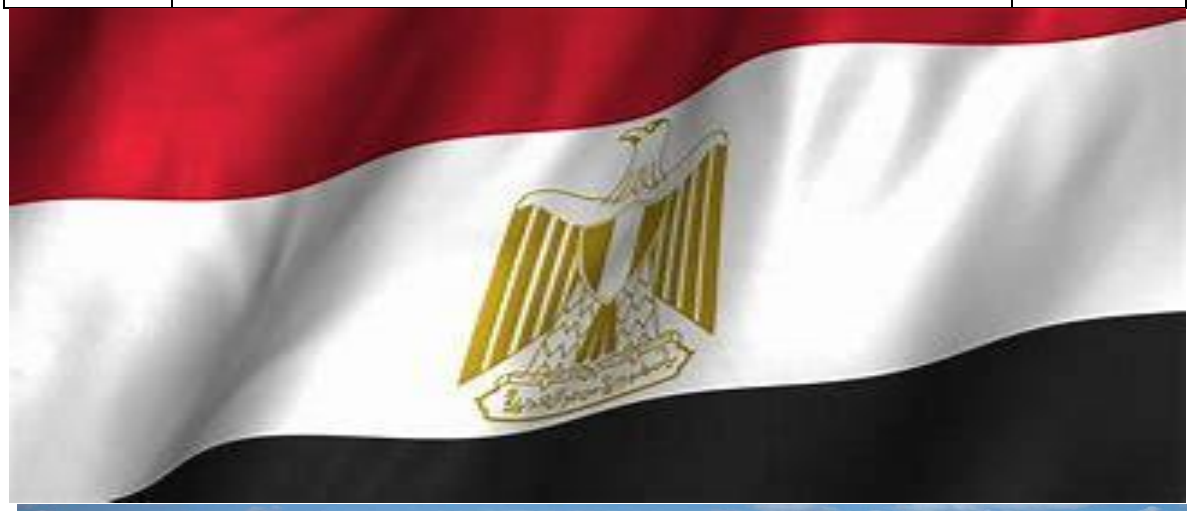

الفصل الأول

مقالات وحوارات في عهد الرئيس الأسبق مبارك

1. قراءة موضوعية في مشروع القانون الموحد للتعليم العالي[1]

أ.د. علي السلمي

أعلنت وزارة التعليم العالي مؤخراً ورقة مهمة بعنوان " رؤية لتطوير القوانين والتشريعات التي تحكم مؤسسات التعليم العالي" تضمنت مبررات إصدار تشريع جديد موحد ينظم أوضاع الجامعات والمعاهد العليا وتقدم فلسفة جديدة تهدف إلى" تنظيم العمل في قطاعات التعليم العالي بما يضمن جودة التعليم وارتفاع كفاءة خريجي مؤسسات التعليم العالي وتناسب أعدادهم مع متطلبات سوق العمل وخطط التنمية والحفاظ على البعد الاجتماعي مع تكامل الإستراتيجيات والسياسات في التعليم قبل الجامعي" .

وباستقراء ما جاء في إطار التشريع الموحد المقترح، تتضح أهم ملامح التغيير المستهدف في إقرار مبدأ فصل ملكية المؤسسات التعليمية عن إدارتها وتمويلها فضلا عن أمرين محوريين: الأول، أن الدولة تدير نظام مجانية التعليم، التي نص عليها الدستور ،عن طريق آلية التعاقد بين الدولة والمؤسسة التعليمية، طبقاً لمعدلات التكلفة الفعلية المتفق عليها وطبقاً لقواعد القبول في مؤسسات التعليم العالي الحكومية. والأمر الثاني، أن يتم اختيار القيادات وتعيين أعضاء هيئات التدريس عن طريق الإعلان المفتوح لكل المستويات الأكاديمية ابتداء من مساعد مدرس وحتى أستاذ متخصص.

وقبل الخوض في مناقشة ما احتوته رؤية وزارة التعليم العالي من أفكار، نود الإشارة إلى أن هذا المشروع قد تأخر أكثر من 6 أعوام حيث سبق أن تشكلت في وزارة التعليم العالي "اللجنة القومية لتطوير التعليم الجامعي والعالي" ضمت نخبة من علماء مصر وخبراء التعليم وانتهت أعمالها بعقد المؤتمر القومي الأول لتطوير التعليم الجامعي والعالي يومي 13-14 فبراير 2000، وجاءت أولى توصياته مؤكدة لضرورة " إصدار تشريع جديد للتعليم العالي تحدد التوجهات العامة والمبادئ الرئيسية في إنشاء وإدارة وتقييم

[1] نشرت في 2006/3/11

مؤسسات التعليم العالي، وينظم شئون أعضاء هيئات التدريس والعاملين بها، والشئون المالية، وأسس التنظيم الأكاديمي، على أن تصدر لوائح تفصيلية خاصة لكل جامعة ومعهد تعتمد من مجالس الجامعات والمعاهد المعنية". كما تبنى المؤتمر المشار إليه تنفيذ 25 مشروعاً لتطوير مختلف جوانب منظومة التعليم الجامعي والعالي من حيث إعداد وتنمية أعضاء هيئات التدريس وتقييم أدائهم، وتطوير المناهج والمقررات، وتعميق استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات في العملية التعليمية، وتطوير نظام لضمان الجودة ونظم الإدارة في مؤسسات التعليم العالي، وكذلك تنمية مشاركة الطلاب في مناقشة وإقرار النظم التعليمية المختلفة، وتطوير كليات التربية. ورغم أن بعض مشروعات التطوير التي تبناها المؤتمر المشار إليه قد وجدت طريقها للتنفيذ، إلا أن الأثر العام لإستراتيجية التطوير لم يتحقق ولم تحدث التطوير المستهدف لا في أوضاع المؤسسات ولا في إمكانيات ووسائل العملية التعليمية بها، ومن ثم لم تتحسن جودة الخريجين ولا تزال الشكوى واضحة من ضعف مستواهم العلمي والفكري.

وفي جميع الأحوال لا تزال مؤسسات التعليم العالي المصرية ، خاصة الجامعات ،خارج نطاق المنافسة الإقليمية والعالمية، ولا تزال بعيدة عن المعايير الدولية المعتبرة في تقييم الجامعات، فقد فشلت أي جامعة مصرية أن ترقى إلى مستوى الجامعات إل 500 الأفضل في العالم إلا جامعة القاهرة حيث احتلت المركز 443 في تقييم عام 2006 بسبب حصول أحد خريجيها وهو د. محمد البرادعي على جائزة نوبل، وواضح طبعاً أن الجامعة ليس لها فضل في هذا الفوز.

إن الحقيقة الواضحة من هذا التأخير في تفعيل إستراتيجية لتطوير التعليم العالي هو أن الأمر لا يصدر عن سياسة دولة وتوجه مجتمعي، بقدر ما يعبر عن رؤية شخصية تتغير بتغير الوزير المسئول. لذا فإن أول ما نطالب به ، بعد التوافق المجتمعي على رؤية وزارة التعليم العالي الحالية، أن تعتمد من مجلس الوزراء

باعتبارها إستراتيجية وطنية يلتزم بها كل من يلي وزارة التعليم العالي ولا تتغير إلا بناء على توافق مجتمعي.

وإذا عدنا إلى مناقشة الرؤية الجديدة المطروحة، نبدأ بالتأكيد على ضرورتها وأهميتها، ونذكر ملاحظاتنا فيما يلي:

1. استندت رؤية وزارة التعليم العالي في مبررات إصدار إطار تشريعي جديد إلى أسباب عامة تدور حول التطورات والمتغيرات الداخلية والخارجية وأهمية دور المؤسسات التعليمية كمراكز بحث وتطوير ونحوها من مبررات لا تتعامل مع صلب الحقيقة وهي تدني أوضاع مؤسسات التعليم العالي المصرية ، الحكومية والخاصة ، وافتقادها للمقومات والمعايير الموضوعية المتعارف عليها في مؤسسات ونظم الاعتماد الدولية والتي أخذت بها هيئة ضمان الجودة والاعتماد المصرية ، وإن لم تجد طريقها للتطبيق الفعلي حتى الآن. إن البداية المنطقية لصياغة تشريع جديد للتعليم العالي أن تعلن بشفافية وصراحة مشكلات وعيوب ونواقص المؤسسات التعليمية حتى تكون نقطة انطلاق في صياغة التشريع الذي يهدف إلى علاجها .
2. عددت فلسفة التشريع المقترح أهدافاً كثيرة تدور في مجملها حول تحسين وتطوير ورفع كفاءة مؤسسات التعليم العالي وما يجري فيها من عمليات تعليمية، ولكن أهم تلك الأهداف التي تحتاج إلى إبراز ومناقشة هو "الفصل بين ملكية المؤسسة التعليمية وإدارتها وآليات تمويل الخدمات التعليمية التي تقدمها"، إذ أن هذا الهدف واضح وجاري تطبيقه فعلاً بالنسبة للمؤسسات التعليمية الخاصة، ومن ثم فإن ما يقصد إليه التشريع الجديد المقترح هو تطبيق ذلك المبدأ على الجامعات والمعاهد العليا الحكومية. وإن كنا نؤيد هذا الاتجاه من منظور أنه يدعم الاستقلال الأكاديمي والإداري والمالي للجامعات والمعاهد الحكومية، إلا أنه يثير قضايا أخرى مهمة لم يتطرق إليها إطار التشريع المقترح، بل إنه

احتوى على مبادئ تناقض هذا التوجه منها مثلاً فكرة مركزية التخطيط ورسم السياسات والتي أشارت إليها رؤية الوزارة تحت عنوان "تطوير آليات إدارة التعليم العالي".

3. أنه على الرغم من أهمية الأهداف التي عددتها رؤية الوزارة للتشريع المقترح وتعبيرها عن الآمال التي طال ترديدها لتطوير التعليم الجامعي والعالي، إلا أن رؤية الوزارة لم توضح، وبنفس التفصيل، الآليات المقترحة لتفعيل تلك الأهداف ونقلها من حيز الشعارات إلى حيز التطبيق الفعلي.

4. وبالنسبة للاقتراح الأساس في رؤية وزارة التعليم العالي وهو إصدار "تشريع موحد يحكم مؤسسات التعليم العالي في إطارها العام وتعالج مواده الجوانب الرئيسية لمنظومة التعليم العالي ومكوناتها وعلاقاتها التبادلية"، فإننا نتفق مع هذا الاقتراح ونزيد عليه بأن يتضمن التشريع الجديد كل ما يتصل بمؤسسات التعليم العالي، خاصة الحكومية، من حيث الإنشاء والإدارة والتشغيل بحيث يكون هو التشريع الوحيد لتلك المؤسسات وتنقل إليه كافة النصوص والأحكام الواردة في شأنها في قوانين أخرى وأهمها قانون الخطة، وقانون الموازنة، وقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة، وقانون المناقصات والمزايدات.

5. ويتكامل مع اقتراح توحيد التشريع، على الوجه الذي تم بيانه، ضرورة حصر علاقة مؤسسات التعليم العالي مع أجهزة الدولة في وزارة التعليم العالي فقط، لذا فإن ما أوضحته رؤية وزارة التعليم العالي من أن الدولة تتعامل مع تلك المؤسسات من خلال 5 وزارات ذات علاقة وهي التعليم العالي، المالية، التخطيط، والتعاون الدولي، ووزارة التربية والتعليم ينبغي أن تتم مراجعته بحيث تتركز علاقات وتعاملات تلك الوزارات، في شأن مؤسسات التعليم العالي، مع وزارة التعليم العالي التي تتولى بدورها تنسيق كافة أمور المؤسسات التعليمية مباشرة مع تلك المؤسسات.

6. إن ما يؤكد عليه إطار التشريع الموحد من " الاستقلالية والتمكين المالي والإداري للجامعات" يتطلب بالضرورة تخفيف وتقليص الاختصاصات المقترحة به لوزارة التعليم العالي التي ينبغي أن يقتصر دورها في رأينا على التخطيط الإستراتيجي للتعليم العالي بالتوافق مع توجهات الإستراتيجية الوطنية للتنمية الشاملة وتوفير مقومات ومتطلبات تنفيذها، وكذا إعداد البرامج الخاصة بتمويل التعليم العالي وتحديد الدعم الحكومي لمؤسساته وأسلوب شرائها خدمات التعليم وفق معدلات التكلفة الفعلية المتفق عليها لتعيد تقديمها في شكل منح مجانية للطلاب المستوفين لشروط الحصول عليها وذلك في ضوء استيفاء تلك المؤسسات التعليمية لشروط ومعايير ضمان الجودة والاعتماد.
7. وفي تلك الحالة ينبغي أن تكون للجامعات والمعاهد العليا الحكومية موازنات مستقلة لا تتقيد بنمط الموازنة الحكومية، وأن يأتي دعم الدولة لها وكذا قيمة مشتريات الدولة من خدماتها في شكل رقم واحد، على أن يتولى مجلس الجامعة أو المعهد العالي تفصيل الموازنة وتوزيع بنودها على أوجه الإنفاق التي يراها محققة لخطتها.
8. أما ما عدا ذلك من اختصاصات تتعلق باقتراح سياسات القبول والإطار العام لمعادلة الدرجات العلمية الأجنبية، وإعداد الأطر العامة لترقية أعضاء هيئة التدريس والخطة القومية للبعثات وتأهيل الكوادر العلمية فتلك اختصاصات أكاديمية بالأساس نرى أن يتولاها "المجلس الأعلى للتعليم العالي" الذي اقترحه إطار التشريع الموحد وليس وزارة التعليم العالي.
9. من جانب آخر، نحن نؤيد فكرة إنشاء المجلس الأعلى للتعليم العالي والاختصاصات المسندة إليه كما وردت في رؤية وزارة التعليم العالي، ونرى ضرورة الإفصاح عن تشكيل هذا المجلس ليضم خبراء في التعليم الجامعي من أساتذة الجامعات ذوي الاختصاص ورؤساء الجامعات السابقين والحاليين ورؤساء لجان التعليم في مجلسي الشعب والشورى وممثلين لمؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة ممن

لهم اتصال بقضايا التعليم العالي، وينتخب من بين أعضاءه رئيساً وأميناً عاماً من أصحاب الخبرة في شئون التعليم وتقنياته ولمدة محددة.

10. وفي جميع الأحوال نرى أن ينص التشريع الموحد المقترح على استقلال المجلس الأعلى للتعليم عن وزارة التعليم العالي كونه هيئة وطنية مستقلة تتبع مجلس الشعب وله موازنة مستقلة تمولها مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة والأهلية بنسب تحددها القانون تحسب أعداد الدارسين بها أو غير ذلك من المعايير.

11. وفي ضوء إنشاء المجلس الأعلى للتعليم العالي، فإننا نختلف مع مشروع التشريع المقترح حين يعود إلى طرح فكرة وجود مجلس أعلى للجامعات ومجلس أعلى للمعاهد العليا والكليات التكنولوجية، إذ نرى في هذا الطرح تكرار في المجالس وإفساح لمجالات التناقض بينها وتوزع الجهود والموارد، فضلاً عن إهدار منطق التشريع الموحد الذي يشمل الجامعات والمعاهد العليا ولا يفصل بينهما، ونرى الاقتصار على" المجلس الأعلى للتعليم العالي" ليحقق القيادة الإستراتيجية لمنظومة التعليم العالي الحكومية والخاصة والأهلية من الجامعات أو المعاهد العليا والكليات التكنولوجية.

12. وقد تضمنت رؤية وزارة التعليم العالي إنشاء مجالس للأمناء بمؤسسات التعليم العالي ونصت على أن تختص هذه المجالس بوضع الإستراتيجيات وتحديد السياسات وتقييم الأداء وترشيح/ تعيين القيادات العليا، وإقرار الحسابات الختامية واعتماد الموازنة السنوية. وقد أثارت هذه الفكرة الكثير من الاعتراض بين من تناولوا رؤية الوزارة بالتحليل، إذ المفهوم أن مجالس الأمناء تتشكل عادة من أعضاء خارجيين يمثلون المجتمع المدني وقطاعات الأعمال التي تستفيد من مخرجات مؤسسات التعليم العالي. وبالنظر إلى أن المجتمع المصري تسوده رؤية سلبية للقطاع الخاص وتغلب عليه نظرة تشوبها الريبة والتشكك فيمن يطلق عليهم وصف رجال الأعمال، فإن إنشاء مجالس الأمناء من بينهم وإسناد

تلك الاختصاصات المحورية لها لا شك يثير التخوف من سوء استخدامها . لذا نرى تعديل اختصاصات مجالس الأمناء لتقتصر على أمرين رئيسيين: الأول، تقييم أداء المؤسسة التعليمية من وجهة نظر المجتمع وحكمه على كفاءة الخريجين ومستوى الخدمات الأكاديمية والمنتجات العلمية والتكنولوجية التي يساهم بها أعضاؤها في خدمة المجتمع وعلاج مشكلاته. والأمر الثاني، تقديم الدعم الفكري واللوجستي والمادي للمؤسسة التعليمية وتوثيق علاقاتها بمؤسسات المجتمع وتعميق التواصل بينها وبين التطورات المجتمعية والتأكد من استجابة المؤسسة التعليمية لها بتطوير برامجها ومناهجها وتقنياتها التعليمية في اتجاه الاستجابة لها .

13. وقد احتوت رؤية وزارة التعليم العالي على طرح متطور لفكرة مجانية التعليم، ونحن نتفق مع هذا الطرح تماماً ونؤكد على ضرورة التقيد في تنفيذه بالأمور التالية:

- ضرورة تحديد أسس وتقنيات احتساب التكلفة الفعلية للخدمة التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي حيث تتخذ أساساً في تحديد رسوم التعليم.
- التزام الدولة بمبدأ مجانية التعليم وكونها علاقة مباشرة بين الطالب والدولة، بمعنى أن الدولة هي التي تتحمل أعباءها وليست مؤسسات التعليم التي يجب أن تحصل على المقابل الفعلي لتكلفة التعليم التي تحصل عليه الطلاب.
- أن الدولة ،ممثلة في وزارة التعليم العالي ، لن تشتري الخدمات التعليمية سوى من مؤسسات التعليم العالي التي تتوفر بها شروط ومعايير ضمان الجودة والاعتماد .
- تقدم الدولة من خلال وزارة التعليم العالي منح المجانية لتلقي الخدمة التعليمية لأعداد الطلاب الذين تتوفر فيهم شروط الحصول عليها ، على أن يستخدم الطلاب قيمة المنحة في التقدم للجامعة الحكومية

التي يفضلونها والتي تنطبق عليهم شروط القبول بها، وفي ذلك إذكاء للمنافسة بين الجامعات لتجويد خدماتها والارتفاع بمستوى التعليم فيها .

- أن الحصول على منحة التعليم المجاني ينبغي أن يتم وفق شروط تتسم بالعدالة والشفافية، وأن تعلن تلك الشروط وإجراءات التقدم للحصول عليها ومعايير وإجراءات اختيار الفائزين بها، على أن تخضع تلك العملية لرقابة مجتمعية مقننة تحددها التشريع الموحد للتعليم العالي.
- أن القبول بمؤسسات التعليم العالي، سواء تم عن طريق مكتب التنسيق المركزي أم عن طريق التقدم مباشرة إلى الجامعات والمعاهد ، عملية مستقلة ومنفصلة عن مسألة الحصول على منحة حكومية بمجانية التعليم. أي أن توفر شروط القبول، مثل مجموع درجات الثانوية العامة مثلا، ليس شرطاً كافياً لحصول الطالب على منحة المجانية، إذ يلزم توفر شروط أخرى تحددها القانون وتكون معلنة ومعروفة للكافة من ذلك مثلاً تحديد حد أقصى لسن الطالب أو تحديد عدد من الأماكن في كل تخصص لحفز الطلاب على اختيار فروع العلم والتخصصات المطلوبة في سوق العمل وللوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك للحد من إقبال الطلاب على الكليات والتخصصات التي يعاني المجتمع من زيادة أعداد الخريجين منها دون أن يكونوا مطلوبين في سوق العمل. وبذلك تستخدم وزارة التعليم العالي سياسة المجانية لإعادة هيكلة القبول بالكليات والتخصصات العلمية بما يحقق أهداف التنمية الوطنية ومواكبة التطورات العلمية في العالم المعاصر، وعلى الطلاب الذين يريدون دراسة موضوعات أخرى أن يتحملوا هم تكلفة التعليم.
- أن استمرار تمتع الطالب بمجانية التعليم يتوقف على استمرار توفر شروط الحصول عليها، فإذا فقد الطالب هذه الشروط ،كلها أو بعضها ، أثناء سنوات دراسته، يفقد حق التعليم المجاني.

14. وقد طرحت رؤية وزارة التعليم العالي أن "الإعلان المفتوح هو الأساس في الترشيح/ الاختيار لكافة مسئوليات القيادات الجامعية [رئيس جامعة، عميد كلية، رئيس قسم] على أن تصدر قرارات التعيين من جهة الاختصاص". والنص بهذا الشكل يأتي قاصراً حيث تجاهل تماماً مطلباً أساسيا لأعضاء هيئات التدريس هو أن يشاركوا في اختيار تلك القيادات بشكل من أشكال الانتخابات، فضلاً عن كونه تجافي أسس الديمقراطية التي تقضي بحق أصحاب المصلحة في اختيار قادتهم. والرأي عندنا أن يتم اختيار القيادات وفق الآلية التالية التي تحقق التوازن بين حق أعضاء هيئات التدريس في الاختيار وبين حق السلطة الجامعية المختصة في المشاركة في الاختيار:

- يتم تشكيل هيئة جامعية مستقلة لاختيار القيادات الجامعية في إطار " المجلس الأعلى للتعليم العالي" تتولى الإعلان عن الوظائف الشاغرة وبيان أوصافها وطبيعة المهام والواجبات والأهداف المطلوب تحقيقها من كل وظيفة ومتطلبات شغلها، كما تتلقى طلبات الراغبين في شغل كل وظيفة، ثم تتولى فحص الطلبات والتأكد من انطباق الشروط، ثم تعلن قوائم بأسماء المرشحين لكل وظيفة ممن تنطبق عليهم الشروط.
- تجرى انتخابات في كل جهة جامعية بها وظائف شاغرة ، تحت إشراف هيئة اختيار القيادات الجامعية، وذلك للاختيار من بين المتقدمين لوظائفها والذين رشحتهم الهيئة [سواء كانوا من نفس الجامعة أو من خارجها]، ويشارك في الانتخاب جميع أعضاء الجهة المعنية ذوي العلاقة.
- تعرض نتائج الانتخابات على جلسة مشتركة لمجلس الأمناء ومجلس الجامعة المعنية [أو المعهد] للتصويت على اختيار أحد المرشحين من بين الحاصلين على 75% أو أكثر من أصوات الناخبين.

15. إن إعادة نظام الإعلان المفتوح أمر ضروري ومهم في طريق تحسين وتجويد العملية التعليمية وضمان توفر أفضل العناصر في وظائف هيئة التدريس. فمما لا شك فيه أن أسوأ ما أصاب الجامعات المصرية هو

إلغاء نظام الإعلان الذي كان معمولاً به في السابق، حيث أدى ذلك إلى قص التعيين في وظائف هيئات التدريس على خريجي نفس الكلية ومن ثم أغلق باب التجديد والتطوير، وانغلقت كل كلية على نفسها، وامتنع التنافس بين الكليات. إن إعادة العمل بنظام التعيين من خلال الإعلان المفتوح خطوة مهمة وإيجابية في سبيل تطوير منظومة التعليم العالي بإدخال عنصر المنافسة الإيجابية والقضاء على حالة الجمود الفكري التي سادت جامعاتنا.

الخطة الاستراتيجية
لتطوير التعليم العالي12

تعقيب 2024

رغم عرض تلك الخطة الاستراتيجية في المؤتمر القومي الأول لتطوير التعليم الجامعي والعالي يومي 13-14 فبراير 2000، إلا أنه لم يتم تحديثه ولا تنفيذه حتى اليوم ونحن في يوم 16 سبتمبر 2024 ورغم المناداة بضرورة صياغة قانون جديد للجامعات ومؤسسات التعليم العالي... إلا أن ذلك المطلب لا يزال في علم الغيب.!!!!!! وعلى حد قول شاعرنا الشعبي صلاح جاهين.... وعجبي!!!!!

https://youtu.be/6pZajXwxtmk?si=mAsJlgld9LO8VNNx

https://youtu.be/3fUXNBe7oLs?si=VlgEBA8HXnerQfDU

https://youtu.be/p3-gLoKxYnY?si=x4LKa48eT7vfv8Yq

2. دعوة للتأني والمراجعة في خطة مبادلة ملكية المؤسسات الاقتصادية بالديون المستحقة لهيئة التأمينات.[2]

أ.د. علي السلمي رئيس الجمعية العربية للإدارة

نشر الأهرام في صدر الصفحة الأولى من عدد يوم الخميس 27 نوفمبر 2003 تصريحات مهمة وخطيرة للدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء أعلن فيها عزم الحكومة على تطبيق إجراءات لخفض الدين المحلي في إطار خطة متكاملة تتضمن عدة محاور "في مقدمتها إعادة هيكلة الدين العام ومبادلة جزء من الممتلكات الراخة، والإيرادات المضمونة ذات القيمة العالية والمتزايدة بالديون المستحقة لهيئة التأمينات".

وكما يفهم من هذا التصريح ، وتأكيداً لأقاويل ترددت منذ فترة وسارعت مصادر حكومية لنفيها والتأكيد على أن أموال التأمينات مصونة وفي أمان ، فإن الحكومة قررت أن تسدد القروض التي حصلت عليها من أموال هيئة التأمينات وتتخفف من سداد الفوائد المتراكمة عنها وذلك بنقل ملكية بعض المؤسسات الاقتصادية ، الراخة وذات الإيرادات المضمونة والمتزايدة ، إلى هيئة التأمينات. ويكشف هذا التوجه عن بعض حقائق وترد عليه تحفظات شديدة نوجزها فيما يلي:

1. يكشف إعلان الحكومة عن هذا الإجراء عن حقيقة خطيرة ألها قد استخدمت جانباً كبيراً من أموال هيئة التأمينات وتراكمت ديونها على الحكومة، وحسب ما جاء في الخبر المنشور بالأهرام فقد تعدت تلك الديون المستحقة 150 مليار جنيه فضلاً عن الفوائد المستحقة عليها .
2. أن تلك الأموال التي استخدمتها الحكومة هي حصيلة الاشتراكات التي تستقطع من رواتب المؤمن عليهم لدى الهيئة وهي ضمان سداد التعويضات والمكافآت والمعاشات لمن ينقطعون عن العمل

[2] نشرت في 2004/10/10

بسبب المرض أو الإصابة أو الوفاة أو التقاعد حسب قانون التأمينات، والأصل فيها أن يتم استثمارها في مجالات استثمار مأمون ومضمون في مقدمتها الاستثمار العقاري صيانة لأموال المؤمنين وضماناً لتوليد موارد مضمونة تسمح باستمرار سداد هيئة التأمينات التعويضات والمعاشات، وتعويض ما قد تحدث من عجز متوقع في فترة قادمة حين تزيد تلك التعويضات والمعاشات عن قيمة الاشتراكات المحصلة من العاملين الذين لا يزالون في الخدمة. وذلك تجافي ما ورد في الخبر المشار إليه من أن الحكومة تضمن استثمار أموال التأمينات في مشروعات ناجحة حيث يمثل ذلك مخاطرة جسيمة غير مأمونة العواقب، فضلاً عن حقيقة أن تلك الأموال قد استخدمت فعلاً في محاولات الحكومة سد العجز في مواردها عبر السنوات الماضية ولم تعد متاحة فعلاً في ظن الكثيرين.

3. ويؤكد هذا التناقض ما صرح به رئيس الوزراء من أنه سيعقد سلسلة اجتماعات للمجموعة الاقتصادية الوزارية بحضور وزيري التأمينات الاجتماعية والقوى العاملة "لبحث تقرير وزير المالية بشأن إجراءات استثمار أموال صناديق التأمينات لتمكينها من أداء دور أكبر في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة"، فذلك التوجه يؤكد أن الحكومة قد عزمت أمرها على استخدام أموال التأمينات العامة وأموال صناديق التأمينات الخاصة أيضاً لسد العجز في الموازنة العامة، وهو إجراء ينظر إلى الحل الوقتي والمحدود لمشكلة عجز الموازنة في نفس الوقت الذي ينشئ مشكلة أكبر في المستقبل الذي قد يكون أقرب مما نتصور.

4. أن الحكومة بما تسميه إعادة هيكلة الدين العام إنما تلجأ إلى حل ورقي للمشكلة حيث لا يتوفر لها موارد حقيقية تستخدم في سداد الدين فعلاً، بل هي عملية دفترية تنقل بها أرقام الدين العام من حساب طرف إلى حساب طرف آخر دون تخفيض حقيقي لحجم الديون ولا تأثير ملموس لها على المركز الاقتصادي العام للحكومة.

من جانب آخر ترد على هذه الخطة تحفظات تجعل تطبيقها محفوفاً بمخاطر غير محسوبة على النحو التالي:

1. لم تفصح الحكومة عن طبيعة تلك الممتلكات ذات الرخية والإيرادات العالية المضمونة، والتي تتزايد قيمتها . ولست أعلم إن كان المقصود بتلك الممتلكات شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والحصص التي تملكها الدولة في الشركات المشتركة؟ أم أن الحكومة تقصد بتعبير " الممتلكات" ما سبقت الإشارة إليه في معرض حصر ثروة مصر من الطرق والكباري والمنشآت، ونهر النيل، وقناة السويس، وغيرها ؟ إن الشفافية مطلوبة في هذا الأمر الخطير ولا يكفي وضع بعض الصفات من نوع الرابحة وذات الإيرادات العالية المضمونة والتي تتزايد قيمتها بغرض إشاعة الاطمئنان في نفوس أصحاب الحق والمصلحة في أموال التأمينات.
2. جاء في الخبر أنه " من المقرر أن تحتفظ الجهات الأصلية للمؤسسات الاقتصادية التي ستنتقل ملكيتها إلى هيئة التأمينات بحق الإدارة بمشاركة الهيئة"، ويكشف هذا الجزء من الخبر عن حقيقة الممتلكات المشار إليها في صدر الخبر، وهي أنها مؤسسات اقتصادية مملوكة لجهات حكومية أخرى، ولا نعلم من تلك المؤسسات التي تنطبق عليها صفات الرابحة ذات الإيرادات العالية والمضمونة والتي تتزايد قيمتها، إلا بعض شركات قطاع الأعمال العام والتي لا يمكن بحال من الأحوال اعتبار ما تحققه من أرباح أمراً مضموناً يمكن الاطمئنان إلى استمراره بحيث تصبح مجالاً مأموناً لاستثمار أموال التأمينات.
3. وإذا سلمنا جدلاً بأن هناك لدى الحكومة مؤسسات اقتصادية تنطبق عليها تلك الأوصاف التي تقترب من حدود الأماني والأحلام، فكيف يستقيم أن تحرم هيئة التأمينات التي ستنتقل إليها ملكية تلك المؤسسات من حق إدارتها وأن تشاركها في هذا الحق الجهات الأصلية التي لم تعد لها حقوق ملكية في تلك المؤسسات؟ ومن سيكون مسئولاً إذا نتج عن تلك الإدارة التي تباشرها

جهات غير هيئة التأمينات خسائر قد تودي برؤوس الأموال المملوكة للهيئة؟ وماذا سيكون مصير مستحقي التعويضات والمعاشات الذين يمكن أن تتبدد الأرصدة التي يفترض أن تكون ضماناً لمستحقاتهم هم وذويهم من بعدهم؟

4. وإذا افترضنا جدلاً أن الهيئة وافقت على أن تتولى الجهات الأصلية إدارة المؤسسات التي ستنقل ملكيتها إليها، فما المقصود بتعبير " بمشاركة الهيئة"؟ وهل المقصود مثلاً أن يمثل الهيئة نفر من موظفيها – أو غيرهم من الشخصيات – في مجالس إدارة تلك المؤسسات؟ وما هي حدود سلطة الهيئة في تشكيل تلك المجالس؟ وماذا لو رأت الهيئة إعادة هيكلة تلك الشركات وتغيير القائمين على إدارتها، فهل ستتمكن من ذلك؟

5. وفي ظني أن المقصود بتلك الإجراءات هو التعويض عن تعثر برنامج الخصخصة، فهي شكل من الخصخصة الإجبارية يفرض فيها على المشتري عقد إذعان يقبل بمقتضاه استبدال بديونه لدى الحكومة ، وهي ديون محسوبة ومؤكدة ومحددة ، ملكية هلامية لمؤسسات اقتصادية تقول الحكومة إنها رابحة ومضمونة الإيرادات ومتزايدة القيمة، دون أن يكون للمشتري حق التأكد من تلك الأوصاف إن كان راغباً حقاً في الشراء !

6. وتأتي في مقدمة التحفظات على هذا الإجراء قضية تقويم هذه المؤسسات واحتساب قيمتها العادلة التي ستحل محل ديون الهيئة على الحكومة. فمن سيتولى إجراء هذا التقويم وما سلطة هيئة التأمينات في رفضه إن لم يكن مجزياً في تقديرها ؟

7. وثمة قضية جوهرية تتعلق بالأسلوب الذي أورده الخبر لإقرار هذه الخطة الحكومية، إذ من المقرر أن تعرض هذه الخطة على مجلس إدارة هيئة التأمينات للموافقة عليها ثم تعرض بعد ذلك على مجلس الوزراء لإصدار القرارات اللازمة لبدء تنفيذ برنامج المبادلة. وتكمن خطورة هذا الأسلوب في أن

هيئة التأمينات تابعة لوزارة التأمينات ووزيرها عضو في الحكومة صاحبة الخطة، ولا يتصور أن يستطيع مجلس إدارة هيئة التأمينات الصمود في وجه الضغط والتأثير الحكومي ويكون له رأي مستقل في هذه القضية. الأمر الذي يجعل الأمر محسوماً بقرار منفرد من الحكومة.

8. ولعلي أرى في هذا التوجه نذير خطر كبير حيث تنفرد الحكومة بمثل هذه الإجراء غير المسبوق دون عرضه على أصحاب المصلحة وممثليهم في مجلسي الشعب والشورى واتحادات العمال والنقابات المهنية والخبراء المتخصصين في العلوم الإكتوارية وخبراء التأمينات الاجتماعية، فضلاً عن الرأي العام والأحزاب السياسية المختلفة. ولعلني أضيف تساؤلاً أخيراً حول ما إذا كان هذا الإجراء قد ورد في خطة الحكومة وبياناتها المتكررة إلى مجلس الشعب، وما إذا كان تنفيذاً لتوجه حزبي أقرته لجنة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي الذي تحكم الحكومة باسمه، أم جاء في تكليفات الرئيس محمد حسني مبارك للحكومة التي لا تكف عن ترديد التزامها بتلك التكليفات ولا تنفك تعقد الاجتماعات المتوالية لبحث تنفيذها .

9. إن القضية التي يثيرها هذا التوجه أخطر بكثير من قضية الانفراد بقرارات خصخصة شركات القطاع العام والتي نحمد الله أن تعثر تنفيذها حماية لثروة هذا الشعب، فقضية التأمينات الاجتماعية ليست فقط تخص الجيل الحاضر، بل هي قضية الأجيال القادمة أيضاً وهي أمانة واجب علينا جميعاً أن نصونها .

10. وختاماً فإني أدعو زميلنا العزيز أستاذ الإدارة القدير أ.د. عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء أن يراجع هذه الخطوة بكل الحذر وأن يفتح حولها حواراً علمياً وسياسياً رصيناً وألا يتعجل اتخاذ القرار في هذا الأمر الجلل، وأن يبحث عن مصادر أخرى لسد العجز وتخفيض الدين العام وكلي ثقة في قدرته على تحقيق ذلك. وفقه الله ورعى مصر وثروات شعبها من الضياع.

وعلى الله قصد السبيل.

تعقيب 2024

لقد ابتكر وزير المالية الأسبق يوسف بطرس غالي حلاً لمشكلة مديونية الدولة للهيئة العامة للتأمينات دون أن تضطر الدولة لسداد أي شيء ودون المغامرة بتمليك الهيئة شركات من قطاع الأعمال العام، وتم ذلك بضم وزارة التأمينات إلى وزارة المالية!!!!

لأول مرة.. ميرفت التلاوي تكشف أسرار أزمة أموال التأمينات: «إزاي أطلع مبلغ رهيب زي ده برة البلد» (فيديو)[3]

2024-08-02

ميرفت التلاوي

كشفت السفيرة ميرفت التلاوي، وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية في عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، القصة الحقيقية لأزمة أموال التأمينات.

وقالت التلاوي، في حوار لها للإعلامية أمل الحناوي، إنها كانت تريد شراء شركات «ناجحة» معروضة وقتها للبيع مثل؛ الاتصالات، والدخيلة للصلب، وقنا للألومنيوم، بأموال المعاشات.

[3] لأول مرة.. ميرفت التلاوي تكشف أسرار أزمة أموال التأمينات: «إزاي أطلع مبلغ رهيب زي ده برة البلد» (فيديو) (almasryalyoum.com)

وأوضحت أن وزارة التأمينات كانت تمتلك بالفعل حصة في هذه الشركات، وأرادت الاستحواذ على كامل هذه الشركات، لزيادة دخل المعاشات ورفعها على مستوى الجمهورية.

وأشارت إلى أن هذه الخطة فشلت ،وقتها ، بسبب رئيس الوزراء الأسبق كمال الجنزوري، ووزير المالية الأسبق يوسف بطرس غالي.

وأضافت: «فلوس التأمينات كانت دايما مغرية للحكومة، اللي معندوش ميزانية لمشروع زي مشروع توشكي مثلًا أو مدينة الإنتاج الإعلامي يأخذ من فلوس التأمينات».

وتابعت النلاوي: "الجنزوري أخد من فلوس التأمينات عشان يعمل مشروع توشكي، وصفوت الشريف أخد من فلوس التأمينات عشان يعمل مدينة الإنتاج الإعلامي، ومفيش عائد دخل على التأمينات من هذه الأموال التي أخذوها".

ولفتت إلى أن رفضها خطة وزير المالية الأسبق يوسف بطرس غالي، لإعطاء أموال التأمينات إلى «سيتي بنك» في أمريكا، لاستثمارها، وبينت أنها رفضت عرض وزير المالية الأسبق ورئيس «سيتي بنك» خوفًا من ضياع أموال المعاشات، متابعة: "إزاي أوافق إني أطلع فلوس المعاشات برة مصر، إزاي أطلع مبلغ رهيب زي ده برة البلد، واننوا لما بنجيبوا 5 مليون بس بتروحوا تعملوا فرح عند الرئيس، وأنا أطلع 400 ؟!". وأشارت إلى أن الحكومة أرادت أيضًا أخذ أموال التأمينات ووضعها في البورصة، لكي تقول للرئيس إن لما الجنزوري جه طلب مني فلوس تاني للبورصة، اشترطت أنا اللي أوزعها مش يوسف بطرس، وزعت الفلوس الحالة الاقتصادية عظيمة والدليل البورصة.

وأضافت النلاوي: "قلت لهم فلوس التأمينات مش مفروض تساند البورصة، المفروض تتحط في مشروعات مفيدة ترجع دخل لأصحاب المعاشات، قالوا معلش وبناع، وخدوا 500 مليون مني، ويوسف بطرس أعطاها لمستثمر واحد في البورصة، وكانت النتيجة إننا خسرنا الفلوس كلها".

https://youtu.be/jdm7XwRI1e0?si=_KD3QIYCTmn9kmgw

https://youtu.be/1V79VVYodSw?si=AupgVi5478ndNvvN

_https://youtu.be/R_Rv46Ynl-c?si=gPg78fe8W7QWh-x

3. قراءة في فكر د. مهاتير محمد وتجربته الماليزيـــــــــة[4]

أ.د. علي السلمي . . رئيس الجمعية العربية للإدارة

ألقى د. مهاتير محمد محاضرتين بمكتبة الإسكندرية عن التجربة الماليزية في التنمية الشاملة ركز في المحاضرة الأولى على قضية تنمية الموارد البشرية، بينما أفاض في المحاضرة الثانية في طرح آراءه حول قضية الاندماج أو التباطح بين الحضارات وتأثيراتها على مسيرة التنمية في ماليزيا والدول النامية بشكل عام. وقد كان حضور هاتين المحاضرتين فرصة نادرة للاقتراب من فكر الرجل صاحب التجربة الناجحة، والتي امتدت على مدى 22 سنة ، واستكشاف الخلفية الفكرية التي أسهمت في صياغة تلك التجربة وتتمثل فيما يلي:

1. التركيز على أن قيم الإسلام ومبادئه الرئيسية. قيم العدالة، الأخوة الإسلامية، المساواة وتجنب الظلم هي التي تشكل أساس التقدم والنهضة في ماليزيا ، مع إدراك أن تلك القيم الإسلامية لا تتماشى مع قيم ومبادئ الثقافة الغربية، ومن ثم لا مجال للتوحد أو الاندماج بين الحضارتين الإسلامية والغربية وأن هذا التناقض لا يشكل بالضرورة صراعا بين الحضارات، ولكنه بالقطع نموذج لعدم التوافق، لذا يجب على ماليزيا . وغيرها من الدول الإسلامية . أن تتمسك بقيمها الأصلية في مواجهة الغزو الثقافي وتسلل القيم الغربية غير الأخلاقية إلى مجتمعاتها . وفي ذات الوقت التقيد بسماحة الإسلام في تمكين غير المسلمين من مواطني ماليزيا من ممارسة شعائر عقائدهم الدينية بحرية.
2. الإدراك الواعي بأن الإسلام يواجه حربا عنيفة من الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا) وأن التمسك بالقيم الإسلامية وتعميق الوحدة بين أفراد الشعب الماليزي وتكريس توحد وتعاون

[4] جرت تلك المحاضرة في 2005/1/12

الدول الإسلامية وتأكيد معنى "الأمة" هو الأمل في إمكانية مواجهة تلك الهجمة الغربية على الإسلام.

3. أن العولمة نتاج للفكر الغربي الوارد من دول شمال الأطلسي التي تحاول التسلط على مقدرات الشعوب. ومنها شعوب الأمة الإسلامية –، وهي تعكس ثقافة تقوم على قهر الشعوب والاستيلاء على البلاد وثرواتها وحتى القضاء على أهالي البلاد الأصليين كما فعل المهاجرون الأوربيون إلى أمريكا وأستراليا . ومع ذلك فإن التجربة الماليزية لا تدعو إلى الانعزال عن العالم الخارجي، بل قامت على أساس ضرورة التميز والتفوق في الاقتصاد الماليزي حتى تجد له مكانا في أسواق العالم، والسعي لاستثمار ظروف العولمة لصالحها وذلك بفهم واستيعاب الكيفية التي تعمل بها والمفاهيم المستندة إليها . ويتطلب ذلك أن تستفيد ماليزيا من عصر المعلومات وأن تشارك في ثورة التكنولوجيا، حتى لا تتكرر أخطاء التخلف عن النهضة الصناعية.

4. أن الأزمة الاقتصادية، التي ضربت ماليزيا وغيرها من دول شرق وجنوب شرق أسيا، هي نتاج مضاربة مستثمرون غربيون في عملات تلك البلاد، مما أدى إلى تخفيض عملاتها وإفقار شعوبها . وبذلك تجب تأمين الاقتصاد الماليزي ضد هذه المضاربات ووضع بعض الحدود والقيود في وجه الانفتاح الاستيرادي للحد من تدفق السلع والمنتجات الغربية إليها ولحماية منجزات التنمية، مع استمرار احترام آليات السوق ومن دون الانزلاق إلى نظم الاقتصاد المدارة بالقرارات الحكومية.

ماليزيا 2020

اعتمدت تجربة ماليزيا التنموية على مشروع "ماليزيا 2020" الذي صاغه د. مهاتير محمد في 1991 للتحول بماليزيا إلى دولة متقدمة على النحو التالي:

- بحلول العام 2020 ستكون ماليزيا أمة موحدة، تقوم على مجتمع ماليزي واثق من نفسه Confident، مشبع بقيم أخلاقية وسلوكية قوية، يعيش في ديمقراطية تتسم بالتحرر والتسامح والعناية بأفراده، ويتمتع بالعدالة الاقتصادية، وهو مجتمع تقدمي ويحقق نمو مستمر ويقوم على اقتصاد عالي التنافسية والحركية والقوة والمرونة].
- ووفق هذه الرؤية سيكون الواقع الماليزي حسب المواصفات التالية:

1. تحسين جودة الحياة في ماليزيا ولجميع المواطنين.
2. الارتفاع بمستوى التعليم والوصول إلى المعايير العالمية في جودة التعليم.
3. مضاعفة الناتج القومي الإجمالي والدخل الفردي.
4. تحقيق معدل نمو سنوي 7% وهو ما يؤدي إلى تنمية كلية عبر 30 سنة تعادل 800%.
5. تحقيق معدلات عالية في مجالات تنمية الموارد البشرية، والارتفاع بمستوى المهارة للمواطن الماليزي من أهل القرى لتكوين مورد بشري فعال ومنتج يستطيع استيعاب التقنية الجديدة والتعامل مع وسائل الإنتاج الصناعي.

فلسفة مشروع ماليزيا 2020

تقوم فلسفة التنمية الماليزية على المحاور التالية:

1. رؤية واضحة لصورة ماليزيا المستهدفة في المستقبل،] أن تكون ماليزيا دولة كاملة التقدم Fully developed country في العام 2020 من دون تقليد أيا من الدول أل 19 الأكثر تقدماً الآن، أي ستكون ماليزيا دولة متقدمة وفق نمط خاص بها] . وكذلك وضوح أهداف التقدم ليس فقط في الجانب الاقتصادي، ولكن في جميع المجالات السياسية، الاجتماعية، الروحية، النفسية والثقافية. أن تكون ماليزيا دولة متقدمة بمعنى التوحد الوطني والتماسك الاجتماعي بين عناصرها العرقية الثلاثة،

والاستقرار السياسي، نظام الحكومة، جودة الحياة القيم الاجتماعية والروحية، الاعتزاز الوطني والثقة بقدراته.

2. حكومة قوية تنسق أدوار مختلف الطوائف والفرق في المجتمع وتوجه جهوده نحو تحقيق أهداف ماليزيا 2020، وتشجع نظاما اقتصاديا يقوم على آليات السوق مع ضبط حكومي منعقل للأسواق والأسعار، وتحرير التجارة والتركيز على تنمية الصادرات.
3. تحجيم التضخم وتنمية الادخار المحلي الذي يصل في المتوسط إلى 40% من الناتج المحلي الإجمالي.
4. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا مكملا لتراكم الرأسمالي الوطني وليس بديلا عنه.
5. تشجيع القطاع الخاص وإسناد دور مهم إليه في تنفيذ مشروعات التنمية مع وضوح المسئولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص وعدم انفلاتها سعيا وراء الربح المجرد أو السريع بالتناقض مع أهداف التنمية المجتمعية الشاملة.
6. تحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية بين طوائف الشعب الماليزي الثلاثة الرئيسية] الملاويين وهم الأغلبية المسلمة، الصينيين وهم يمثلون ما يقرب من 26% من السكان والهنود ويمثلون ما يقرب من 8%].
7. إتاحة فرص المشاركة في جهود التنمية للجميع، ونشر فلسفة ماليزيا 2020 في كل الأوساط وتنمية ثقافة وقيم تحابي التنمية والتطور والاعتزاز بالقيم الإسلامية ومحاربة الغزو الثقافي الأجنبي وما تحمله من قيم تعادي القيم الإسلامية وتصرف الناس عن الاهتمام بالعمل والإنتاج.
8. الإفادة من تجارب الآخرين واستثمار الخبرات والعارف التي أثبتت نجاحها في دول أخرى، خاصة اليابان، والاستفادة حتى من مفاهيم الإدارة الغربية التي تمثل أساسا وركيزة في نجاح المشروعات إذا أحسن تطبيقها.

9. حماية الاقتصاد الوطني ضد المضاربات الأجنبية ووضع قيود على حركة الأموال الخارجة من ماليزيا خاصة بعد أزمة 1997 .
10. الاعتماد على الذات والقدرات الذاتية والموارد الوطنية لماليزيا ، والعزوف عن الاقتراض والتعامل مع المؤسسات المالية الدولية وتجنب الوقوع في شرك وصفقات صندوق النقد والبنك الدوليين مع الاقتراض من اليابان لفترة نتيجة الجوار وتقارب الثقافة .
11. التركيز على تنمية القدرة التنافسية للاقتصاد الماليزي وتطوير المنتجات والطاقات الإنتاجية وتنمية قدرات ذاتية في مجالات التقنية الجديدة، [في ماليزيا لجنة عليا على مستوى وزاري لتنمية التنافسية في الاقتصاد الماليزي] .
12. تنويع الإنتاج من السلع والخدمات، وذلك تحقق فرصا أكبر لدخول أسواق التصدير الهائلة في الصين، جنوب أسيا ، ومنطقة الخليج وأمريكا اللاتينية، فضلا عن التغلغل في سوق الاتحاد الأوروبي .
13. الانطلاق في التنمية الاقتصادية إلى كل المجالات الصناعية، الزراعية، والخدمات وفي مقدمتها السياحة .
14. العناية بالريف وتطويره وإحداث عملية تحويل شاملة في أوضاعه حتى يكتسب أبناء الريف قيم العمل والإنتاج والمهارات والخبرات المعرفية والتقنية اللازمة للحض وأنماط الإنتاج الصناعي والتقني المتطورة فيه .
15. العناية بمصادر الثروات الطبيعية في البلاد المحافظة عليها والبيئة تجب أن نحافظ عليها من التلوث، ومصادر المياه نظيفة وآمنة من التلوث .
16. الانطلاق بقوة للتحول نحو مجتمع المعلومات، واستثمار تقنيات المعلومات في دفع النشاط الاقتصادي وتعظيم القيمة المضافة للمجتمع .

17. بناء العلاقات الخارجية لماليزيا في ضوء مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، وليس على أساس اعتبارات سياسية فقط.

دور الحكومة في إدارة الشمية

تلعب الحكومة دورا مهما في إدارة الشمية الشاملة وفق رؤية ماليزيا 2020 حيث تركز على وضع السياسات والقواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي والتأكد من تطبيقها والالتزام بها من خلال:

1. ضمان وجود جهاز حكومي كفء وغير فاسد **Competent and Non-corrupt** .
2. إشراف فعال وعقوبات صارمة للمخالفين إذا لزم الأمر.
3. تفعيل نظام قضائي فعال ومرن.
4. تهيئة مناخ مناسب لجذب الاستثمار الأجنبي وتشجيع الادخار والاستثمار المحلي.
5. تعميق الأنشطة المعرفية وتقنيات الاتصالات والمعلومات وتوظيفها في خدمة الشمية الشاملة والمستدامة **Knowledge-based economy** .
6. استثمار وتوظيف مفاوضات تحرير التجارة متعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية لخدمة أهداف ماليزيا والوصول مع نهاية 2004 إلى اتفاق واحد مع 146 دولة أعضاء منظمة التجارة العالمية يسمح لها بفرص أوسع لدخول أسواقها بالسلع والخدمات الماليزية.
7. المتابعة اليقظة للأداء الاقتصادي والكشف عن بوادر الانحراف عن الخطط أو الأهداف، أو بداية مظاهر أزمات، أو مشكلات، والتدخل الحاسم لعلاجها قبل استفحالها .
8. السيطرة على أسعار الصرف للعملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، والحرص على ضرورة المحافظة على قيمة العملة الوطنية ومنعها من الانخفاض (ناهيك عن الانهيار) .

https://youtu.be/_PQ8TxjRjb0?si=0aq-s_bV_tQHtfAX

التحديات الإستراتيجية التسعة

حددت رؤية ماليزيا 2020 تسع تحديات ينبغي التعامل معها بحزم وبمشاركة جميع المواطنين وهيئات المجتمع من اجل إتاحة فرصة لتحقيق الهدف أن تكون ماليزيا دولة كاملة التقدم بحلول العام 2020، تلك التحديات هي:

التحدي الأول:

توحيد الأمة متعددة الأعراق في كيان منسجم ومتعاون ومتصالح مع نفسه، حيث يدرك الجميع أنهم في قارب واحد ومصيرهم مرتبط معا، يعيشون في تناغم وشراكة كاملة.

التحدي الثاني:

خلق مجتمع ماليزي متحرر، صحيح نفسيا ومطمئن يشعر بالثقة ويؤمن بقدراته، ومتحفز لمواجهة أي أخطار أو عقبات تعترضه. يجب أن يتصف هذا المجتمع الماليزي بالتميز، لا تخضع لأي طرف وتحظى باحترام الأمم الأخرى.

التحدي الثالث:

خلق وتدعيم مجتمع ديموقراطي متطور على نمط وأسس نابعة من ظروف ماليزيا ويمكن أن يكون نموذجا لغيرها من الدول النامية.

التحدي الرابع:

خلق وتدعيم مجتمع يقوم على الأخلاق القويمة والقيم الدينية السليمة، يمارس أفراده عقائدهم الدينية ويتمسكون بقيم أخلاقية قوية.

التحدي الخامس:

خلق مجتمع يقوم على التسامح وقبول الآخر، يكون فيه كل الماليزيين سواء بغض النظر عن العقيدة، أو العرق، أو الجنس، أو اللون، لهم جميعا حرية ممارسة عاداتهم وثقافتهم وعقائدهم الدينية، وفي نفس الوقت يشعرون أنهم ينتمون جميعا إلى أمة واحدة.

التحدي السادس:

إقامة مجتمع يستند إلى العلم والمعرفة، يتميز بالابتكار والنظرة المستقبلية، لا يركن فقط أن يكون مستهلكا للتقنية المستوردة، بل تكون له مساهماته في تطوير وتنمية الحضارة العلمية والتقنية للمستقبل.

التحدي السابع:

إقامة مجتمع الرعاية تكون فيه الأسرة وليست الفرد أو الدولة هي الخلية الأساسية ومحور الاهتمام والرعاية، وفيه يؤثر الفرد المجتمع (الوطن) على نفسه.

التحدي 8:

ضمان العدل الاقتصادي للمجتمع، حيث هناك توزيع عادل ومتساو لثروة الأمة.

التحدي 9:

إنشاء مجتمع مزدهر ذو اقتصاد قادر على المنافسة نامًا ديناميكي قوي ومرن.

تعقيب 2024

ليتنا استمعنا إلى نصيحة مهاتير محمد حين نصح مصر بعدم الاقتراض، وليتنا نفذنا التحديات التسع التي تضمنتها رؤية ماليزيا 2020 التي نورد الفيديو التالي لتوضيحها:

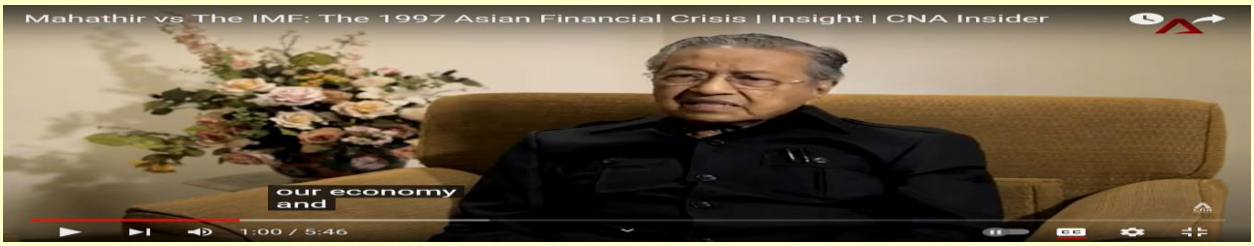

https://youtu.be/-5baey9Ey9g?si=-OXYKQn_xyACR285

https://youtu.be/huEWVRm6jdE?si=EUMfA2RHaZeoCP_q

https://youtu.be/dMLvirBGMTw?si=aAb2HTvDdlDkJhLJ

https://youtu.be/G19USMBgvb4?si=e014QHeCShEvGOFK

https://youtu.be/Tu5nxhaFAyI?si=7vUCMDSMJmFDxaK6

https://youtu.be/MVofTiaamBU?si=ZwChyBFGscizkbfq

4. قراءة في خطاب الرئيس[5]

أ.د. علي السلمي

في كل مرة أقرأ خطاباً للرئيس (حسني مبارك) في مناسبة وطنية أو رسمية، ينتابني شعور بالإشفاق على من قام بكتابة الخطاب إذ أشعر أنه مطالب باستخدام كلمات فخمة وجمل إنشائية رنانة ومعان وطنية تستثير الحماس وتخاطب مشاعر المواطنين من ناحية، ومن ناحية أخرى عليه الاجتهاد للتجديد والاختلاف نوعا ما في كل خطاب عن الخطابات السابقة، وفي ذات الوقت يجب أن يكون الخطاب في مجمله حياديا لا ينزلق إلى اتخاذ مواقف حاسمة ولا أن يتضمن قرارات قد يصعب تنفيذها .

وعند قراءة خطاب الرئيس أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى بمناسبة بدء الدورة البرلمانية الجديدة والأخيرة في الفصل التشريعي الحالي، وجدته يكرر كل ما ذكره الرئيس في خطاباته السابقة، كما لم يتعامل الخطاب مع المعطيات التي حددها الرئيس حين تحدث عن " مرحلة حاسمة من مسيرة الوطن" . . و"تحديات داخلية" . . و"أزمات إقليمية" . و"عالم مضطرب" . . و"ركود للاقتصاد العالمي هو الأعنف والأخطر . . منذ نحو المائة عام" !

لقد جاء تعامل الخطاب مع تلك المعطيات الخطيرة تقليديا ولم يتوجه لأي منها بما هي جديرة به من تفصيل وتعميق وتوضيح للسياسات والبرامج التي يقدمها الرئيس لمعالجتها، وعلى سبيل المثال لم تحدد الخطاب ماهية التحديات الداخلية ومصادرها وكيف تعمل الدولة على مواجهتها !

وفي ظاهرة واضحة أفاض خطاب الرئيس في إطراء البرلمان مسجلاً له فضل إنجاز العديد من التشريعات كانت في مقدمتها التعديلات الدستورية – علماً بأن البرلمان لم يفعل أكثر من إقرار الصياغة التي جاءت

[5] نشرت في 2009/11/26

في اقتراحات الرئيس ولم يدخل عليها تعديلاً واحداً عدا الفاصلة الشهيرة التي أدخلتها د. آمال عثمان على صياغة إحدى المواد.

وبرغم اعتبار إصدار تلك التشريعات إنجازاً للبرلمان، إلا أن خطاب الرئيس لم يتعرض لمدى تطبيق تلك التشريعات وهل حققت المستهدف منها من "إصلاح دستوري، وترسيخ للديمقراطية وحقوق المواطنة، وتدعيم دور الأحزاب والبرلمان"!

وجاء خطاب الرئيس في هذا الإطار مختلفاً في مضمونه ومراميه عما يشعر به الكثيرون من أبناء هذا الوطن وما تردده الأحزاب والقوى السياسية من مطالب بإصلاح دستوري شامل يقوم على إحداث دستور جديد يتبنى مفهوم النظام البرلماني ويقلص من سلطات رئيس الجمهورية ويكون فيه مجلس الوزراء هو المسئول عن إدارة شئون البلاد تحت رقابة البرلمان.

كما لا يتوافق مضمون خطاب الرئيس مع ما يثار حول أهمية تأكيد استقلال القضاء واختصاص المجلس الأعلى للقضاء بكل شئون القضاة وأن تنقل إليه تبعية التفتيش القضائي، وأن يكون تعيين النائب العام بقرار منه وليس بقرار من رئيس الجمهورية.

كما لم يتناول خطاب الرئيس حالة الطوارئ التي نعيش في ظلها منذ ثلاثين عاما، ولم يرد ذكر مشروع قانون الإرهاب ضمن مجموعة التشريعات التي وعد الرئيس بإحالتها إلى البرلمان في دورته الجديدة، مما يعني أن تستمر حالة الطوارئ حتى تتم الانتخابات التشريعية في 2010! وقد كنت أتمنى أن يتعامل خطاب الرئيس مع تلك القضايا حتى برفضها وبيان مواطن الخلل فيها، وذلك أفضل كثيراً من تجاهلها.

وحين تناول الرئيس في فقرة مهمة من خطابه الأجندة التشريعية الجديدة، ذكر على سبيل التحديد أن الحكومة سوف تتقدم بطلب عاجل لاعتماد إضافي لبرنامج ثالث للإنعاش الاقتصادي يتجاوز 10 مليارات جنيه بموازنة الهيئات الاقتصادية يوجه أساساً لمشروعات المياه والصرف الصحي والطرق وقرى

الظهير الصحراوي، ولكن الخطاب جاء خلواً من بيان واضح لما تم إنجازه نتيجة المليارات الثمانية عشرة التي تم تخصيصها العام الماضي لغرض مواجهة الأزمة المالية العالمية، واكتفى الخطاب بترديد مقولة أننا نجحنا في اجتياز الأزمة اعتماداً على مواردنا الذاتية دون المساس بعجز الموازنة ومع استمرار تخفيض نسبة الدين العام لدخل مصر القومي، وتبدو هذه العبارة مختلفة عن التقديرات التي تضع حجم العجز في الموازنة في يوليو 2010 عند مستوى أعلى من رقمه الحالي وهو 95 بليون جنيه، كما أن حجم الدين العام يبلغ الآن 800 بليون جنيه بنسبة 75% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أرقام بالغة الارتفاع وتحتم ضرورة مراجعة سياسات الحكومة وأساليبها في تمويل النفقات العامة مع الأخذ في الاعتبار أن فوائض التأمينات الاجتماعية قد تم استهلاكها في سد عجز الموازنة ومن ثم لم يعد في استطاعة الحكومة الحصول على المزيد منها .

إن مجموعة التشريعات التي ستقدمها الحكومة للبرلمان في دورته الجديدة وأشار إليها خطاب الرئيس تمس جوانب مهمة من حياة المصريين وخاصة الفقراء والبسطاء منهم، إلا أنها لم تتح حتى الآن للنقاش الجماهيري ولم تحصل عليها الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني لدراستها الدراسة الكافية وإبداء رأيها بشأنها، وإن كان ما تسرب منها قد أثار موجة من الاعتراض الشديد، خاصة مشروع قانون المعاشات والتأمينات ومشروع قانون التأمين الصحي، الأمر الذي يحتم طرح تلك الحزمة من القوانين لنقاش مجتمعي عام وتخصيص وقت كاف لعقد جلسات استماع في مجلسي البرلمان للتعرف على اتجاهات الطوائف المجتمعية ذات العلاقة بشأن تلك القوانين، وكذا الامتناع عن الالتجاء إلى الأغلبية الميكانيكية للحزب الوطني الديمقراطي لتمريرها على هوى الحكومة ثم العودة إلى إدخال التعديلات عليها حين تتضح سلبياتها .

إن الاستماع إلى آراء المواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية هو أساس ديمقراطي على نظام الحكم أن يلتزم به إن كان فعلاً يريد ترسيخ الديمقراطية وتعزيز حقوق المواطنين كما جاء في خطاب الرئيس .

والملاحظ أن خطاب الرئيس يكرر نفس الدعاوى التي جاءت في كتاب الحكومة عن إنجازاتها السبع في سبع شهراً حين استعرض ما أطلق عليه "إصلاحات جريئة" شملت الزيادة في الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي والتشغيل وإتاحة فرص العمل وزيادة الصادرات وتحسين مستويات الأجور ومخصصات الإنفاق الاجتماعي، وهي كلها إصلاحات أو إنجازات لم يشعر بآثارها أغلبية المواطنين وذلك باعتراف أركان الحكومة والحزب الوطني الديمقراطي!

وجاء الحديث في خطاب الرئيس عن "المكتسبات الجديدة" تكراراً لشعارات ترفعها الحكومة وحزبها منذ سنوات دون أن تكون لها ملامح واضحة على أرض الواقع. فالخطاب يعدد تلك المكتسبات في كونها التزامات ثابتة تجاه البسطاء والفقراء ومحدودي الدخل، وتجاه الفلاحين والعمال وأبناء الطبقة الوسطى، وتجاه كل مواطن مصري وأسرة مصرية. ولكن الخطاب لم يعرض بوضوح لماهية هذه الالتزامات وماذا تحقق منها وماذا ينتظر أن تحصل عليه المصريون خلال الفترة الباقية من عمر هذا البرلمان وقبل أن تحين موعد الخطاب التالي للرئيس في افتتاح الفصل التشريعي الجديد بعد انتخابات 2010.

كذلك يلاحظ أن الخطاب الرئاسي لم يتعرض لقضايا حيوية تثير اهتمام الناس وتتعلق بمستقبل بلادهم ومنها قضية تعمير سيناء التي لم يرد اسمها ولو مرة واحدة على سبيل التذكار. إن السؤال الذي تحير المصريين ولا تجدون له إجابة هو لماذا توقف المشروع القومي لتنمية سيناء الذي أطلق في عام 1995 وكان يستهدف إنفاق ما يقرب من خمسة وسبعين مليار جنيه لإنشاء مشروعات البنية الأساسية واستزراع 400 ألف فدان في وسط سيناء وتوطين ثلاثة ملايين مصري في أرض الفيروز، ثم توقف من دون إبداء أسباب.

ولم يتعرض خطاب الرئيس إلى قضايا تردي الخدمات الحكومية وسوء حالة المرافق العامة ومنها السكك الحديدية التي لم تحظ شهدائها بكلمة من كاتب خطاب الرئيس، كما لم يتطرق إلى مسألة خلو

منصب وزير النقل منذ استقالة الوزير السابق في أعقاب حادث تصادم قطاري الصعيد عند العياط منذ شهر تقريباً ! كذلك لم يتعرض خطاب الرئيس لقضية العشوائيات سوى بإشارة عابرة من كلمتين اثنتين هما " تطوير العشوائيات" في معرض الحديث عن مصر المستقبل .

ولعل ما تضمنه خطاب الرئيس من رؤية للمستقبل المصري ، وإن كانت تمس آمال يتشوق إليها المصريون ، إلا أنها كسابق عهدنا بخطابات مماثلة لا تتوفر آليات حقيقية لتفعيلها وترجمتها إلى واقع يعيشه الناس وينعمون في ظله بمستويات حياة أفضل وممارسة ديمقراطية حقيقية .

فالحديث عن ترسيخ أركان الديمقراطية، وتعزيز حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية، وبناء المجتمع الديمقراطي الذي يرسخ دعائم اللامركزية ويضع بأيدي المحليات أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويشرك المجالس الشعبية في وضع السياسات وفي اتخاذ قرارات إنفاق الموارد واستخداماتها وتحديد أدوات التنفيذ ومتابعة ومحاسبة القائمين عليه، كلها شعارات تدغدغ مشاعر المصريين المشوقين لحياة ديمقراطية، بينما لا تتضح النوايا لتحقيقها على أرض الواقع .

ومن أجل مستقبل مصر أتمنى أن يقرأ الرئيس البرنامج الانتخابي الجديد لحزب الوفد، وأن يدعو الحزب الوطني والإعلام الحكومي لمناقشته تفعيلاً للمشاركة الديمقراطية التي يبشر بها خطاب الرئيس .

https://youtu.be/cJ776XJfRmA?si=BRfgpZQsGHEeZCVz

وهذا موجز للبرنامج الانتخابي لحزب الوفد 2009

موجز البرنامج الانتخابي للحزب

دعوة الشعب المصري لإعادة تملك الوطـــن والتصدي لحل مشاكـــله

ديسمبر 2009

مقدمة

يواجه الوطن أزمة خطيرة تهدد حاضره ومستقبله. فقد تغيرت مصر بسرعة وعمق في العقود الثلاث الأخيرة. كما تغير العالم في نفس الفترة تغيراً أقرب إلى الانقلاب منه إلى التطور بفعل ثورة الاتصالات.

وأصبح من الواضح أن البناء السياسي القائم عجز عن مواكبة هذه التغيرات كما فشلت النخبة الحاكمة في إصلاح الحاضر وتقديم رؤية واضحة وآمنة للمستقبل.

من هنا استحكمت الأزمة الحضارية بأبعادها الثلاث؛ حنين إلى ماض لن يعود، وضيق بحاضر قاس، وخوف من مستقبل مجهول. فالحنين إلى الماضي يعوق الحركة إلى الأمام. والضيق بالحاضر القاسي يولد الغضب العاجز والخوف من المستقبل تحاصر القوى الحية ويصادر إرادتها.

ويرى الوفد أن الوقت قد حان لحشد جهود أبناء الوطن جميعاً للخروج من هذا المأزق ارتكازاً على ثوابتنا الوطنية وإصلاحاً لواقعنا القائم وانطلاقاً إلى المستقبل الذي نريده لهذا الوطن في عالم لم يعد فيه مكان للضعفاء.

والخطوة الأولى هي إعادة تملك الوطن وإلغاء الوصاية المفروضة على الشعب. نحن جميعاً مواطنون أصحاب دار ولسنا مجرد مقيمين على ضفاف النهر. والمسؤولية لا تقوم إلا على حرية الاختيار.

إن البناء السياسي القائم منذ عقود طويلة غيّب الديمقراطية وصادر الحريات العامة وفرض الوصاية على الشعب وكرس تركيز السلطة في يد واحدة.

كل ذلك أدى إلى جفوة ممتدة بين الدولة والأمة، فأصبح المواطن غريباً في وطنه، وتآكلت الدولة وانهارت المرافق العامة جميعها –التعليم والصحة والنقل والأمن والعدالة–، تلك المرافق التي تشكل العمود الفقري لدولة حديثة وضع محمد لبناتها الأولى وتوالت الأجيال المتعاقبة ترفع دعائمها على مدى قرن ونصف إلى أن انصرفت عنها الأمة فكان هذا الانهيار العام.

ويرى الوفد أن إعادة بناء الوطن على أسس حديثة وسليمة واجب وطني في بدايات القرن الحادي والعشرين كما كان الاستقلال واجب وطني يسبق غيره في بدايات القرن الماضي.

وأساس هذا البناء هو عقد اجتماعي جديد يقوم على الإرادة لا الطاعة، ويتجسد في دستور جديد تضعه جمعية تأسيسية منتخبة. ولكننا لن نكرر الخطأ الذي وقعت فيه الحركة الوطنية في منتصف القرن الماضي عندما قبلت إلغاء الدستور القائم أملاً في دستور جديد تحقق آمالها ففقدت ما كان بيدها ولا تزال تنتظر بعد أكثر من نصف قرن أن تتحقق آمالها.

إن الوفد ينبه إلى خطورة القفز في الظلام ويؤكد أن شعب مصر لن يعطي لأحد، حزباً أو شخصاً أو مؤسسة، شيكاً على بياض، فقد تعلم الدرس.

لذلك يرى الوفد أن المرحلة الأولى تتطلب عرض تعديلات دستورية محددة على الشعب تكفل فتح الطريق إلى الإصلاح الشامل، وتتلخص هذه التعديلات في التوجه من النظام الرئاسي القائم إلى نظام برلماني يعيد توزيع السلطة ويوسع قاعدتها، يكون فيه رئيس الدولة المنتخب انتخاباً مباشراً حامياً للأمن

الوطن ووحدة أراضيه، حكماً بين السلطات وراعياً لأداء المؤسسات الدستورية لدورها بانتظام ودوام، بينما تختص مجلس الوزراء المسؤول أمام البرلمان بوضع سياسة الدولة والإشراف على تنفيذها .

ومن أجل ذلك لا بد من تأقيت فترة الرئاسة بمدتين فقط، وفتح الطريق أمام المواطنين للتقدم للترشيح لهذا المنصب مع كفالة ضمان الجدية في الترشيح بأسلوب لا يتعدى هذا الغرض لهدف آخر هو التحكم في شخص المرشح من خلال نصوص دستورية ذاع صيتها لجمعها بين سوء النية وسوء الصنعة. كما يقتضي ذلك أيضاً الأخذ بالضمانات الانتخابية المتفق عليها في النظم الديمقراطية تحت إشراف قضاء مستقل ومستقر تحمي حقوق المواطن وتصون الحريات الخاصة والعامة.

ومن ناحية أخرى، فأن أسلوب الانتخاب الفردي المعمول به حالياً في الانتخابات البرلمانية والمحلية تجعل من المعارك الانتخابية مشروعات فردية لا تقدم للأمة بدائل سياسية حقيقية تمكنها من الاختيار، بل تصرفها عن جهد بناء المستقبل إلى الاستغراق في العصبيات العائلية أو المحلية أو المهنية وتحصرها في مثلث العجز.

وغني عن البيان أن نظام القائمة النسبية يعالج ذلك الوضع الخطير شريطة أن تخرج من حالة التعدد الحزبي الشكلي الذي تختلط فيه الحزب الحاكم بالدولة ويسيطر من هنا على كل شيء إلى نظام تعدد سياسي حقيقي يرفع وصاية الدولة على الشعب.

ويرى الوفد أن هذه التعديلات الدستورية والتشريعية كفيلة بخلق المناخ المناسب لإبرام العقد الاجتماعي الجديد وانتخاب الجمعية التأسيسية المنوط بها وضع الدستور الجديد، مما يتطلب أيضاً إضافة مادة إلى الدستور الحالي تخول رئيس الجمهورية ، بعد موافقة مجلس الشعب ، الدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد تحقق الديمقراطية وتحيط إرادة الشعب بالحماية الواجبة.

ويرى الوفد أن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وإن كانت غاية في ذاتها، إلا أنها أيضاً الوسيلة المثلى لإعادة بناء الوطن وانطلاق عجلة التنمية المستدامة وربط السلطة بالمسؤولية من أجل الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف إلى آفاق الغد الذي يريده الشعب ويرضاه.

كما يؤكد الوفد

- مسؤولية الدولة الديمقراطية عن تنظيم عملية التنمية الشاملة وضمان العدل الاجتماعي، وتعميق قيم المواطنة بالفعل وليس مجرد القول.
- مسؤولية الدولة الديمقراطية على إدارة العلاقات الخارجية عل أساس دبلوماسية جديدة تحمي استقلال الإرادة الوطنية بما يمكنها من الحفاظ على المصالح الحيوية لمصر في عالم مفتوح يتجه إلى تعدد الأقطاب والقوى العالمية، كما تتجه فيه الدول إلى التجمعات الإقليمية لتعظيم فرص حماية مصالحها. ومن هذا المنظور تبقى الدائرة الأولى هي الوطن العربي، ثم تتسع هذه الدوائر شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً مرتكزة إلى المصالح المشتركة وفي مواجهة الأخطار المشتركة لنصل إلى غاية التعاون من أجل تحقيق القيم الإنسانية السامية.
- أن التنمية الشاملة هدف أول في المرحلة الحالية، وأنها ترتكز على عدة ركائز أساسية أولها نظام سياسي يفتح الطريق للقوى الحية التي تعبر عن الإرادة الوطنية، ثم تأتي السياسات العملية التي يتعرض لها هذا البرنامج بالتفصيل.

وإذ يؤكد الوفد التزامه بالقواعد الأساسية التي وردت في برنامجه الأول الصادر في 1978 باعتبارها انعكاساً لمسار الحركة الوطنية المصرية التي حددت ثوابتها وشقت مجراها الثورة المصرية الكبرى في عام 1919، فإنه يتقدم بهذا البرنامج الانتخابي إلى الشعب المصري معلناً التزامه بسيادة الأمة؛ أي بالاستقلال في مواجهة الخارج والديمقراطية في الداخل. كما يعلن التزامه بالوحدة الوطنية التي تعني

المواطنة باعتبارها، دون سواها، مصدر الحقوق والواجبات العامة، كما تعني أيضاً العدالة الاجتماعية، إذ أن الوحدة الوطنية لا تقوم أبداً في مجتمع يهمش فئاته الأضعف والأفقر.

والله ولي التوفيق.

محمود أباظة

رئيس حزب الوفد

أولاً: المحاور الرئيسة للتغيير الديمقراطي

1. دستور جديد ونظام حكم ديمقراطي

إن التغيير الديمقراطي الشامل الذي يدعو إليه الوفد هو صمام الأمان لحماية البلاد من المشكلات والكوارث الناجمة عن الفساد واختلاط رأس المال مع سلطة الحكم، والتخلص من فرض رأي الحزب الحاكم في توجيه مقدرات البلاد وإخضاعها للتجارب غير المدروسة وغياب الأسس الاقتصادية والموضوعية في اتخاذ القرارات بما له تأثيرات سالبة يعاني منها المواطنون وما نتج عنها من إهدار الموارد الوطنية والتفريط في الثروة والأصول المملوكة للشعب والأجيال القادمة.

ويرى الوفد أن يأتي الدستور الجديد للبلاد محققاً لعناصر البناء الديمقراطي المنشود متضمناً المبادئ التالية:

1. الأخذ بعناصر مهمة من النظام البرلماني بحيث تنفصل رئاسة الدولة عن رئاسة السلطة التنفيذية التي يباشرها مجلس الوزراء المسئول أمام البرلمان. وأن يعين رئيس الجمهورية رئيس الوزراء، الذي يتوجب عليه الحصول على ثقة البرلمان. ويقبل استقالته إذا فقد تلك الثقة. كما يعين نواب رئيس الوزراء والوزراء وينوابهم ويعفيهم من مناصبهم بناء على اقتراح رئيس الوزراء.
2. أن يكون الترشيح لرئاسة الجمهورية وفق الضوابط والشروط المتعارف عليها دولياً بحيث تزال العوائق التي تفرضها المادة رقم 76 من الدستور الحالي، وفي نفس الوقت أن تكون هناك ضوابط

تهدف إلى تأكيد الجدية في عملية الترشيح من دون أن تتحول إلى موانع غير مقبولة، وأن تحدد فترة رئاسة الجمهورية بمدتين اثنين فقط.

3. تفعيل آليات ديمقراطية تسمح بتداول السلطة سلمياً وحضارياً بين الأحزاب السياسية بما في ذلك إلغاء لجنة شئون الأحزاب، بحيث يعتبر الحزب قائماً وشرعياً بمجرد إخطار الجهة الإدارية المختصة وفق القانون الذي يبين إجراءات اعتراض الجهة الإدارية في حالة تعارض أهدافه ومبادئه وبرنامجه مع الدستور والقانون.

4. تطوير النظام الانتخابي ليكون بالقائمة النسبية غير المشروطة وفصل جميع الهيئات والآليات ذات الصلة بأعمال الانتخابات والاستفتاءات عن السلطة التنفيذية وإزاحة كل المعوقات الأمنية والإدارية والسياسية التي تحول بين المواطنين وبين ممارسة حقوقهم السياسية وواجباتهم الانتخابية الكاملة، وأن تقوم على تلك الشئون هيئة وطنية مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية وعن رئاسة الدولة، مع ضرورة الأخذ بالتقنيات الحديثة في إنشاء جداول الانتخابات وكافة عمليات التصويت وفرز الأصوات وإعلان النتائج. كما ينبغي تأكيد حق المصريين المقيمين بالخارج في مباشرة حقوقهم السياسية والمشاركة في إبداء الرأي في الانتخابات التشريعية والرئاسية والاستفتاءات الوطنية.

5. تأكيد الحرية الاقتصادية وآليات السوق وحرية المبادرة كأسس لتنظيم الاقتصاد الوطني، مع تأكيد مسئولية الدولة عن تطوير سياسات اقتصادية واجتماعية تؤمن المواطنين ضد الفقر، وتضمن توزيعاً عادلاً للدخل القومي في ظل إستراتيجية وطنية للتنمية الشاملة والنمو الاقتصادي المستدام وتضع حداً لتهميش الفئات الأضعف والأفقر في المجتمع.

6. تقييد حرية الحكومة في إعلان حالة الطوارئ وقصرها على حالة الحرب الفعلية والكوارث العامة فقط، والنص على انتهائها بانتهاء مبرر إعلانها، والتأكيد على خضوع الحكومة للرقابة القضائية في ممارستها للسلطات الخاصة بحالة الطوارئ.
7. إلغاء المجلس الأعلى للصحافة وتحويل المؤسسات الصحفية "القومية" إلى مؤسسات اقتصادية يملكها أفراد أو شركات أو مؤسسات المجتمع المدني. كذلك يرى الحزب ضرورة إطلاق حرية إصدار الصحف وإنشاء القنوات التليفزيونية الأرضية والفضائية ورفع كافة القيود الرقابية عليها، وترك أمر متابعة وتصويب الممارسات المهنية والإعلامية للنقابات والاتحادات المهنية المشرفة عليها .
8. تأكيد مسئولية الدولة عن حماية الآثار والتراث الثقافي المصري.
9. تأكيد استقلال القضاء واستقراره ، يؤكد الوفد على مبدأ استقلال القضاء بحيث يكون مجلس القضاء الأعلى هو المختص بكافة أمور القضاة من تعيين وترقية، ونقل وندب وتأديب. ويتعين فصل ميزانية القضاء عن وزارة العدل، على أن يتولى مجلس القضاء الأعلى تحديد أوجه الإنفاق بعيداً عن سيطرة السلطة التنفيذية. ويقوم المجلس الأعلى للقضاء باختيار النائب العام والإشراف على التفتيش القضائي. ويتطلب تحقيق استقلال القضاء تشكيل المحكمة الدستورية العليا من بين رؤساء الهيئات القضائية بحكم مناصبهم، ومنع ندب القضاة إلى الوزارات وهيئات السلطة التنفيذية، وتوفير ضمانات التقاضي وإلغاء كافة صور القضاء الاستثنائي وحظر محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، وإعادة محاكمة كل من سبق الحكم عليه من محكمة عسكرية أمام قاضيه الطبيعي.
10. الإصلاح التشريعي، يعتبر الإصلاح التشريعي عاملاً مكملاً لفلسفة استقلال القضاء وضمانات التقاضي من خلال برنامج شامل لمراجعة قاعدة التشريعات المصرية وتنقيتها من جميع التشريعات المقيدة للحريات والمعاكسة لروح الديمقراطية.

11. تأكيد حقوق الإنسان ، يرى الوفد ضرورة تفعيل المبادئ الأساسية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 1948 والاتفاقيات الدولية السبعة الرئيسية لحقوق الإنسان، وضرورة تفعيل كافة الآليات العامة لحقوق الإنسان وأهمها حق تقرير المصير، منع التمييز، حقوق المرأة، حقوق الطفل، حقوق كبار السن، حقوق الأشخاص المعوقين، حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، حماية الأشخاص المعرضين للاحتجاز أو السجن، الحق في الصحة، الحق في العمل وفي شروط استخدام منصفة، حرية الاشتراك في النقابات، معاقبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك الإبادة الجماعية ووضع حد نهائي لممارسات العنف والتعذيب في تعامل الشرطة والأجهزة الأمنية مع المواطنين، ومساءلة مرتكبي العنف والتعذيب. ويرى الوفد ضرورة تفعيل الإجراءات التالية لتأكيد احترام حقوق الإنسان:

- الشفافية والحق في المعرفـــة
- الإفراج عن المعتقلين السياسيين
- تحرير النقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني
- تعميق قيم الوحدة الوطنيـــــــــــــــــــــــــــة

12. إن الوحدة الوطنية مبدأ ثابت حرص الوفد على تأكيده عبر مسيرته وقيادته للحركة الوطنية المصرية. فعندما رفع الوفد شعار الدين لله والوطن للجميع أكد على أن الوطن تحتضن وتحمي كل أبنائه دون تفرقة بينهم على أساس الدين، أو العقيدة، أو العرق، أو الجنس، أو الانتماء الاجتماعي، وأن المصريين جميعهم متساوون أمام القانون لا فرق بين رجل وامرأة، فقير وغني، شيخ وشاب، هم كلهم يملكون الوطن على قدم المساواة دون تمييز ويتمتعون بحقوق المواطنة وعليهم أداء واجباتها بصفتهم

مواطنين. ومن ناحية أخرى يؤكد برنامج الوفد على ضرورة التزام الدولة بقيم وأسس المواطنة في كافة مجالات مسئولياتها وصلاحياتها .

13. مسئولية الدولة عن إدارة التنمية وضمان العدل الاجتماعي ، يؤكد الوفد أن نمط الدولة المركزية وما تقوم به من مهام تغطي كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وما تتمتع به من سلطات لا محدودة والذي ساد مصر في الستينيات وحتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي متأثراً بالفكر الشمولي لا يصلح للواقع المصري الآن، كما أنه لا يتفق مع التوجهات الديمقراطية التي ينبني عليها "برنامج الوفد لإعادة تملك الوطن وحل مشاكله" .

14. كذلك يرى الوفد أن التحول نحو اقتصاد السوق لا يعني انسحاب الدولة من تنظيم الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الشاملة، ومن الاضطلاع بمسئولياتها الاجتماعية والسيطرة على القطاعات الإستراتيجية التي تمكنها من أداء هذا الدور.

15. ويرى الوفد أن مسئوليات الدولة في العصر الديمقراطي تتمثل بالدرجة الأولى في إعداد وتهيئة البنية الأساسية لإدارة المجتمع وتوفير السياسات والمعايير والمبادرات المؤدية إلى الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي السريع، والتنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي الإقليمي بما تحقق أعلى مستويات الرفاهية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والحرية والعدالة للمواطنين.

16. نحو دبلوماسية مصرية جديدة، إن إعادة البناء الديمقراطي للبلاد لا بد وأن يواكبها وضع قواعد جديدة للتعامل مع دول العالم والتفاعل مع المتغيرات على الساحتين الإقليمية والدولية تقوم في الأساس على تحقيق المصالح الوطنية العليا، وتدعم التضامن العربي وتؤكد على فعالية الدور المصري في التعاطي مع المشكلات الإقليمية والعالمية بما يرسخ المصالح المصرية على أساس الشرعية الدولية وبما تحقق السلام العالمي.

ثانياً: التنمية الاقتصادية الشاملة

إن عنصراً أساسياً في برنامج الوفد هو بناء نظام اقتصادي يستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني. إن النظام الاقتصادي المواكب لنظام حكم ديمقراطي ينبغي أن يتجه بالأساس إلى حماية مصالح المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. في نفس الوقت يكافئ النظام الاقتصادي أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة وكذا الأعباء الاقتصادية.

المحاور الرئيسة لبرنامج "الوفد" الاقتصادي

1. تحديد معدل نمو مستهدف للناتج القومي الإجمالي، وقطاعات الاقتصاد الوطني المستهدف تنميتها أخذاً في الاعتبار الميزات النسبية التي تتمتع بها.
2. تحديث خطط وآليات تنمية الثروات الطبيعية وأسس استثمارها ومعايير ترشيد استخدامها والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة فيها.
3. تشجيع الادخار لرفع معدلاته وتعظيم الاستثمار الوطني، الخاص والعام، والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحيث لا يقل إجمالي الاستثمارات السنوية عن 25% من الناتج المحلي
4. تحديد أسس ومعايير توزيع مسئوليات التنمية بين أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام، والقطاع الخاص الوطني والأجنبي، والقطاع الأهلي.
5. تحديد خطط وبرامج التنمية التكنولوجية الشاملة لتحسين قدرات مؤسسات الإنتاج والخدمات الوطنية وزيادة إنتاجيتها.

6. تطوير السياسات الاقتصادية والتنسيق بينها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وفي مقدمتها سياسة نقدية تهدف إلى الحفاظ على القيمة الشرائية للعملة الوطنية وتخفيض معدلات التضخم، وسياسة مالية تهدف إلى الارتقاء بمستوى الخدمات العامة والبنية الأساسية وعدالة توزيع الدخول وتخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة والدين العام إلى الناتج المحلي.
7. ترشيد سياسات توزيع الأموال المخصصة لدعم السلع الأساسية والخدمات الاجتماعية بتوزيع الدعم نقداً مباشرة إلى مستحقيه دون أن تؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي والمالي للهيئات والمؤسسات التي تنتج هذه السلع أو تقدم هذه الخدمات وبحيث تعبر عن الأولويات التي يتوافق عليها المجتمع.
8. عدم استخدام حصيلة بيع أي أصل من الأصول المملوكة للدولة بما فيها بيع الأراضي الصحراوية لتمويل النفقات الجارية بالموازنة العامة للدولة ويدعو الحزب إلى توجيه هذه الإيرادات إلى صندوق استثمار مخصص لتمويل المشروعات الكبرى سواء كانت إنتاجية أو خدمية.
9. مراجعة موقف الدولة بالنسبة لقطاع الأعمال العام ودراسة أساليب تطوير إدارة الشركات وتخليصها من المعوقات المفروضة عليها ووضعها في موقف يكافئ شركات القطاع الخاص، ثم محاسبتها على أسس اقتصادية وإدارية سليمة. كذلك مراجعة وترشيد برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة.
10. تحسين مناخ الاستثمار ووضع القواعد المناسبة لضمان اتفاق مشروعات الاستثمار الأجنبي والعربي مع التوجهات الإستراتيجية للتنمية وبما تحترم قوانين البلاد وحقوق العاملين والمواطنين المصريين المتعاملين مع تلك المشروعات. ويرتكز برنامج "الوفد" لتطوير المنظومة الاقتصادية الوطنية على المقومات الضرورية التالية:

- تأكيد دور القطاع المصرفي في دعم وتمويل مشروعات التنمية.

- تنمية وتطوير الزراعة المصريـــــــــــة .
- تفعيل إستراتيجية وطنية للتنمية الصناعية .
- تنمية مصادر الطاقة ودعم البرنامج النووي وتنمية الطاقة الجديدة والمتجددة .

11. قضية الطاقة النووية، يرى الوفد ضرورة دعم وتأمين البرنامج النووي المصري انطلاقاً من قرار وطني للتعامل مع مصادر التكنولوجيا النووية الأفضل والأخذ في الاعتبار أهمية دراسة مسألة تخصيب اليورانيوم في مصر باعتبارها قضية مهمة على المستويين التقني والسياسي وصولاً إلى الموقف الذي تحقق الطموحات الوطنية ويؤمن المشروع النووي المصري من الوقوع تحت سيطرة دولة معينة في حالة قبول الحصول على اليورانيوم المخصب منها وعدم تخصيبه محلياً . وفي هذا المجال يؤكد الوفد على ضرورة احترام نتائج الدراسات العلمية والالتزام بما توصلت إليه من أفضلية موقع الضبعة لإقامة المحطة النووية المصرية الأولى، وإبعاد القرار في هذا الشأن عن تأثيرات رجال الأعمال والطامعين في الاستثمار بالموقع وتحويله إلى الاستثمار السياحي .

12. كما يطرح الوفد أنه يمكن استخدام الطاقة النووية في إزالة ملوحة مياه البحر بدلاً من الوقود الأحفوري [البترول والغاز الطبيعي] مما سيكون له انعكاسات إيجابية هائلة على مشروعات التنمية الزراعية خاصة في مناطق الساحل الشمالي الأمر الذي يدعم التوجه نحو إقامة ظهير زراعي بالمنطقة يوفر قدراً ملموساً من احتياجات مصر للقمح وتحقق تنمية اقتصادية واجتماعية تعظم من فرص الاستفادة بما تم استثماره في بناء القرى الساحلية على طول الساحل الشمالي الغربي من الإسكندرية حتى العلمين وما بعدها .

13. تنمية سيناء ومشروعات الخروج من الوادي، إن المطلوب زيادة الرقعة السكانية والإنتاجية إلى ما بين 10-12% من مساحة مصر الكلية وإعادة رسم الخريطة السكانية لمصر وإنشاء مراكز جذب

سكاني جديدة في سيناء، الظهير الصحراوي للساحل الشمالي الغربي، الظهير الصحراوي الغربي بطول وادي النيل ليشمل الصعيد وهو الأعلى في نسبة الفقر والتخلف. ويأتي في هذا السياق ضرورة إحياء مشروعات المجمعات النوعية الزراعية الصناعية وهي مشروعات سبق دراستها لإقامة تلك المجمعات على طول الساحل الشمالي الغربي، وسواحل البحر الأحمر وسواحل سيناء، وهي لا تعتمد على مياه النيل وإنما تعتمد على تعذيب مياه البحر وإزالة ملوحتها باستخدام الطاقة النووية. كذلك ينبغي حسم فكرة مشروع الظهير الصحراوي من العلمين إلى وادي حلفا، ومشروع ربط مريوط والقطارة، ومشروع مد فرع للنيل من أسوان إلى بحيرة قارون لزراعة وتعمير الصحراء الغربية. إن الوفد يطرح وبقوة أهمية استثمار موارد سيناء التي تبلغ 61000 كيلومتر مربع، أي حوالي 6% أو 16/1 من مساحة مصر أو ما يقرب من 3 أمثال مساحة الدلتا بينما يعيش فيها أقل من نصف مليون مصري!

14. ويؤكد الوفد أهمية وضع مشروع وطني شامل لإزالة الألغام من منطقة العلمين وغيرها من المناطق التي زرعت بها ملايين الألغام وإعدادها للحياة وتحويلها إلى مجتمعات عمرانية تستوعب ملايين المصريين وتنشأ بها مشروعات اقتصادية زراعية صناعية متكاملة.

15. رفع المعاناة عن أهل سيناء، يرى الوفد أن حرمان أهل سيناء من تملك الأراضي وما يقام عليها من مبان هي المشكلة الرئيسية التي تقف حجر عثرة في سبيل إقدام المواطنين على النزوح إلى سيناء والحياة بها، وذلك إلى جانب المشكلات الكبرى الناشئة عن انعدام الاستثمارات واختفاء فرص العمل الحقيقية لأبناء سيناء وتراجع الخدمات العامة وضيق فرص الحياة. ويؤكد الوفد حتمية حل تلك المشكلة ويرفض حرمان أهل سيناء من حق يقرره الدستور لجميع المواطنين المصريين. .

16. إحياء التكامل المصري السوداني وتفعيل مشروعات أعالي النيل، إن الوفد يؤكد على أهمية إحياء برامج ومشروعات التكامل المصري السوداني في إطار إستراتيجية مشتركة تضع العلاقات المصرية

السودانية في مكانها الصحيح باعتبارها مصلحة قومية حيوية وليست مجرد مجموعة من التوجهات أو المصالح الاقتصادية الآنية محدودة الأثر. ويرتبط بذلك ضرورة إزالة المعوقات التي عطلت تنفيذ مشروعات أعالي النيل وفي مقدمتها مشروع قناة جونجلي. ويؤكد الوفد أهمية وضع برامج شاملة لحماية النيل من التعديات ومصادر التلوث.

17. المقومات اللازمة للتنمية الاقتصادية المستدامة، إن تحقيق النهضة الاقتصادية التي يدعو إليها الوفد يتطلب توفير مقومات أساسية في مقدمتها حماية البيئة من خلال تكثيف الجهود للتخلص من مشكلة السحابة السوداء، التعامل مع مشكلة تراكم القمامة وتلوث المصارف والقنوات المائية المتخللة في المدن والقرى، إعداد الدراسات واتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لحماية المناطق الساحلية التي تشير التقارير الدولية إلى احتمالات تعرضها للغرق نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة ظاهرة الاحتباس الحراري، المواجهة الشاملة لمشكلة العشوائيات وزيادة الاعتماد المخصص لعلاج تلك المشكلة.

18. تطوير الإدارة المحلية وتطبيق اللامركزية الإدارية، يرى الوفد أن تطوير الإدارة المحلية وتعميق اللامركزية يمثل دفعة قوية في اتجاه تدعيم الحكم الديمقراطي وإشاعة العدل والمساواة بين مناطق الجمهورية ومحافظاتها بحيث لا تتركز الخدمات ومصادر النمو في القاهرة الكبرى والدلتا، بينما تحرم محافظات الصعيد وجنوب الوادي عامة من فرص النمو المتكافئة.

19. تطوير ورفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة، يرى الوفد أن عيوباً كثيرة قد أصابت الجهاز الإداري للدولة وساد الفساد وسوء الإدارة كثيراً من وحداته، الأمر الذي ينعكس سلباً على المواطنين وجودة ما يمكنهم الحصول عليه من الخدمات العامة. ويركز برنامج الوفد على أهمية تطوير ذلك الجهاز ورفع كفاءته من خلال العناصر التالية:

- إعادة هيكلة النظام الإداري في الدولة في ضوء مراجعة وإعادة تصميم دور الدولة في المجتمع.
- التنسيق بين أنشطة الجهاز الإداري للدولة.
- الاختيار الديمقراطي الحر في شغل الوظائف القيادية بأجهزة الدولة وهيئاتها المركزية والمحلية تكون قادرة على الأداء الأفضل وإخضاعهم للمحاسبة والمساءلة عن النتائج.
- التحول من نمط الموازنة الحكومية الحالية كونها موازنة اعتمادات ونفقات موزعة إلى أبواب، إلى موازنة للبرامج والأداء توزع فيها الاعتمادات على برامج لها أهداف قابلة للقياس، ومن ثم تتحول طريقة متابعة الإنفاق إلى قياس لمدى تحقيق الأهداف.
- إعادة تصميم مشروع الحكومة الإلكترونية اعتماداً على رؤية جديدة تماماً للجهاز الحكومي وما يجب أن يقوم به وأن تركز بالأساس على تصفية وتنقية وتطوير نمط التعاملات البينية بين الوزارات والهيئات الحكومية ذاتها وهي الأساس في أغلب ما يعانيه المواطنون في تعاملاتهم مع جهاز الحكومة سواء على المستوى المركزي أو المحلي.
- تحسين الرواتب للعاملين في الجهاز الإداري للدولة ووضع آليات لمراجعتها دورياً لضمان تناسبها مع مستويات الأسعار ومؤشرات تكلفة المعيشة. كذلك توفير مستوى لائق من ظروف العمل ومقومات الرعاية الاجتماعية والصحية لهم ولأسرهم.
- تفعيل إستراتيجية متكاملة للتدريب المستمر والتنمية المتكاملة لقدرات ومهارات العاملين، وتطوير القيادات الإدارية.

ثالثاً: تطوير التعليم ودعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية

1. تطوير التعليم قبل الجامعي، يتطلب تطوير واستمرار فعالية المنظومة التعليمية توفير مقومات رئيسية من إستراتيجيات وتوجهات وطنية تحدد الأولويات وترتب ممارسات الدولة وطوائف المجتمع المتعددة

في منظومة التعليم. كما تحتاج تطوير نظم التعليم توفر الموارد البشرية المدربة ذات الكفاءة والقدرة على ممارسة مختلف الأنشطة التعليمية والتربوية، والتقنيات التعليمية والتربوية الحديثة، والأجهزة والمعدات اللازمة للعمليات التعليمية على اختلاف أنواعها . ويكون توفر الموارد المالية عنصراً ضرورياً لتدبير تلك الاحتياجات بالكميات ومستويات الجودة المناسبة لحجم ومعدلات الطلب المجتمعي على الخدمات التعليمية والتربوية. وفضلاً عن كل ذلك فلا بد من توفر الإدارة الكفء لتطوير العملية التعليمية والوصول بها إلى المستويات المعتمدة في نظم التعليم العالمية. ويرى الوفد:

- إعطاء أولوية قصوى لتدريب المعلمين ورفع كفاءتهم وإكسابهم الثقافة الديمقراطية.
- تطوير المناهج التعليمية والمقررات الدراسية لتتضمن قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والمواطنة والتسامح وقبول الآخر.
- زيادة موازنة التعليم بما يكفل تطوير المدارس وتجهيزها بما يناسب وتوفير مناخ تعليمي صحي ومحابي لإطلاق طاقات الطلاب وإبداعاتهم، ويؤدي إلى تقليل كثافة الفصول لتصل إلى المعايير المقبولة عالميا .
- التوسع في تطبيق وسائل التعليم الحديثة المستندة إلى تقنيات الاتصالات والمعلومات.
- إعطاء أهمية قصوى للأنشطة المدرسية واعتبارها جزءاً محورياً في العملية التعليمية والمساعدة على بناء الشخصية المتكاملة.

2. قضية مجانية التعليم، يرى الوفد أن المجانية بشكلها الحالي قد أفرغت من محتواها حيث يتحمل أولياء الأمور نفقات باهظة في تدبير الدروس الخصوصية لأولادهم نتيجة التردي في أوضاع المؤسسات التعليمية على كافة المستويات. ومن ثم فحقيقة الأمر أن ما يقرب من 20 مليار جنيه توجهها الدولة سنوياً للتعليم قبل الجامعي لا تحقق العائد المستهدف منها مما يتطلب مراجعة شاملة للقضية مع تأكيد

التزام الدولة بمبدأ مجانية التعليم في جميع مراحله، على أن يكون التعليم الأساسي متاحاً للجميع مجاناً دون قيد أو شرط، أما في المراحل اللاحقة تكون المجانية حقاً تحصل عليه التلميذ متى التزم بمستويات أداء محددة، وفي حالة فشله توفر له الدولة مسارات تعليمية موازية تتناسب وقدراته . وفي جميع الأحوال تلتزم الدولة بتوفير برامج تعليمية مساعدة للفئات الاجتماعية الضعف لتضمن لهم المساواة في سعيهم للحصول على التعليم.

3. قضية الأمية، تعتبر مشكلة الأمية من أكبر التحديات التي تهدد مسيرة التنمية والتقدم في مصر. وحسب التقديرات الرسمية يقترب عدد الأميين من 16 مليونا، ونسبة الأمية 26%. ويرى الوفد ضرورة تكثيف جهود الدولة ومؤسسات المجتمع المدني للقضاء على وصمة الأمية، وضرورة تخصيص الموارد المالية والتجهيزات التقنية للانطلاق ببرامج محو الأمية وتأمين من تمحى أميتهم من الارتداد إلى الأمية. ولا يوافق الوفد على ما اتجهت إليه الحكومة من نقل المسئولية عن مشروعات محو الأمية ، بدعوى اللامركزية إلى المحافظين، وما ترتب على ذلك من تقنيت اعتمادات الهيئة القومية لتعليم الكبار على المحافظات، وبذلك تحولت مسئولية تنفيذ مشروعات وبرامج محو الأمية من هيئة واحدة إلى ثمانية وعشرين محافظاً فضلاً عن رئيس مدينة الأقصر. كما يؤكد الوفد على ضرورة التنسيق الكامل بين مشروعات وبرامج محو الأمية وبين سياسات التعليم ووضع ضمانات للحد من ظاهرة التسرب من مؤسسات التعليم والتي تعتبر من أهم مصادر الأمية.

4. تطوير التعليم الجامعي والعالي، يرى الوفد:

- أهمية إصدار قانون موحد للتعليم الجامعي والعالي يشمل كافة منظمات التعليم الجامعي والعالي الحكومية والخاصة، وينص فيه على المبادئ العامة والقواعد الإستراتيجية الحاكمة لعمليات إنشاء وإدارة وتقييم الجامعات والمعاهد العليا، على أن يكون لكل جامعة ومعهد عال لائحة خاصة

تصدر من السلطة المختصة بها تبين كافة القواعد والإجراءات التفصيلية في تشغيل وإدارة الجامعة / المعهد العالي وتدبير الموارد والتصرف فيها . ويتضمن القانون كل المسائل المتعلقة بشئون الجامعة أو المعهد العالي وشاملا لكافة المبادئ المنظمة لها من مختلف القوانين الأخرى، بحيث يكون هو القانون الوحيد الذي ينظم شئون التعليم الجامعي والعالي ومنظماته. ومن المهم أن ينص القانون على تطوير أسلوب القبول بالجامعات والمعاهد وفق نظام يقوم على تفعيل سلطة الجامعات والمعاهد العليا في إدارة عمليات القبول، مع خضوعها للمراقبة من هيئة الاعتماد وضمان الجودة للتحقق من سلامة معايير وأساليب وقرارات القبول. كما يجب أن يؤكد المناخ الديمقراطي داخل الجامعات واحترام حرية التعبير والإبداع لأعضاء هيئات التدريس والطلاب، وفتح قنوات التعبير لهم للمشاركة بالرأي في المسائل الجامعية والقضايا الوطنية والسياسية.

- الاهتمام بتطوير أوضاع أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد العليا .
- الاختيار الديمقراطي بانتخاب القيادات الجامعية من رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات وفق معايير موضوعية معلنة.
- تطوير الدراسات العليا ومراكز البحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا، وإعادة هيكلة برامج الدراسات العليا في الجامعات الحالية في ضوء توفر المقومات والموارد المناسبة ومستوى القدرات العلمية والموارد الأكاديمية والبشرية المتاحة بها .
- رسم سياسة واضحة لإرسال بعثات علمية في الخارج سواء للحصول على درجة الدكتوراه للمعيدين أو المشاركة في البحث العلمي بالنسبة لباقي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات.

رابعاً: تطوير منظومة البحث العلمي والتنمية التكنولوجية

يؤكد الوفد أهمية إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية لتكون أداة رئيسية في تحريك وقيادة التنمية الوطنية الشاملة في جميع مجالات الحياة ولصالح كل المواطنين، بالارتكاز على المنهجية العلمية وباستثمار الإمكانات التي تتيحها التطورات التكنولوجية المتجددة وتوظيفها في حل المشكلات وتطوير وسائل الإنتاج ونظم إدارة المجتمع. ويرى الوفد:

1. إنشاء "المجمع الوطني للعلوم والتكنولوجيا" ليضم النخبة العلمية والبحثية في مصر من شوامخ العلماء والباحثين وأصحاب المدارس العلمية والإنجازات الأكاديمية والتطبيقية المشهودة على المستويين الوطني والدولي. وأن تلتزم الدولة بما يصدر عن المجمع من سياسات وتوجيهات لترقية المستوى العلمي والبحثي والتكنولوجي بالبلاد وتأكيد مواكبته للتقدم في العالم.
2. الوصول إلى نسبة لا تقل عن 2% من الناتج المحلي الإجمالي لتمويل أنشطة البحث العلمي والتنمية التكنولوجية.
3. تأكيد الاستقلال العلمي والإداري والمالي لكافة مراكز ومعاهد البحث العلمي والتنمية التكنولوجية التابعة لمختلف الوزارات والجهات الحكومية والجامعات ومؤسسات التعليم العالي، على أن تنظم شئونها لوائح خاصة تصدرها السلطة المختصة في كل مركز ومعهد.
4. ضمان التنسيق بين مؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وربطها بمؤسسات الإنتاج والخدمات في المجتمع.
5. تقديم حوافز ضريبية لمؤسسات الإنتاج والخدمات لتشجيعها على استخدام خدمات مؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لحل مشكلات الإنتاج وتطوير المنتجات والخدمات ورفع قدراتها التنافسية.

6. تطبيق نظام لضمان الجودة والاعتماد وفق المعايير العالمية على كافة مؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي الحكومية والخاصة واعتبار الحصول على الاعتماد شرط لاستمرار الترخيص بمزاولة النشاط.

خامساً: دعم مقومات العدالة الاجتماعية وشبكة الضمان الاجتماعي

1. مواجهة الفقر وتأمين الحق في الغذاء للجميع، يرى الوفد ضرورة صياغة إستراتيجية واضحة وملزمة تهدف إلى تخفيض نسبة الفقر إلى النصف في عام 2015، وتتضمن هذه الإستراتيجية ما يلي:

- ضرورة اعتبار وزارة الضمان الاجتماعي [أو الوزارة المسئولة عن إدارة شبكات الضمان الاجتماعي ومقاومة الفقر] هي الجهاز الوطني المسئول عن وضع وتنفيذ إستراتيجية شاملة للقضاء على الفقر تركز على تحقيق المساواة وتمكين الفقراء وخلق فرص العمل لهم، وترشيد استثمار الموارد المتاحة والمحتملة لبرامج تخفيض الفقر، وتطوير الإدارة والرقابة الفعالة في تلك البرامج.
- إيجاد مزيد من الفرص الاقتصادية للفقراء من خلال إعادة توجيه الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى هدفه الأصيل الذي أنشئ من أجله وهو المساعدة في تخفيف مشكلة الفقر.
- حفز القطاع الخاص على التوسع في الاستثمار من أجل خلق المزيد من فرص العمل.
- مراجعة وترشيد برامج الدعم التي تقدمها الدولة لتحقيق مزيد من الضبط بحيث تتجه فعلاً إلى المستحقين ويتم التخلص من أشكال الهدر والفاقد نتيجة سوء الإدارة وعدم التحديد الدقيق للمستهدفين بالدعم، وكذا افتقاد الضوابط الدقيقة للتحقق من فعالية هذا الدعم.
- تنمية مهارات الفقراء حتى يستطيعوا رفع قدراتهم المهنية وتحسين فرصهم للحصول على عمل منتج وذلك بتطوير برامج التعليم خاصة للإناث.
- تحسين مستوى الخدمات الصحية وبرامج مكافحة الأمراض خاصة في المناطق الريفية.

- توجيه نسبة متزايدة من الاستثمارات الحكومية للتطوير الاقتصادي وخلق فرص العمل في الريف وصعيد مصر حيث تبلغ معدلات الفقر أعلاها .
- تصميم برنامج وطني لتحسين تغذية الفئات المهمشة مع التركيز على حماية الأطفال، ودعم جهود المجتمع المدني في مشروعات بنك الطعام.
- الربط الموضوعي بين إستراتيجية مكافحة الأمية وتعليم الكبار وإستراتيجية القضاء على الفقر نظراً للتفاعل الشديد بين حالات الفقر وانخفاض مستوى التعليم أو الأمية.
- توفير نظام للإعانات الاجتماعية للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا تتوفر لهم فرص العمل ولا يوجد لهم عائل يرعاهم. ويتم احتساب قيمة الإعانة الشهرية بما يعادل الحد الأدنى من الدخل اللازم لتوفير احتياجات الإنسان فوق خط الفقر مضافاً إليه التكلفة التقديرية للعلاج ومقابل الأجهزة التعويضية التي قد تحتاجها المواطن.
- توفير نظام متطور لتوفير السكن البديل لمن يعيشون في المناطق العشوائية، أو الذين تنهار مساكنهم أو تتقرر إزالتها كونها آيلة للسقوط. وينص النظام على توفير السكن البديل أو سداد قيمة إيجاريه معادلة لقيمة الإيجار المحتسبة للسكن البديل. ويتم تحديد الترتيبات الخاصة بمدة الاستفادة من هذه الخدمة وشروط الاستمرار في الحصول عليها .

2. تطوير سياسة الحد الأدنى للأجور، يرى الوفد ضرورة تطوير سياسة الحد الأدنى للأجور نظراً لارتباطها الوثيق بقضية القضاء على الفقر وتأمين الحق في الغذاء. لا سيما وأن الحد الأدنى الحالي للأجر سواء للعاملين في الحكومة أو القطاع العام أو الخاص ضئيل وتجب مراجعته في ضوء معدلات التضخم المرتفعة التي سادت الأسواق المصرية في السنوات الأخيرة .

3. تأكيد الحق في الغذاء، يرى الوفد أهمية وضع برنامج وطني لتأمين حق الإنسان المصري في الغذاء الكافي الآمن، وذلك بالنظر إلى الحالة المتدنية التي وصل إليها مستوى ونوعية الغذاء المتداول في كثير من المناطق بالبلاد والتي يعتمد عليها غالبية المواطنين مما يؤثر سلباً على المستوى الصحي ويهدد بتأثيرات سلبية على كفاءة وقدرات رأس المال البشري والذي يمثل الدعامة الرئيسية للتنمية.
4. مواجهة البطالة وتنمية المشروعات الصغيرة، تمثل البطالة أخطر مشكلة تواجه الاقتصاد المصري وتهدد استقرار الوطن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فقد بلغت نسبة المتعطلين وفقاً لآخر إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ما يقرب من 10% من قوة العمل البالغ حجمها 26 مليون، كما تؤكد الأرقام انتشار البطالة بين الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد العليا. وقد حاولت الحكومة التصدي لهذه المشكلة بخلق وظائف في الأجهزة الحكومية لاستيعاب طالبي العمل فتضخم الجهاز الإداري والحكومي وتفاقم حتى بلغ قوامه 5.6 مليون عامل وأصبح يشكل عبئاً ثقيلاً على موازنة الدولة وبيروقراطية تعوق عجلة الإنتاج.
5. ولعله كان من الأفضل ما دامت الدولة قد خصصت أموالاً لمواجهة مشكلة البطالة أن توجه هذه الأموال للاستثمار إنتاجي لخلق فرص عمل حقيقية منتجة بدلاً من زيادة أعداد البطالة المقنعة.
6. وفي جميع الأحوال يرى حزب الوفد أن مواجهة مشكلة البطالة تتطلب:

- زيادة معدلات الاستثمار ومعدلات النمو لخلق أكثر من 750000 فرصة عمل سنوياً لاستيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل وتخفيض عدد المتعطلين تدريجياً.
- تدريب العمالة الفنية ورفع كفاءتها الإنتاجية وزيادة قدرتها التنافسية لفتح مجالات عمل لها في الدول المستوردة للعمالة خاصة العربية منها.

- ترشيد التوزيع الجغرافي للاستثمارات وإنشاء وحدات إنتاجية قريبة من مراكز التجمعات السكانية خاصة في الريف.
- تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

7. تطوير منظومة الخدمات الصحية، يهدف برنامج الوفد إلى إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للخدمات الصحية لتحقيق أعلى مستويات الرعاية الصحية والخدمات العلاجية للمواطنين واستثمار الموارد المتاحة أفضل استثمار ممكن. ويقوم البرنامج على تأكيد مسئولية الدولة عن توفير المستوى اللائق من الخدمات الصحية والعلاجية بما تحقق للمواطنين القدر المناسب من الحياة الآمنة. ويرى الوفد ضرورة إحداث أعلى درجات التنسيق والترابط بين عناصر المنظومة الوطنية للخدمات الصحية وتحقيق التكامل بين عناصرها سواء الأجهزة الحكومية المختصة بالتخطيط والتنظيم والرقابة أو مقدمي الخدمات الصحية من أفراد ومؤسسات في القطاعين العام والخاص. كما يؤكد الوفد على أهمية دور هيئات المجتمع المدني ذات العلاقة بقطاع الخدمات الصحية من جمعيات أهلية ومراكز رعاية المعاقين ذهنياً أو عضوياً، والنقابات المهنية القائمة على تنظيم ممارسة المهن الطبية والصيدلانية والمهن الطبية المساعدة. ويرى الوفد ضرورة بناء إستراتيجية وطنية تتولى وضعها "هيئة وطنية للصحة" لتوفير الاستقرار للسياسات والبرامج الصحية، التي تتغير بتغير الوزراء، للارتقاء بمستويات الصحة العامة، على أن تلتزم الدولة وجميع مقدمي الخدمات الصحية والعلاجية بتلك الإستراتيجية وتكون أساساً لتقييم الأداء.

8. نظام جديد للتأمين الصحي الاجتماعي، يرى الوفد أن يتم تطوير النظام الحالي للتأمين الصحي بدمجه في قانون التأمين الاجتماعي مما تحقق التنسيق والتكامل بين النوعين من التأمين، وتجعل الرعاية والخدمات الصحية عنصراً أساسياً في منظومة الرعاية الاجتماعية المتكاملة للمواطن، على أن

يكون التأمين الصحي الاجتماعي إلزامياً لجميع الخاضعين لقانون التأمين الاجتماعي الحالي من العاملين في الحكومة وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص، فضلاً عن الفئات من غير العاملين مثل الطلاب وربات المنازل وغيرهم من الفئات الذين يرى الوفد ضرورة ضمهم للاستفادة من نظام التأمين الصحي الاجتماعي وتلافي أوجه القصور الحالية.

9. ويرى الوفد ضرورة إصدار قانون جديد للتأمين الصحي الاجتماعي يوحد التشريعات الحالية ويكفل تحسين مصادر التمويل ويمنح الهيئات المسئولة عن تنفيذه قدراً كافياً من المرونة.

10. إنشاء الصندوق الوطني للرعاية الصحية، ينشأ "الصندوق الوطني للرعاية الصحية" ضمن هيكل "الهيئة الوطنية للصحة" ليتولى إدارة الأموال التي تخصصها الدولة لتمويل الخدمات الصحية والعلاجية للمواطنين، واشتراكات المواطنين وما تتحمله مؤسسات الأعمال وهيئات المجتمع المشاركة في نظام التأمين الصحي عن العاملين بها والمؤمن عليهم وفقاً للنظام، وأي موارد أخرى ينجح في الحصول عليها لتغطية نفقات العلاج للمواطنين. ويرى الوفد أن تكون الخدمات الصحية مجانية لجميع المواطنين الذين يقل دخل الفرد منهم سنوياً عن 3000 جنيه ويشارك المواطنون الذين يزيد الدخل السنوي للفرد منهم عن هذا الحد الأدنى بنسبة من تكلفة العلاج تتراوح بين 5% – 30% تحسب مستويات الدخل والتي يصدر بتحديدها قرار من الهيئة الوطنية للصحة، على أن تتحمل الدولة [ممثلة في الصندوق الوطني للرعاية الصحية] ومؤسسات الأعمال وهيئات المجتمع المشاركة في نظام التأمين الصحي باقي التكلفة وفق نسب يصدر بها أيضا قرار من الهيئة الوطنية للصحة.

11. تطوير التأمين الاجتماعي وتأمين عمال الزراعة، يرى الوفد أن التنمية الاقتصادية ليست نزهة بلا ألم، فهناك دائما ثمن يدفع وآلام يتحملها الكثيرون في مسيرة التنمية. فضلا عن أن نقطة البدء ليست خالية من المظالم والقسوة. ولذلك فإن برنامج الحزب يركز على ضرورة إفساح المجال لتعويض وعلاج

أوضاع الفئات المهمشة. ولا يقتصر الأمر على النظر إلى الجيل الحالي، بل ينبغي أخذ مستقبل الأجيال القادمة في الاعتبار. كذلك فإنه من الضروري عدم الوقوع في الخطأ بالاعتقاد إن زيادة الناتج الإجمالي والدخل الفردي هو المعيار الوحيد للتقدم، فإلى جانب ما يتحقق عنه من زيادة في "كم" السلع والخدمات التي تطرح ولها أثمان في الأسواق، فإن هناك معان لا تقل أهمية في سعادة الفرد ورفاهيته والتي تجب توفيرها للإنسان المصري وفي مقدمتها الحرية والعدل والكرامة وفرص الإبداع وهي قيم لا تقدر بثمن.

12. ويرى الوفد أن قوانين التأمينات الاجتماعية تمس مصالح ملايين المصريين المؤمن عليهم وذويهم المستحقين للمعاشات من بعدهم، الأمر الذي يحتم أن يتم التعامل مع تلك القوانين بالتعديل أو التغيير بحرص شديد وشفافية تامة، وأن تتاح الفرص كاملة لجميع طوائف المجتمع ذوي العلاقة لدراسة أي مقترحات في هذا المجال والاستجابة بكل الاحترام والإيجابية لرغباتهم وتفضيلاتهم، مع مراعاة الاتفاقيات والتوصيات الدولية المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية والصادرة عن المؤتمرات السنوية لمنظمة العمل الدولية منذ عام 1918 وحتى الآن والتي تحكم المبادئ العامة لتلك النظم ذات الطابع العالمي لتعاملها مع أخطار يتعرض لها كافة البشر في جميع دول العالم.

13. تنمية المورد البشري ورفع الكفاءة الإنتاجية، نحن نؤمن بأن الثروة الحقيقية في مصر هم أبناؤها إذ يمثلون رأسمالها الحقيقي، فهم القوة المنتجة لكل السلع والخدمات والقيم، وهم القوة الفكرية المبدعة الخلاقة في المجتمع، وهم الأداة المحورية في تفعيل واستثمار موارد المجتمع المادية والطبيعية وتحقيق القيمة المضافة، وباختصار هم أصحاب الوطن، ومصدر قوته، وأداة بنائه، ونموه.

14. ويرى الوفد ضرورة التعامل مع الأبعاد الأربعة للهيكل السكاني؛ حيث البعد الأول هو الزيادة العددية، والبعد الثاني هو الخصائص والصفات المميزة من النوع والفئات العمرية والخصائص النفسية،

والاجتماعية، ومستويات المعرفة، والمهارة . ثم يتعلق البعد الثالث بالتوزيع الجغرافي للهيكل البشري أي توزع السكان في المحافظات والتقسيمات الإدارية المختلفة للدولة، وأخيراً فإن البعد الرابع هو توزيع السكان على مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة من الصناعة، الزراعة، التجارة، قطاعات الخدمات، وكذلك توزيعهم بين العمل في الجهاز الحكومي وقطاعات الأعمال الخاصة والعامة. كما يهتم هذا البعد بنسبة العاطلين من السكان الراغبين في العمل والقادرين عليه، ولكنهم لا يجدون فرص العمل.

15. إننا نرى ضرورة تطوير نظم تنمية وتفعيل دور الثروة البشرية بالتوافق مع المعايير المتعارف عليها عالمياً، والسعي لتنمية مهارات ومعارف وتوجهات السكان على أسس تواكب حركة العلم والتقنية وتجعلهم قادرين على التعامل في السوق العولمية الجديدة . إن الشفافية والمصداقية واحترام حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية الصادقة كلها ركائز أساسية في تنمية الثروة البشرية وفق مفاهيم ومعايير عصر العولمة.

16. إن الوفد يطالب بتخصيص نسبة لا تقل عن 1% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً توجه للاستثمار في إنشاء وتشغيل مراكز التدريب والتطوير المهني ورفع كفاءة المورد البشري. ويرى الوفد أهمية حفز شركات القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام على إنشاء مراكز للتدريب تهتم بإعداد وتنمية مهارات أبناء العاملين بها والمواطنين الباحثين عن فرص للعمل، على أن تخصم تكاليف تلك المراكز من الوعاء الضريبي لتلك الشركات. كما يطالب الوفد بإعفاء كافة الأنشطة التدريبية الموجهة لإعداد العمالة ورفع كفاءتها الإنتاجية من جميع الرسوم والضرائب.

17. الشبـــــــاب ، يرى الوفد أن الشباب هو الأقدر على صنع التغيير، والأصلح لتقديم فكر المستقبل. . والتعامل مع الشباب تلزمه إستراتيجية قومية متكاملة تقوم على محاور عدة:

- أولاً: تعميق روح الانتماء المفقودة ومواجهة رغبة الشباب في الهجرة غير المنضبطة التي تعرضهم للمخاطر، بدعم الروابط بين الشباب والأسر، والحي، والمدرسة، والجامعة وصولاً إلى الوطن في النهاية.
- ثانياً: تطوير المناهج والمقررات التعليمية لمسايرة التقدم العالمي، مع التأكيد على الهوية المصرية والثوابت الاجتماعية والدينية، والموروثات الوطنية التي لا تتعارض مع عقل أو دين.
- ثالثاً: الاهتمام بدعم مراكز الشباب خاصة في المناطق الأكثر فقراً وحرماناً لتكوين الأبطال الرياضيين، مع الاهتمام بالناهين رياضياً وإعادة تنشيط مشروع البطل الأوليمبي.
- رابعاً: تشجيع روح البحث العلمي لدى الشباب وتشجيعهم على الابتكار والاختراع.. وتيسير إجراءات تسجيل اختراعات الشباب، وتحفيزهم على الحصول على الشهادات العلمية، والمشاركة في المؤتمرات والمحافل العلمية العالمية.
- خامساً: مشاركة أجهزة الإعلام. خاصة التليفزيون. في تنشئة الشباب، وإمدادهم بالمعلومات الصحيحة التي تسهم في بناء شخصياتهم.
- سادساً: تشجيع الشباب على المشاركة السياسية وذلك بدعوتهم لحضور أنشطة الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وتشجيعهم على الانضمام إلى هذه المؤسسات خاصة المؤسسات الحزبية.
- سابعاً: تنشيط إرادة الاختيار لدى الشباب ودعمها من خلال تشجيعهم على المشاركة في الانتخابات الطلابية المدرسية والجامعية دون وصاية أو تدخل، مع ضرورة إلغاء اللائحة المشبوهة للاتحادات الطلابية.

- ثامناً: إعفاء مشروعات الشباب الجادة، خاصة الصغيرة منها، من الضرائب وفوائد القروض البنكية للقضاء على البطالة، ولتكوين جيل من المستثمرين الجدد، لإحداث توازن بين كبار المستثمرين وصغارهم.
- تاسعاً: التوسع في إنشاء المدن الشبابية وتيسير حصول الشباب على مسكن إنساني ملائم لاحتياجاتهم وإمكاناتهم.
- كما يرى الوفد أنه يجب إطلاق حرية التعبير للطلاب وذلك بإلغاء أي قيد عليهم في إصدار صحفهم، ومجلاتهم الجامعية، وعقد ندواتهم ومؤتمراتهم. وأن تقتصر مهمة الحرس الجامعي ومكاتب الأمن على المحافظة على سلامة المنشآت الجامعية دون التدخل في الشئون والأنشطة الطلابية.

18. المرأة والطفـــــل،

يؤمن الوفد بأن المرأة هي نصف المجتمع، ولها دور رئيسي في حياة الأسرة والمجتمع والوطن، ولذلك يرى الوفد ما يلي:

- كفالة حق المرأة في التعليم تماماً مثل الرجل حتى تتمكن من ممارسة دورها في إعداد أجيال صالحة.
- للمرأة الحق الكامل في ممارسة كافة الحقوق السياسية من الانتخاب والترشيح وتولي المناصب الإدارية المختلفة.
- للمرأة دور مهم في العمل المدني، وخاصة في مؤسسات رعاية الأمومة والطفولة ورعاية الأطفال الذين حرموا من الحياة الكريمة داخل أسرة.
- تبني التشريعات والقوانين التي تكفل حقوق المرأة، وتنظم علاقتها بالعمل في حالة الولادة وتربية الأطفال.

- دعم مؤسسات رعاية الأطفال.
- النوعية اللازمة لضمان حصول كل طفل على نصيبه كاملاً من التطعيم ضد الأمراض المختلفة.
- التركز على صحة الطفل، وبنائه عقلياً، وجسدياً، وفكرياً .
- الاهتمام ببرامج رعاية الأطفال خلال فترات الإجازات الصيفية من المدارس.

سادساً: دور المواطن في تحقيق النهضة الوطنية الشاملة

يؤكد "الوفد" ضرورة مشاركة المواطنين بفعالية في تنفيذ برنامج إعادة بناء الوطن وحل مشاكله ويرى أن المصريين جميعاً مطالبون بالمشاركة في تحقيق النهضة الوطنية الشاملة من خلال:

1. الالتزام بالواجبات المفروضة عليه والتمسك بحقوقه المشروعة.
2. الحرص على الحق العام والمحافظة على الممتلكات العامة وعناصر الثروة الوطنية.
3. المشاركة في تنفيذ مهام التغيير في موقع عمله وعلى مستوى الحياة الشخصية وفي النطاق الأسري والعلاقات المجتمعية المباشرة.
4. الحرص على قيد اسمه في جداول الانتخاب والإدلاء بصوته في الانتخابات والاستفتاءات .

لهاية البرنامج وبداية العمل لإعادة بناء الوطن وحل مشاكله

https://youtu.be/MWEzw1Yo448?si=vAk8z71JtD3nfj_D

2015/2/1

https://youtu.be/MK-_712PwwY?si=1TlNvY4zGZTBs8U9

https://youtu.be/3fUXNBe7oLs?si=VlgEBA8HXnerQfDU

حزب الوفد الجديد خطة
التحول الديمقراطي ppt

لقراءة الخطة اضغط علامة P

5. قراءة غاضبة.....لحوار مسنفز[6]

أ.د. علي السلمي

تعرضت في مقال الأسبوع الماضي إلى الحوار الذي أجراه محرر صفحة مواجهة بجريدة الأهرام مع دكتور عبد العظيم وزير محافظ القاهرة وقد وعدت أن أتناول هذا الحوار بتحليل خاص في مقال اليوم. وتنبع أهمية الحوار مما احتواه من معلومات ومواقف تبين بكل جلاء الأسباب الحقيقية لكارثة الدويقة التي راح ضحيتها تسعة وسبعون مصرياً فقدوا حياتهم تحت صخور لا ترحم بعد أن غابت عنهم عناية الدولة ورعايتها لهم كمواطنين لهم الحق في الحياة الكريمة الآمنة.

كذلك يكشف حوار المحافظ عن طبيعة التفكير الحكومي في التعامل مع الكوارث التي تصيب عامة الناس من الفقراء ومحدودي الدخل التي لا يمل الخطاب الرسمي للدولة من الحديث عن اهتمامها بهم وأهم في قمة الأولويات التي تعمل الحكومة الذكية وحزبها على تحقيقها.

وأول الحقائق التي يكشف عنها الحوار ويؤكدها أن انهيار صخور المقطم صباح السادس من سبتمبر وفي المنطقة التي حدث بها لم يكن مفاجأة لأحد من المسئولين وفي مقدمتهم المحافظ وأجهزته الفنية والإدارية، ومن المفترض أن يكون المحافظ قد أحاط مستويات أعلى في الدولة بالموقف ومدى خطورته حيث ان الجيولوجي الذي تعاملت معه المحافظة لتقدير الموقف والإشراف على علاج المواقع الست التي تم تحديدها ضمن مواقع الخطر من المستوى الأول بعد انهيار 1993 الذي حدث بمنطقة المحرقة بعزبة الزبالين إضافة منطقتين تتعرضان لخطر داهم – حسب تعبير المحافظ – إلى المناطق الست السابق تحديدها، وأن إحدى هاتين المنطقتين هي شارع السلام الذي حدث به انهيار 6 سبتمبر.

---

[6] نشرت في 2008/9/27

فالمحافظ والدولة الرسمية كلها ، يعلم أن انهياراً متوقعاً في هاتين المنطقتين قبل وقوعه بسبعة أشهر ومع ذلك لم يتم التعامل مع هذه المعلومة بالجدية اللازمة، واكتفى المحافظ بالقول أن نائبه حاول إقناع الأهالي بإخلاء مساكنهم الواقعة أسفل الجبل والانتقال للسكنى في شقق بمدينة النهضة، ولكنهم رفضوا حيث إن عملهم ومصدر رزقهم مرتبط بتلك المنطقة التي يعيشون فيها وطالبوا بأن تحصلوا على مساكن في نفس منطقة الدويقة. وبدلاً من محاولة إجابتهم إلى طلبهم أو البحث عن فرص عمل لهم في مدينة النهضة واتخاذ إجراءات حاسمة لنقلهم وإزالة مساكنهم أسفل الجبل لحمايتهم من خطر داهم ومنعهم من العودة إليها هم أو غيرهم، فقد اكتفى بأنهم وقعوا إقرارات في النيابة بعدم العودة لتلك المساكن الخطرة التي يسكنها الموت المحقق وتركهم يعودون إليها منسللين، ويقول المحافظ " وللأسف فإن بعض من قامت النيابة بإلزامهم بإزالتها عادوا خلسة بالمخالفة لقرار النيابة، والدليل أننا وجدنا جثث خمسة من هؤلاء في المشرحة، بالإضافة إلى عدد آخر من المصابين" .

يا الله. . المحافظ يعلم أن الموت يقف بباب هؤلاء المساكين، وقرار الإخلاء الإداري لتلك المساكن صادر منذ 18 سبتمبر 2007 ولا يفعل أكثر من إرسالهم إلى النيابة لأخذ إقرارات عليهم بعدم العودة إلى تلك المساكن أو في الحقيقة القبور.

لماذا لم يستخدم المحافظ سلطاته ، إن كان له ثمة سلطة ، لإزالة هذه المساكن بالقوة الجبرية حماية للناس الذي تضطرهم ظروف الفقر أن تخاطروا بحياتهم وحياة أولادهم بإقامة في تلك المساكن الخطرة ؟

لماذا لم تحاول المحافظ وأجهزته ولجان الحزب الحاكم الذي يصدعنا ليل نهار باهتمامه بتطوير القرى الألف الأشد فقراً بتقديم يد المساعدة لهؤلاء المواطنين الذين يعلم المسئولون كافة أن حكم الموت قد صدر بحقهم ولم يبق إلا أن تحدد القدر موعده.

والحقيقة الثانية التي يكشف عنها الحوار الصادم لمحافظ القاهرة أن الشقق التي كان من المفترض نقل هؤلاء المواطنين المساكين إليها غير جاهزة حسب ما أكده المحافظ في أكثر من موضع. فهو يقول أن هناك ألفي وحدة سكنية تم تشييدها من سنة 1999 بدأت بتمويل من ميزانية الدولة ثم جاءت منحة الشيخ زايد بمبلغ 150 مليون دولار بغرض زيادة عدد الوحدات بهذه المنطقة إلى عشرة آلاف وحدة، ولكن عدم وجود الأرض اللازمة لبناء تلك الوحدات وضرورة إزالة مساكن قائمة لبناء مساكن جديدة محلها جعل هذا المشروع ينعش.

ويقول المحافظ أن وزير الإسكان السابق كان مسيطراً على هذه الوحدات السكنية ولم يكن للمحافظ أي دور في توزيعها وكان الوزير يتجاهله لدرجة أن المحافظ يشكو ويقول أنه كان يجلس في الاحتفال بتسليم وحدات سكنية في محافظته " مثل بقية الضيوف" !

ويقول المحافظ أيضاً أن وزير الإسكان الحالي كان قد وعده قبل الكارثة الأخيرة بأسبوع بتسليم المحافظة الوحدات السكنية الجاهزة لتتولى توزيعها على المستحقين، كما وعد الوزير المحافظ بتسليمه أربعة آلاف وحدة سكنية خلال الشهور القليلة القادمة.

وفي موقع آخر من الحوار الصادم يقول المحافظ " والواقع لو أن الشقق كانت جاهزة قبل حدوث الانهيار لقمنا بتسليمها للسكان، ولكن القدر سبقنا وحدث هذا الانهيار المروع" !

يا عالم خمسة عشر عاماً مر من وقت حدوث الانهيار الأول ولا تستطيع الدولة - بكل إمكانياتها وبما جاءها من المنحة الإماراتية، أن تبني أربعة آلاف وحدة سكنية من الإسكان الاقتصادي للفقراء، ثم تطلع علينا أجهزة الإعلام الحكومي بأن مجلس الوزراء قد أقر خطة عاجلة لإنهاء مشكلة العشوائيات !

يا عالم إذا كانت مشكلة 35 مسكن بنيت تحت سفح جبل حذر الخبراء من خطورته وطالبوا بإخلاء كامل المنطقة من سكانها تستغرق خمسة عشر عاماً من دون حل مع توفر تمويل من منحة لا ترد، ثم

تأتي الحكومة الآن لتقنعنا بأنها سوف تنهي مشكلة 1220 منطقة عشوائية عاجلاً وبإنشاء صندوق بتمويل يبلغ 500 مليون جنيه وهو مبلغ لا يصل إلى قيمة منحة الشيخ زايد رحمه الله [150 مليون دولار تساوي 817 مليون جنيه تقريباً]، فكيف بالله سينم إلهاء مشكلة العشوائيات بهذا التمويل الهزيل وكم من الوقت سوف يمضي قبل أن يتحقق هذا الحلم؟

والحقيقة الثالثة أن كارثة الانهيار الأخير هي من صنع الدولة حيث أوضح المحافظ أن المحافظة قامت ببناء مساكن إيواء في الستينيات من القرن الماضي على حافة الجبل، وظلت مياه الصرف الصحي تتسرب منها طوال تلك السنين متخللة صخور الجبل مما أدى إلى "انتفاشها وتقشرها" وكان من الواجب إزالة مساكن الإيواء تلك إلا أن ذلك لم يتم بالكامل إذ بقيت أغلبية تلك المساكن فيما وراء الصف الأول واستمرت حتى الآن.

وثمة سبب آخر ساهم في صنع الكارثة وتعلمه الدولة والمحافظ وهو الحرارة الناشئة عن محرقة القمامة في عزبة الزبالين، وهذا هو اسمها المعترف به والذي استخدمه المسئولون في الإشارة إليها، والتي لم تفعل المحافظة شيئاً في سبيل إلهاء وجودها من الأساس.

يا عالم هل يصح أن القاهرة في 2008 لا تزال تعتمد في التخلص من القمامة على جمعها في الأساس بواسطة الزبالين وحرقها في محارق لا تمت إلى المواصفات الصحيحة بأي صلة؟

أين مشروعات إقامة مصانع لتدوير القمامة؟

أين جهود المحافظات في إلهاء هذه الوصمة عن جبين المحروسة إذ يعيش آلاف من المواطنين في أمثال عزبة الزبالين تلك والتي توجد في كل محافظات مصر بشكل أو آخر.

إن تقاعس الدولة والمحافظات في المقام الأول هو سبب مباشر لكثير من الكوارث البيئية والإنسانية التي تصيب المصريين من دون أن يتعرض مسئول ما للمحاسبة أو المحاكمة!

وحتى وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان لم نسمع أن إجراءاً ما قد اتخذ ضده لمساءلته عما أثاره بشأنه المحافظ عبد العظيم وزير والذي اتهمه بأنه كان وراء تأخير إنهاء بناء الوحدات السكنية اللازمة لإخلاء المساكن المعرضة لانهيارات الجبل مما أسهم بشكل مباشر في الكارثة الأخيرة إذ لم تكن الوحدات السكنية جاهزة لإخلاء المساكن المعرضة لانهيار الجبل ونقلهم إليها .

ومن اللافت للنظر الهجوم القاسي على ذلك الوزير السابق الذي شنته عليه صحيفة الحزب الحاكم، وهو الحزب الذي اختاره وزيراً لعدة سنوات وأتاح له أن يكون عضواً بمجلس الشعب نائباً عن منطقة الدويقة المنكوبة، وأفردت له عدة صفحات في عددها الصادر بتاريخ 23 سبتمبر الحالي وراحت تكيل له فيها الاتهامات وتنشر تقريراً للجهاز المركزي للمحاسبات يتهمه بتجاوزات خطيرة ليس أقلها ترسية عقد إنشاء نفق التجمع الخامس على إحدى شركات المقاولات بالأمر المباشر رغم قرار رئيس الوزراء بمنع هذا الأسلوب في ترسية العقود وذلك تحقيقاً لمنفعته الخاصة إذ لا تخدم هذا النفق سوى المنطقة التي يقع بها قصر الوزير السابق، وكذلك تنشر اتهامات النائب حيدر بغدادي لذلك الوزير .

والحقيقة الرابعة التي أفصح عنها حوار المحافظ مع صحيفة الأهرام أن كوارث أخرى ما تزال متوقعة في أي لحظة يقرر فيها القدر أن يسبق السيد المحافظ، وتلك المناطق ليست فقط في منطقة الدويقة ولكن توجد في مناطق أخرى بالقاهرة أشار المحافظ إلى واحدة منها وهي منطقة عزبة خير الله بالمعادي التي نفض سيادته يديه منها باعتبارها مملوكة لشركة المعادي وبها خمسة آثار إسلامية، ويقول عنها المحافظ " . . والمحافظة لا تملك فيها شيئاً، ومساحتها 480 فداناً وتعدادها 650 ألف نسمة، فأين سنذهب بكل هؤلاء كما أنها تقع فوق " بطن البقرة" و " الفواخير" !

ويكفي المصريون المفجوعون في إخوانهم شهداء عزبة الزبالين والدويقة أن يطالعوا التحقيق الصحفي الفضيحة الذي نشرته صحيفة الحزب الحاكم في عددها المشار إليه ووصفت فيه الأوضاع المزرية

واللاإنسانية التي يعيش فيها إخوانهم في هاتين المنطقتين اللتين ذكرهما المحافظ من دون أن يقول لنا ماذا سيفعل لإنقاذ الناس فيهما، واللتين أشك أن أحداً من السادة أعضاء مجلس الوزراء الذين شاركوا في إقرار الخطة العاجلة لإنهاء مشكلة العشوائيات قد زار أي منهما أو حتى يعرف مكانهما على خريطة القاهرة الكبرى عاصمة مصر أم الدنيا !

كذلك يعترف المحافظ بأن هناك عشوائيات لا بد من إزالتها مثل تل العقارب، وعزبة أبوقرن، وحكر السكاكيني، وعزبة أبو حشيش. فهل يا ترى كانت تلك المعلومات واضحة أمام مجلس الوزراء في اجتماعه الذي طلع علينا بعد انتهائه بالخطة العاجلة لإنهاء مشكلة العشوائيات؟

وهل يمكننا الاقتناع بأن 500 مليون جنيه كافية للتعامل مع منطقة عزبة خير الله وحدها ناهيك عن باقي العشوائيات المنتشرة في طول القاهرة وعرضها وذلك إذا أخرجنا من حسابنا عشوائيات باقي المحافظات؟

وهل يا ترى سينمكن المحافظ من أن يسبق القدر قبل أن تقع الكارثة القادمة وذلك بشرط أن تكون الحكومة قد خصصت ال 500 مليون جنيه لصندوق تطوير العشوائيات الذي سيصدر بإنشائه قرار جمهوري ليبدأ بعد ذلك في إنشاء قاعدة معلومات عن العشوائيات بالمحروسة، بعد أن يكون الصندوق قد استكمل مقوماته الفنية والبشرية وتم اختيار وتعيين رئيس مجلس إدارته وتحديد راتبه ومكافآته هو أعضاء المجلس الموقرين، ومن ثم ينهياً بعد عمر طويل للبدء في تنفيذ الخطة العاجلة لإنهاء مشكلة العشوائيات؟

أم أن الحكومة ستكون قد تغيرت وحركة المحافظين القادمة ستأتي بمحافظ جديد ليبدأ الجميع في دراسة المشكلة من أولها، ثم يأتي يوم ليس بعيداً ليقول لنا محافظ ما أن " القدر سبقنا بخطوة" وهي

ذات الجملة التي جعلها حوار الأهرام مع المحافظ الدكتور وزير عنواناً رئيسياً إلى جانب صورة معبرة لسيادة المحافظ.

وثمة حقيقة خامسة اتضحت لنا ، وإن لم تكن مجهولة تماماً ، من سياق ما قاله محافظ القاهرة، وهي الحقيقة المرة الصادمة بأن السياسات والقرارات التي يطلع علينا بها أعضاء الحكومة هي سياسات وقرارات وزراء منفردين وليست سياسات أو قرارات مؤسسة متكاملة متضامنة اسمها "الحكومة".

فوزير الإسكان السابق تحدث عن موضوع بناء وتوزيع الوحدات السكنية اللازمة لإنقاذ سكان المناطق العشوائية وتحرم المحافظين من التعامل فيها وتجعلهم حسب تعبير المحافظ الدكتور وزير "مجرد ضيوف"، ونفس الوزير تحول منحة الشيخ زايد عن غرضها الأصلي وهو إنشاء عشرة آلاف وحدة سكنية ويستخدمها في أغراض أخرى تحقق منافع شخصية له وغيره من حلقة المستفيدين منه. ثم يأتي وزير إسكان جديد يعد بأن يسلم المحافظة الوحدات السكنية الجاهزة لتتصرف فيها بمعرفتها .

وتتكرر هذه المأساة في مختلف الوزارات بدرجة أو أخرى، فنحن أمام سياسات شخصية لوزراء تعكس أهوائهم وتحقق مصالحهم وتحاول كل منهم أن تحقق مجداً شخصياً لنفسه من دون اعتبار لفكرة المؤسسية والسياسات الإستراتيجية المفترض أن تسير الدولة كلها وفقاً لها ويكون الالتزام بها شرط استمرار الوزراء والمسئولين بها .

والغريب أن الحكومة الحالية وسابقاتها التي اتضحت فيها ظاهرة انفراد الوزراء بوضع وتنفيذ سياساتهم هي حكومة حزبية من المفترض أنها تنفذ برنامج الحزب الحاكم الذي تطور ليصبح البرنامج الانتخابي للرئيس منذ سبتمبر 2005 !

والحقيقة السادسة التي نكتشفها بسهولة من الحوار الصريح لمحافظ القاهرة هي هوان شأن المحليات وافتقادها للسلطات اللازمة للوفاء بمسئولياتها نحو مواطنيها . فالمحافظات هي مجرد سنيد إلى جانب

الوزارات المركزية التي تتحكم في كافة الأمور المتعلقة باحتياجات المواطنين وتسيطر على مصادر التمويل وتنفرد باتخاذ كافة القرارات في أمور هي في الأساس محلية الطابع وتجب أن تترك للمحافظات.

ومن الغريب أنه في الوقت الذي يروج الحزب الحاكم وأمانة سياساته لشعار اللامركزية وضرورة تفعيله بدءاً بقطاع التعليم، نرى وزيري التعليم العالي والتربية والتعليم يصران على بدء العام الدراسي الجديد في الأسبوع الأخير من شهر رمضان المعظم ضاربين بعرض الحائط المطالب الشعبية الجارفة بتأجيل بداية العام الدراسي إلى ما بعد إجازة عيد الفطر!

وبنفس المنطق يعجز المحافظون عن معالجة المشكلات المحلية أو تحقيق التنمية المتوازنة وتوفير مستويات المعيشة اللائقة لمواطنيهم إلا إذا تصادموا مع الوزراء المركزيين وخالفوا النظم واللوائح التي تكرس سيطرة الوزارات المركزية على كافة مجالات النشاط التي تقع في نطاق مسئولياتهم كمحافظين!

تعقيب 2024

رغم الجهود المبذولة لإنهاء مشكلات "العشوائيات" في مصر، إلا أن أماكن خطيرة لا تزال موجودة في مواقع تتوسط مدن مصر ومنها القاهرة...!!!

https://youtu.be/DNHircWpr3U?si=a-6pZIlh3kBSmxC3

https://youtu.be/EW7etB2Tglg?si=Jj_fbY0OtlNRSObl

https://youtu.be/t9Y_XhMF-5M?si=5ASQh1hMNHDNhbB1

https://youtu.be/IzbKA1dNZBE?si=LiXqf-6jCmymlB6h

https://youtu.be/0u9E54w9foY?si=CJgm5CZcJ1E_iH0O

https://youtu.be/IC-kzEBuT8g?si=PYOOxt-blLBu-DNm

https://youtu.be/B1JROTsjZdE?si=slLBdjOXkRaYcOJy

https://youtu.be/h8Q-L4xEpOg?si=tH5PR66gNSpjMrdH

https://youtu.be/t9Y_XhMF-5M?si=5ASQh1hMNHDNhbB1

6. قراءة في إستراتيجية إسرائيل 2020[7]

أ.د. علي السلمي

يتساءل كثيرون من العرب عن مصادر قوة إسرائيل وأسباب تطورها، ويريح هؤلاء المتسائلين أنفسهم بترديد مقولة أن إسرائيل ربيبة الولايات المتحدة الأمريكية التي تزودها بالسلاح والتكنولوجيا الحربية المدمرة، كما تساندها اقتصادياً وسياسياً من دون حدود. وبذلك يتغافل هؤلاء القوم من حكام العرب ومواطنيهم عن المخططات والإستراتيجيات المستقبلية والبناء العلمي والتكنولوجي القوي وهي كلها مصادر القوة الذاتية لدى الدولة الصهيونية.

إن العرب يعرضون بلادهم لخطر داهم وجسيم حين لا يحاولون التعرف على التوجهات الإستراتيجية للمستقبل الإسرائيلي كما يتصورها القادة الإسرائيليين، على اختلاف انتماءاتهم السياسية، والتي يتبناها معهم كثير من مواطنيهم.

عداء إسرائيل للعرب عميق الجذور

ويخطئ الكثيرون من العرب حين يتصورون أن نزعة الشر والتدمير عند الدولة الصهيونية هي نتاج ظروف حاضرة ومواقف عابرة تنشأ كما يدعي الإسرائيليون نتيجة العمليات الإرهابية التي تقوم بها المقاومة الفلسطينية أو اللبنانية أو غيرها، ويمكن كبحها بمفاوضات واتفاقات سلام.

بل الحقيقة أن تلك النزعة العدوانية هي انعكاس لفكرة المستقبل الإسرائيلي كما تخطط له قادة الكيان الصهيوني حيث يحلمون بامتداد سيطرة إسرائيل على كامل الأرض الفلسطينية بعد أن يتم القضاء على آخر فلسطيني سواء في الضفة الغربية أو في غزة.

---

[7] نشرت في 2009/1/16

وتأكيداً لذلك هل كانت الهجمة الصهيونية الشرسة على فلسطين من قبل 1948 بسبب إرهاب الفلسطينيين؟ وهل كان العدوان الإسرائيلي على مصر في 1956 و1967 نتيجة لعمليات إرهابية قامت بها مصر ضد إسرائيل؟ وهل كانت الحروب الإسرائيلية المتكررة ضد لبنان وآخرها في يوليو 2006 بسبب عمليات إرهابية قام بها اللبنانيون ضدها ؟

الإجابة عن كل تلك التساؤلات هي بالنفي، فإسرائيل دائماً هي البادئة بالعدوان متعللة بأوهى الحجج وذلك تنفيذا لمخطط إستراتيجي أساسي يقوم على إفراغ المنطقة من كل ما يعترض التوسع الإسرائيلي في كامل الأرض الفلسطينية كخطوة نحو إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات !

ولنقرأ معاً تلك الصيحة الإجرامية التي نطق بها حاييم رامون عضو حزب كاديما وعضو الكنيست والذي كان وزيراً للعدل في الحكومة الإسرائيلية واضطر للاستقالة في 18 أغسطس 2006 نتيجة اتهامه بالتحرش الجنسي، ثم أعيد تعيينه في يوليو 2007 نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً في مكتب رئيس الوزراء لشئون السياسة الداخلية. هذا الصهيوني قال عندما فشلت القوات الإسرائيلية في غزو قرية بنت جبيل أثناء الحرب ضد لبنان "يجب أن نسوي تلك القرى بالتراب. . وأنا لا أفهم كيف لا تزال هناك كهرباء". أما مجرم الحرب أفيجور ليبرمان زعيم حزب " إسرائيل بيتنا"، الذي عينه أولمرت منذ فترة وزيراً للشئون الإستراتيجية، فقد قال منذ أيام تعليقاً على موقف أهل غزة الأبطال " أني أعجب كيف لا يستطيع وزير الدفاع القضاء على هذه المجموعة من الإرهابيين حتى الآن. إن أي وزير دفاع عادي يمكنه التخلص منهم في شهر أو اثنين وليفعلهم كما فعل الروس في الشيشان".

خطط إسرائيل للمستقبل

إن تصور إسرائيل لمستقبلها هو المحرك الأساس لسياساتها وحروبها وعدوانها المتصل ضد العرب حتى تلك الدول التي ارتبطت معها باتفاقيات سلام. ففي دراسة صادرة عن "معهد صامويل نيمان

للدراسات المتقدمة في العلم والتكنولوجيا" التابع لمعهد إسرائيل للتكنولوجيا – تيكنيون، عنوانها " إسرائيل 2020 خطة إستراتيجية لإسرائيل في القرن الحادي والعشرين"، نجد تأكيداً على الأهمية التي توليها إسرائيل للتخطيط الإستراتيجي طويل المدى وقدر الموارد التي تخصصها في هذا المجال. فالدراسة التي نشير إليها شارك في إعدادها ما يزيد عن مائتين وخمسين عالماً وباحثاً من المؤسسات الأكاديمية في إسرائيل عملوا لمدة ست سنوات وتعاون معهم عشر وزارات رئيسية منها وزارة الدفاع، كما شاركت في الدراسة الوكالة اليهودية.

وتقول مقدمة الدراسة أن التخطيط طويل الأجل كان لازماً عند بداية إنشاء إسرائيل لضمان توفير المقومات الأساسية للدولة الناشئة التي كانت فقيرة وضعيفة ولها مساحات ضخمة من الأرض غير مستغلة مما كان يجعلها عرضة للاعتداء عليها [ومع ذلك لم تحاول أصحاب الأرض الحقيقيين استعادتها]. وتعبر الدراسة أن إستراتيجية التخطيط في ذلك الوقت كان ينطبق عليها القول الشائع "سوف نكسو الأرض برداء من الأسمنت المسلح" كناية عن التعمير واسع النطاق.

وتمضي الدراسة للقول أن احتياج إسرائيل الآن إلى التخطيط الإستراتيجي طويل المدى ينبع مما حدث لها من تطورات تمثلت في التقدم الاقتصادي والتقني فقد أصبحت إسرائيل تتمتع بمستويات معيشة عالية، كما أضحت من أكثر دول العالم من حيث كثافة السكان وذلك بالأساس نتيجة الهجرة من الخارج. ففي العام 1950 كان عدد السكان 1.25 مليون ارتفع عددهم في 2007 إلى 5.92، وفي تقدير حديث وصل الرقم إلى 7.11 مليون. ونظراً لاستمرار إسرائيل في دعوة يهود العالم للهجرة إليها وفق " قانون العودة"، فإن التخطيط من أجل المستقبل يصبح ضرورياً.

السيناريوهات الثلاث لمستقبل إسرائيل

يقوم السيناريو الأول

على أساس افتراض أن إسرائيل سوف تتبع نفس الطريق التي اتبعته الدول المتقدمة اقتصاديا، حيث تمت دراسة حالات أربع وعشرين دولة غربية، ومنها تم التوصل إلى أن إسرائيل يمكنها تكرار نموذج التطور لتلك الدول وبكفاءة عالية وأنها تستطيع سد الفجوة الحالية التي تفصلها عن تلك الدول بشرط أن يتوفر لها هيكل سكاني متميز لبناء رأس المال البشري من خلال التعليم وكذا باستثمار الهجرة من الخارج للحصول على النوعيات المتميزة من الأفراد. وهذا ما يفسر لنا التوجه الذي يعبر عنه كثير من الساسة الإسرائيليين حين يشيرون بضرورة التخلص من السكان العرب في إسرائيل وتحبذون فرض الضغوط عليهم لمغادرة إسرائيل إلى الضفة الغربية ومنها إلى الأردن في يوم من الأيام، وكذا إجبار أهل غزة على النزوح إلى سيناء المصرية.

أما السيناريو الثاني

فيقوم على فكرة أن إسرائيل هي أرض الميعاد ليهود العالم، ومن ثم فعليها أن تكون مستعدة لاستقبال اليهود من كل مكان، وتقدر الخطة أنه بحلول العام 2020 سوف تصبح إسرائيل موطناً لنصف يهود العالم تمثل الأجيال الشابة حوالي الثلثين منهم. وفي هذه الظروف المتوقعة مستقبلاً ستتحمل إسرائيل مسئولية متزايدة لتعليم هؤلاء الشباب مما يساعد على تقوية مركزها بين يهود الشتات Diaspora وهم اليهود المنتشرين خارج أرض الميعاد كما تزعم الرواية الإسرائيلية. ومن أجل استيعاب هذه الأعداد المتزايدة من اليهود سيصبح توسيع رقعة الأرض في إسرائيل أمراً محتماً، ويكون واجب إسرائيل تحقيق الاندماج بين حدودها الحالية وفكرة " الأرض المقدسة" وذلك باستعادة جميع المواقع والمساحات التي تحتل مكاناً في تاريخ وثقافة اليهود. مرة أخرى ندرك الهدف من العدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية وغزة وتشجيع الدولة العبرية لإقامة المستوطنات في أراضيهما، كما يفسر الهجوم الشديد الذي

تعرض له شارون في 2004 ورفض المستوطنون اليهود ترك مستوطناتهم حين أعلن عن مشروع الانسحاب الأحادي من غزة.

ويُبنى السيناريو الثالث لإسرائيل 2020

على افتراض أنه في غضون فترة الخطة ستكون اتفاقات السلام قد وقعت بين إسرائيل وبين جيرانها العربية [أي سوريا ولبنان والفلسطينيين] وستنمو العلاقات الاقتصادية بينهم. وفي هذا الافتراض لن تكون إسرائيل مجرد جزيرة محاطة بدول معادية، بل ستنفتح الحدود بينها وبين جيرانها ومن ثم سيكون مهماً إعادة تعريف معنى "الحدود الوطنية"!

إن إسرائيل وفق هذا السيناريو وبما تملكه من قدرات اقتصادية وتفوق تقني ستكون مركز النشاط الاقتصادي والخدمات المالية في المنطقة. ويشير هذا السيناريو إلى احتمالات الصراعات الداخلية نتيجة عدم عدالة توزيع عوائد النمو الاقتصادي بين سكان إسرائيل الذي ينتمون إلى شرائح اجتماعية مختلفة، كما يتوقع أن الترابط والتماسك الوطني الذي تتمتع به إسرائيل في أوقات الحروب سوف يضعف في حالة السلام، الأمر الذي سوف يدفع الدولة للاهتمام بالمناطق الحدودية وتنميتها وتعميرها لتكون وسيلة لتخفيف تلك الضغوط والصراعات الداخلية. مرة أخرى نرى الفكر الإسرائيلي يتجه لعلاج مشكلاتها على حساب جيرانها العرب وأنها لا تزدهر إلا بالحرب ضدهم.

ماذا يقول شيمون بيريز . . . ومايكل وارشاوسكي؟

يرى بيريز أن مستقبل إسرائيل مرهون بتقدمها العلمي والتقني، وحين سئل عن سر اهتمامه بالنانو تكنولوجي، أجاب إنها مجال جديد ومهم يشمل كل مناحي الحياة من الأمور العسكرية إلى المدنية. ويستطرد أننا بفهم طبيعة النانو تكنولوجي واستخداماتها سوف نفهم ليس فقط كيف تبنى الأشياء، بل أيضاً كيف تنمو. ويشير أن النانو تكنولوجي ممكن أن تكون مدمرة إذا استخدمت في إنتاج القنابل الذرية

حيث يترتب على تفكيك أي هيكل انطلاق قوى هائلة. ويؤكد حقيقة غائبة عن كثير من الحكام العرب أن القوة لا تتوقف على الحجم، فإن القنبلة الذرية بها ما لا يزيد عن ست أو سبع كيلوجرامات من البلوتونيوم، ولكنها تستطيع تدمير مدينة كاملة، بينما لا نستطيع بناء مدينة بهذه الكيلوجرامات المحدودة من أي مادة. ولعل بيريز بقوله هذا يفسر لنا قوة الصمود الفلسطيني في غزة! ويسترد بيريز إلى قول خطير يدل على اتجاهات إسرائيل المرعبة في استخدام النانو تكنولوجي لتطوير وسائل حربية مشاهية الصغر، ولكنها أكثر تدميراً، فهو يقول إنه من غير المنطقي أن تستخدم طائرة حربية من طراز F-16 قيمتها 40-50 مليون دولار لتطارد إرهابياً واحداً، ولكن باستخدام تقنية النانو يمكنك تصغير الأشياء لتكون أكثر فاعلية وأقل تكلفة!

أما مايكل وارشاوسكي فهو كاتب وصحفي إسرائيلي من أصل بولندي ومن المعارضين للصهيونية وسبق اعتقاله بتهمة التعاون مع السياسيين العرب، وقد أقام تحالفاً مع العرب في إسرائيل من المسلمين والمسيحيين وأنشأ ما يسمى " وجهة النظر الدولية" ولها موقع على شبكة الإنترنت. كتب يعلق على حرب إسرائيل ضد لبنان في صيف 2006 " في هذه الحروب لا تكون لحياة البشر من المدنيين أي قيمة، بل هي تصبح أهدافاً مرغوبة يسهل اصطيادها بزعم أنهم إرهابيون". ويقول وارشاوسكي أننا شهدنا في السنوات الأخيرة تطور الإنسان الإرهابي إلى الدولة الإرهابية ثم أخيراً إلى الشعوب الإرهابية. وهو يصف ما كان الإسرائيليون يفعلونه في جنوب لبنان حين يرسلون رسائل على الهواتف المحمولة للبنانيين تحذرهم من أن قراهم سوف تضرب ويطلبون منهم مغادرتها، وهو نفس ما تفعله آلة الحرب النفسية الآن في غزة، ولكن وارشاوسكي يوضح أن ذلك الأسلوب لم يفد الإسرائيليين كثيراً فبعد حرب استمرت ثلاثة وثلاثين يوماً لم يمكنهم احتلال جزء من جنوب لبنان كما كانوا يأملون واضطروا

لقبول وقف إطلاق النار والانسحاب من مواقعهم على الحدود، وكذلك سيكون الأمر في غزة بإذن الله.

وفي خصوص الحرب الدائرة ضد غزة، يقول وارشاوسكي أنه في يوم من الأيام سيكون على أولمرت وباراك وتسيبي ليفني وقائد الجيش جابي أشكناز أن يدافعوا عن أنفسهم باعتبارهم مجرمي حرب. ويصدر الرجل حكماً قاسياً على كل من يساندون إسرائيل في حربها الوحشية ضد أهالي غزة ويرى أن أوروبا سعيدة بما تفعله إسرائيل باعتبارها تحارب بدلاً عنهم ضد الخطر الإسلامي كما يتصورونه، وأنه في الوقت الذي تصمت فيه أوروبا والدول العربية عما يجري في غزة، فإنها لا ترى بأساً من إرسال بعض المساعدات للأهالي الذين تسحقهم آلة الحرب الإسرائيلية نيابة عن الجميع.

وبرغم التناقض الواضح بين الرؤية المستقبلية الوردية كما يصورها مشروع إسرائيل 2020 وأقوال وتصريحات زعمائها والمروجين لفكرة إسرائيل الكبرى، وبين الصورة المظلمة التي يطرحها وارشاوسكي وأمثاله من المناهضين للصهيونية، فإن الحقيقة الوحيدة أن مستقبل إسرائيل الزاهي يصنعه الموقف العربي الواهي!

ونكمل بسؤال آخر ضروري، أين إستراتيجية مصر 2020؟

تعقيب 2024

يا الله، ما كانت إسرائيل تهدد به أهل جنوب لبنان بضربة مغادرة مساكنهم عن طريق رسائل على الهواتف المحمولة للبنانيين، قد تحقق اليوم 2024/9/17 كما ترى في هذا الفيديو . . .

https://youtu.be/NHiTxbLPQos?si=jOkqJqFcsMCMYWs6

https://youtu.be/2wJOCzknEQA?si=GstFChXPkOnOIltM

قالت مصادر أمنية إن المئات من عناصر حزب الله اللبناني أصيبوا بصورة بالغة اليوم الثلاثاء في جنوب لبنان والضاحية الجنوبية في بيروت بعد انفجار أجهزة اتصال لاسلكي يستخدمونها . ونقلت وكالة رويترز عن مصدر أمني أن المئات من مقاتلي حزب الله أصيبوا بعد انفجار أجهزة اتصال في جنوب العاصمة اللبنانية. وذكرت الوكالة أن أحد صحافييها شاهد 10 أعضاء من حزب الله وهم ينزفون جراء الإصابات في الضاحية الجنوبية لبيروت. وقال مصدر أمني للجزيرة إن انفجار أجهزة الاتصال في لبنان سببه اختراق بوساطة تقنية لاسلكية. وأوضح المصدر الأمني أن انفجار أجهزة الاتصال شمل مناطق في الضاحية الجنوبية لبيروت والبقاع وجنوب لبنان. من جهتها، نقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصدر مقرب من حزب الله أن "المستشفيات تطلب دما" بسبب ارتفاع أعداد المصابين. وأكد مصدر آخر مقرب من الحزب الله أن الحادث "خرق إسرائيلي."

إسرائيل 2024

https://www.youtube.com/live/xMOjh2dtnZg?si=KGqoOpwK_uEGIPhP

–https://youtu.be/XYZg1WaaDIQ?si=FUhRNEW6OBc-C2r

7. عودة إلى خطاب الرئيس [8]

أ.د. علي السلمي

تعقيب 2024

https://youtu.be/9_06qCKV3bE?si=KUcD12ZPeR1TH3cr

[8] نشرت في 2010/7/23

https://youtu.be/8flecxDUfBg?si=bqD4i_nYyXWvjBxu

https://youtu.be/-vhfXhU3xn0?si=p-64qX0zhR0V52yk

https://youtu.be/-eSdYgDdCpI?si=E7lNm-gei7uylVLm

https://youtu.be/Pp3KP6HaYwU?si=W6T9vbHbmaxsJcoo

https://youtu.be/RgXzAUmbFgw?si=YuFC-mJeXb7Ergpx

8. قراءة في برنامج الوفد الاقتصادي[9]

أ.د. علي السلمي

إن عنصراً أساسياً في برنامج الوفد الانتخابي الجديد هو إقامة اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني. إن النظام الاقتصادي المستهدف يسمح بإطلاق قوى السوق لتسيير الاقتصاد الوطني بمساهمات إيجابية وفعالة للقطاع الخاص الوطني والاستثمارات والمشاركات الأجنبية مع مراعاة للأبعاد الاجتماعية وتأكيد مسئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي باعتبارهم أصحاب المصلحة في كل ما يجري في الوطن. كذلك فإن هدفاً رئيسيا للنظام الاقتصادي وفق برنامج الوفد الانتخابي هو القضاء على الفقر وانتشال ما يقرب من نصف عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر.

أهمية بناء إستراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية

إن الانطلاقة الاقتصادية المأمولة لا بد وأن تبدأ ببناء إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية المستدامة تتبنى مفاهيم عصرية وعادلة لإعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد الوطني بما تحقق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وتخلق فرص العمل الحقيقية، وتعالج مشكلة تضخم الدين المحلي العام والدين الخارجي وتزايد عجز الموازنة العامة، بما يؤدي في النهاية إلى معدلات نمو حقيقية في الناتج القومي الإجمالي يلمس المواطن آثارها وينعم بنتائجها في شكل مستويات أفضل للمعيشة.

[9] نشرت في 2010/4/9

إن إستراتيجية التنمية الاقتصادية يجب أن تركز على الاستخدام الأمثل لموارد الوطن وتحقق أفضل مستويات الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. ومن المهم أن تحدد تلك الإستراتيجية معدل نمو الناتج القومي الإجمالي المستهدف، وقطاعات الاقتصاد الوطني الأولى بالتنمية ومجالات الاستثمار الأفضل في كل منها، وبيان الأهمية النسبية لكل قطاع ودوره المستهدف في تحقيق الناتج القومي الإجمالي، ثم وضع خطط وآليات تنمية الموارد الوطنية وأسس استثمارها ومعايير ترشيد استخدامها والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة فيها .

إن وضع تلك الإستراتيجية يقتضي إحياء دور التخطيط الاقتصادي الإستراتيجي وتفعيل المجلس القومي للتخطيط الذي أنشئ بديلاً عن وزارة التخطيط، وإنشاء أمانة فنية متخصصة به تختص بإعداد الدراسات وتجميع المعلومات الضرورية لقياس معدلات التنمية واقتراح أسس ومعايير إدارة الاقتصاد القومي.

إن برنامج الوفد الانتخابي حين يؤكد على أهمية وظيفة التخطيط الاستراتيجي كأساس لإدارة الاقتصاد الوطني، لا يقصد الارتداد إلى عصر التخطيط المركزي والسيطرة البيروقراطية على الاقتصاد الوطني وتسيير الحياة الاقتصادية بالقرارات الإدارية، وإنما يتجه إلى المعنى الحقيقي للتخطيط الإستراتيجي كونه يوضح الإطار العام لحركة الاقتصاد الوطني والتوجهات الإستراتيجية للتنمية من دون التدخل في حرية الاستثمار والمبادرات الخاصة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، وكذلك تحرير شركات قطاع الأعمال العام وغيرها من المؤسسات الاقتصادية التي قد تمتلكها الدولة بالكامل أو بالمشاركة مع القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي وإخضاعها للتعامل وفق آليات السوق.

من جانب آخر، يوصي برنامج الوفد الاقتصادي بعدم الاقتصار على المؤشرات الاقتصادية التقليدية لقياس النمو الاقتصادي، بل أيضاً يجب استخدام مؤشرات التقدم الحقيقي التي تعكسها معدلات الجريمة

وانهيار الأسس، مدى انتشار العمل التطوعي داخل الأسرة ونمط توزيع الدخل، تكلفة التلوث وتدمير البيئة طويل الأجل، ونقص العمر الافتراضي للمرافق العامة.

الجهاز المصرفي الوطني ركيزة التنمية

يركز برنامج الوفد الاقتصادي على أهمية الجهاز المصرفي الوطني في تمويل التنمية، ومن ثم يدعو إلى ضرورة مراجعة شاملة لأوضاعه بهدف رسم الحدود الآمنة التي لا يجب تعديها في بيع البنوك المصرية لغير المصريين وبيان الحد الآمن لمدى نفاذ رأس المال الأجنبي [والعربي] في ملكية القطاع المصرفي المصري ، وضرورة إعادة هيكلة القطاع المصرفي بما يحقق تأكيد الدور الرقابي والإشرافي للبنك المركزي المصري على جميع البنوك العاملة في مصر، وتحديد الحجم الأمثل للقطاع من حيث عدد البنوك ودرجة الانتشار ونمط الملكية والإدارة ونوع النشاط [تجاري، صناعي، عقاري. . .]، وكذا تحديد الحجم الأمثل للبنوك المملوكة للقطاع العام من حيث العدد ودرجة الانتشار ونوع النشاط.

نحو إستراتيجية وطنية للتنمية الصناعية

إن الانطلاقة المستهدفة لمصر ينبغي أن تتضمن بناء إستراتيجية وطنية للتنمية الصناعية المستدامة تستهدف زيادة مساهمة الصناعة في توليد الناتج القومي الإجمالي، وزيادة قدرتها على خلق فرص العمل وتشغيل المزيد من الأيدي العاملة المتعطلة، وتطوير الصناعات وتقنيات الإنتاج القائمة، وتحديث أسس تنظيم النشاط الصناعي في المجتمع، وإرساء أسس وآليات التطوير المستمر للصناعة باعتباره ضرورة حياة لمواجهة المتغيرات ومواكبة المنافسة الآتية من دول حققت معدلات عالية في هياكلها الصناعية.

ويشير برنامج الوفد الانتخابي إلى أهمية زيادة معدل الاستثمار في الصناعة، وتوفير الحوافز المناسبة لتوجيه نسب متزايدة من المدخرات المحلية إلى مجالات التصنيع. إن الاستثمار السنوي في الصناعة يبلغ ما يقرب من 120 مليار جنيه والمطلوب مضاعفته على الأقل لإحداث طفرة كافية في معدل مساهمة الصناعة في الناتج

القومي الإجمالي الذي يراوح نسبة ال 20% حالياً . وبذلك يكون على الدولة ، ممثلة في قطاع الأعمال العام ، القيام بدور واضح في تنفيذ إستراتيجية التصنيع بمساندة إنشاء صناعات جديدة، حيث لا يمكن الركون فقط إلى مبادرات القطاع الخاص لإنجاز خطة التصنيع. ومن المهم دراسة إمكانيات وجدوى التعاون الإقليمي في إنشاء الصناعات الجديدة بما يسهم في تعزيز القدرة التفاوضية لمصر والدول المتعاونة معها في مجال نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية المتقدمة، وكذا في الحصول على شروط أفضل لتدفق الاستثمارات الأجنبية.

إن مفهوم التنمية الصناعية في برنامج الوفد لا يقتصر فقط على إنشاء المصانع الجديدة، ولكن أيضاً العناية بتأهيل المصانع القائمة وتشغيل ما بها من طاقات عاطلة والمحافظة على ما تراكم بها من خبرات صناعية وإدارية وكوادر بشرية مدربة.

التنمية الزراعية محور أساس في برنامج الوفد

يؤكد الوفد ضرورة تطوير برنامج وطني للتنمية الزراعية يستهدف تنمية وتحسين الإنتاج الزراعي من أجل الوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي وكذلك للتصدير، وفي نفس الوقت زيادة القيمة المضافة وفرص العمل بالتوسع في مجالات التصنيع الزراعي.

ويؤكد البرنامج أهمية مراجعة برامج استصلاح الأراضي الجديدة في سيناء وجنوب الوادي على وجه الخصوص وإعادة تصميمها بالتركيز على المناطق الأعلى إنتاجية، والتعجيل بتنفيذ خطة استغلال الموارد الأرضية البالغ مساحتها 1.5 مليون فدان بمحافظات جنوب مصر [أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان، الوادي الجديد]، وكذا تنفيذ برامج التوسع الرأسي في الأراضي الزراعية بالعمل على تحسين التربة وتخفيض نسب الملوحة فيها . ومن المهم التأكيد على معالجة مشكلة تفتت الملكية والحيازة الزراعية وآثارها السالبة على الإنتاج الزراعي وتطوره.

كذلك يطالب الوفد بضرورة الحسم في مواجهة الاستقطاعات من الأراضي المنزرعة فعلاً لأغراض غير زراعية والتي تبلغ في المتوسط 60 ألف فدان سنوياً، ووضع آليات حاسمة لوقف تلك التعديات ومحاولة استعادة الأراضي المستقطعة وإعادتها إلى الإنتاج الزراعي. كما يرى الوفد ضرورة تطوير سياسة وطنية مستقرة لزراعة القمح والذرة والحبوب الزيتية، وتطوير آلية لتحديد أسعار عادلة لشراء المحاصيل من المزارعين ضماناً لحفز المزارعين على التوسع في زراعتها مما يقلل الحاجة إلى استيرادها ويوفر في النقد الأجنبي الموجه لهذا الغرض. وكذلك الاهتمام بتطوير برنامج وطني لتحسين إنتاج القطن واستعادة المركز التنافسي للأقطان المصرية في أسواق العالم.

كما يتضمن برنامج الوفد التأكيد على تطوير برنامج وطني لتنمية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاج اللحوم ومنتجات الألبان، وتنمية مصادر إنتاج الثروة السمكية بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

تلك قراءة سريعة في برنامج الوفد الاقتصادي الذي يرمي إلى علاج المشكلات الناجمة عن سياسات الحزب الحاكم التي ثبت فشلها في تحقيق غايات النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

عضو الهيئة العليا للوفد

https://youtu.be/90ml_oYPpI4?si=kwVKVKIMdKFFWIsW

9. قراءة في برنامج الوفد الانتخابي في أجواء الاعتداء الجزائري[10]

أ.د. علي السلمي

جاء إعلان حزب الوفد عن برنامجه الانتخابي الجديد في نفس اليوم الذي وقع فيه الاعتداء الهمجي للمليشيات الجزائرية على المشجعين المصريين لفريقهم في المباراة الفاصلة مع الفريق الجزائري في الخرطوم. وقد أجمع المصريون الذي عاشوا مأساة الاعتداء الجزائري على حجم الشعور بالمهانة والغضب فضلاً عن الألم الذي أصاب المصريين جميعاً لما يمثل غدراً مدبراً من دولة كانوا يعتبرونها شقيقة قدمت لها مصر كل العون والدعم أيام كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي من أجل الاستقلال ولا يزال المصريون يسهمون في بناء اقتصادها حتى اليوم.

ويبدو التزامن غير المقصود بين إعلان الوفد لبرنامجه وبين أحداث الخرطوم فرصة مهمة لمراجعة وطنية شاملة لأوضاعنا المصرية وضرورة إعادة اختيار توجهاتنا المصيرية وهو ما قصد إليه البرنامج حين حدد غايته الكبرى في أن يعمل المصريون على " إعادة تملك الوطن" . فقد صار واضحاً أن مصر تعيش مرحلة يشعر فيها المصريون بالمهانة داخل الوطن وخارجه، كما يرى الكثيرون منهم أن ما يلاقونه من سوء المعاملة في كثير من الدول العربية هو امتداد لما يواجهون من تعامل نظام الحكم معهم داخل الوطن. فالمصريون يلاقون أشكالاً من العسف والامتهان في كثير من الدول العربية حيث لا تجدون الحماية في قوانين تلك البلاد التي يسودها نظام الكفيل الذي تحتجز جواز سفر من يعمل لديه وتجور على مستحقاته إذا طالب بحقوقه، وفي حالات كثيرة تختلق قضايا وهمية وتجد المصري نفسه سجيناً بغير ذنب سوى مطالبات بحقوقه. والمصريون عادة لا تجدون الرعاية والدعم من سفارات بلدهم في تلك البلاد، والدليل على تباعد السفارات المصرية عن مشاكل وهموم مواطنيها تجده في تصرفات القنصل المصري في الخرطوم

[10] نشرت في 2009/11/18

معتز كامل إلى برنامج العاشرة مساء التي أكد فيها أن شكاوى المصريين من اعتداء الجزائريين عليهم به مبالغة شديدة وأن شيئاً مما أذاعته الفضائيات المصرية نقلاً عن هؤلاء المشجعين لم يحدث بالصورة التي رددوها .

أما في داخل الوطن، فإن المصريين يخضعون لحكم الطوارئ منذ ثلاثين عاماً، كما يعانون من تهميش دورهم في تقرير مصائرهم ومصير الوطن نتيجة احتكار السلطة وامتناع فرص وآليات تداولها التي تكفل لهم حرية اختيار من يحكمهم. وفي نفس ، ورغم تصاعد المطالبة بالتغيير ، فإن النظام الحاكم يتباطأ في إحداث التطوير الدستوري الشامل لتحقيق الانفتاح الديمقراطي، كما يستمر في تقييد حركة الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية، وتوادي هيئات التدريس بالجامعات ومؤسسات المجتمع المدني على اختلاف أطيافها.

ويرى المصريون أن النظام الحاكم يلتف حول مطالبة القوى السياسية والشعبية ومنظمات المجتمع المدني بالديمقراطية بتقديم بعض التنازلات أو الإصلاحات الجزئية التي تبدو في ظاهرها محاولات من أجل التقدم الديمقراطي بينما هي في الحقيقة تأكيد لسيطرة الحكم وابتعاد عن الديمقراطية

ومما يصيب الوطن والمواطنين بالقلق الشديد ما أصاب الموقف المصري من ضعف وانحسار وتدني على المستويين العربي والدولي، وقد أكدت أحداث الخرطوم وما سبقها من عدوان جزائري على المواطنين المصريين العاملين في الجزائر مشاعر المصريين بعدم تناسب إجراءات الحكومة المصرية مع ما وصلت إليه التجاوزات من الجزائر وغيرها ضد مصر، الأمر الذي يؤكد أننا نحتاج إلى تطوير رؤية للمستقبل تقوم على أساس مشروع حضاري متكامل يقود حركة تنمية مصرية شاملة تحتوي مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لسنوات طويلة قادمة، ويعيد لمصر احترامها وقدرها العالي بين الدول على المستويين الإقليمي والدولي.

ويركز برنامج الوفد الانتخابي على أن السبيل الوحيد لنهضة مصر واستعادة مكانتها في المجتمع العالمي المعاصر هو وجود نظام حكم ديمقراطي أساسه التعددية الحزبية وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكافة طوائف الشعب في اختيار ممثليه وحق الشعب الكامل في محاسبة ومساءلة القائمين بالحكم. إن محاور الارتكاز في نظام الحكم المستهدف هي دستور جديد يؤسس لبناء الديمقراطية ويهيأ الوطن للانطلاق إلغاء القوانين المقيدة للحريات، ونبذ استخدام العنف والممارسات الأمنية غير المبررة في تعامل الدولة مع المواطنين، وإقامة العدل وتأكيد سلطة واستقلال القضاء، وإلغاء حالة الطوارئ وتقييد إعلانها وتحديد حد أقصى لفرضها .

إن الغاية الكبرى لبرنامج الوفد هي تحقيق الديمقراطية والتعددية الحزبية والاحتكام إلى صناديق الانتخاب الزجاجية الشفافة، والخضوع لرأي المواطنين وحقهم في الاختيار الحر غير المقيد، والتحديث والإصلاح الحقيقي لهياكل وآليات وقيادات المجتمع في كافة مستوياتها وفق النهج الديمقراطي، والتطوير المجتمعي الشامل انطلاقاً من رؤية إستراتيجية تضع مصر في مكانها الجديرة به في مصاف الدول المتقدمة ذات الأصالة الحضارية والقيم الإنسانية والقدرات البشرية المتميزة والتوجهات العلمية والتقنية المعاصرة .

كما يهدف برنامج الوفد إلى إعادة بناء الوطن بإعادة الصياغة الشاملة والجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في مجتمعاتهم، ومن ثم تكون الفرص أكبر لتحقيق ما يصبو إليه شعبنا من تحرر اقتصادي، وسياسي، وتطور اجتماعي، وتقني .

ويؤكد برنامج الوفد على أهمية إطلاق مشروع مصري للتنمية الوطنية الشاملة وتحقيق نهضة إنتاجية في الصناعة والزراعة والخدمات، وتطبيق مشروعات وطنية كبرى للخروج من الوادي بتنمية وتعمير سيناء

وجنوب الوادي واستصلاح واستزراع الصحراء وإقامة المجتمعات العمرانية بما يتيح توطين ملايين المصريين في تلك المناطق المهجورة حالياً رغم كل ما بها من موارد، كما يساعد في خلق فرص العمل للقضاء على البطالة وقهر الفقر.

ويأتي في قمة أولويات برنامج الوفد الاهتمام بالإنسان المصري وتوفير أفضل الفرص والنظم المعنية بالتعليم والتدريب والتنمية البشرية المتكاملة، وتأكيد الهوية المصرية وإطلاق طاقات المواطنين لتحقيق نهضة الثقافة والفكر والفن وتوفير الحرية الكاملة لكافة المبدعين حتى يواصلوا توهجهم وإبداعهم، وفتح النوافذ للاطلاع على جميع الثقافات والخبرات الإنسانية في العالم.

ويدعو برنامج الوفد إلى إعادة صياغة دور الدولة في إدارة المجتمع، والتأكيد على مسئوليتها في ضبط النشاط الاقتصادي العام وإقامة التوازن بين حقوق وواجبات مختلف شرائح المواطنين، وحماية الحرية الاقتصادية في إطار اقتصاديات السوق الملتزمة بالضوابط الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للمحافظة على السلام الاجتماعي وتوازن القوى الاقتصادية المختلفة حماية للمنافسة ومنعاً للاحتكار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. من جانب آخر، يوصي برنامج الوفد الاقتصادي بعدم الاقتصار على المؤشرات الاقتصادية التقليدية لقياس النمو الاقتصادي، بل أيضاً تجب استخدام مؤشرات التقدم الحقيقي التي تعكسها معدلات الجريمة وانهيار الأسر، مدى انتشار العمل التطوعي داخل الأسرة ونمط توزيع الدخل، تكلفة التلوث وتدمير البيئة طويل الأجل، وقصر العمر الافتراضي للمرافق العامة.

2009/11/18

10.قراءة في حوار رئيس الوزراء[11]

أ.د. علي السلمي

في حوار مع التليفزيون الحكومي قدم د. أحمد نظيف مجموعة من الأخبار تحتاج إلى وقفة لمناقشتها لما لها من دلالة على كيف تحكم البلاد ! وكان رئيس الوزراء قد قدم مجموعة مماثلة من الأخبار في حوار سابق له مع صحيفة الأهرام نشر يوم 18 أكتوبر 2008 وكانت لي وقفة معها في مقالي بالوفد يوم 28 من ذات الشهر بعنوان" اعترافات رئيس الوزراء !" .

ولما كنت لم أشاهد الحوار التليفزيوني، فقد اعتمدت على العرض المنشور له على موقع رئاسة الوزراء بشبكة الإنترنت وما نشرته صحيفتا "الشروق" و"الوفد" حول هذا الحوار، الأمر الذي حرمني من مشاهدة الملامح والتعبيرات والإيماءات التي صاحبته.

وأول أخبار رئيس الوزراء أن تكليفه بتشكيل الوزارة في يوليو 2004 كان مفاجأة له ، وهو الأمر المعتاد مع جميع من كلفوا بتشكيل وزارات مصر منذ 1952 ، فرئيس الوزراء يأتي إلى موقعه الخطير من دون إعداد ولا تسنح له فرصة لتكوين رؤية ومنهاج لما يريد تحقيقه للبلاد، وغالباً يأتي من غير القيادات الفاعلة في الحزب الحاكم وهو ما يمثل قمة التناقض حيث تكون صلة رئيس الوزراء المكلف مقطوعة تقريباً بسياسات وبرامج الحزب.

والمثير للعجب أن اختيار من يشغل أعلى منصب تنفيذي في البلاد بعد رئيس الجمهورية يتم بهذا الأسلوب الذي يعتمد على الإعجاب بشخص المكلف لشغل المنصب وليس على خبراته وقدراته القيادية وأفكاره وتوجهاته السياسية ورؤيته لإدارة البلاد.

---

[11] نشرت في 2009/7/16

ويفاجئنا رئيس الوزراء باعتراف آخر، أنه لم يكن المقصود بتشكيل الوزارة في المقام الأول، بل كان المتوقع أن يتم تعديل في وزارة عاطف عبيد، ولكن تطور الأمر فجأة ليجد نفسه هو المكلف بالتشكيل ومطالباً بإحداث طفرة اقتصادية في البلد وهو الذي لم تسنح له فرصة للتفكير في هذا الموضوع، فيضطر إلى الاعتماد على الدكتور يوسف بطرس غالي حيث تم التشاور معه في تشكيل الحكومة وكيفية عمل طفرة اقتصادية، كل ذلك كان مطلوباً في فترة ضيقة جداً في ذلك الوقت كما يقول د. نظيف حيث تم تكليفه يوم 8 يوليو وتشكلت الوزارة يوم 14 يوليو، أي أن التخطيط لعمل طفرة اقتصادية في البلد بواسطة حكومة جديدة واختيار الأفراد المناسبين لتكوين فريق عمل ووزارات تعمل بتناغم جماعي سوياً تم في ستة 6 أيام !

ويقدم لنا دكتور نظيف رؤية مثاقضة لكيفية تشكيل الوزارة الجديدة حين يقول أن الرئيس مبارك ترك له الحرية في الاختيار، ولكن له تعليقه على من يتم اختيارهم، وأن الرئيس كان يطلب في أي منصب أو وظيفة معينة أكثر من اسم، ثم يعود مرة أخرى ليقول، ولكن الرئيس لم يتدخل ولم يفرض أي أسماء. فكيف بالله يكون لرئيس الوزراء المكلف الحرية ولا يفرض الرئيس عليه أي أسماء في نفس الوقت الذي يجب عليه تقديم أكثر من اسم لكل منصب ويكون للرئيس تعليقه على من يتم اختيارهم؟ أليس المعنى الذي أراده د. نظيف الالتفاف حوله أن القرار النهائي في اختيار هيئة الوزارة هو للرئيس شخصياً؟ وهو يؤكد هذا الاستنتاج بما هو معروف لدى الكافة أن اختيار وزراء الوزارات السيادية يتم بقرار مباشر من الرئيس وأن رئيس الوزراء المكلف لا رأي له في هذا الجانب.

ويقول دكتور نظيف أن أحداً ممن استدعاهم للتشاور وقت تشكيل الوزارة لم يرفض المنصب " حيث إنه من الصعب على أحد رفض هذا التكليف لخدمة بلده"، ولكن ما لم يقله رئيس الوزراء هو هل تطرقت المشاورات إلى توضيح المهام المطلوب تحقيقها ومستويات الأداء المستهدفة وطبيعة المعايير التي

سيتم بها تقييم أداء الوزير الجديد؟ وهل تأكد رئيس الوزراء أثناء تلك المشاورات من أن المرشحين فعلاً يمثلون تجانساً وتناغماً في الآراء والتوجهات والخلفيات السياسية مما يسمح بتكوين فريق العمل المطلوب لتحقيق الطفرة المنتظرة؟

وحين عرضت صحيفة الشروق [عدد 13 يوليو] للحوار ركزت على ما قاله د. نظيف من أنه هو الذي طلب استبعاد د. محمود أبوزيد وزير الري السابق وبرر ذلك أن د. أبوزيد أدى دوره لمدة تزيد على 10 سنوات، وأضاف قائلا [حسب الصحيفة] " الواحد لما يقعد لفترة طويلة يبقى أسير للسياسات اللي هو ماشي فيها".

- والسؤال هل ينطبق هذا على دكتور أبوزيد فقط أم ينطبق كذلك على كل مسئول يبقى في موقعه فترة طويلة ولتكن عشر سنوات فأكثر؟
- ألا يوجد في هيئة الوزارة من أمضى أكثر من عشرين عاماً في نفس المنصب؟
- ألا يوجد في قمة الدولة من يشغل منصبه لفترات زادت عن الفترة التي أمضاها د. أبوزيد بكثير؟
- فهل يقصد د. نظيف أن جميع هؤلاء المسئولين هم الآن أسرى للسياسات "اللي هم ماشيين فيها"؟
- والمهم أن هذا القول أكدته أيضاً صحيفة الوفد [عدد 13 يوليو]، بينما لم يتطرق إليه ملخص الحوار المنشور على موقع رئاسة الوزراء بشبكة الإنترنت، كما تجاهلته صحيفة الأهرام أيضاً حين عرضت بعض نقاط مما تطرق إليه حوار رئيس الوزراء [صفحة 9 عدد 13 يوليو].
- وإذا كان أحداً لم يرفض قبول المنصب الوزاري، وأن أحداً من الوزراء لا تخرج من الوزارة إلا مستبعداً في تعديل وزاري، فهل معنى ذلك أن وزراء مصر المحروسة كلهم راضون عن أعمالهم وإنجازاتهم ويشعرون بالامتنان للبقاء في مناصبهم من دون أن تخطر لأحدهم فكرة الاستقالة؟

ولعلي أقرر حقيقة أن هناك استثناءات قليلة لهذا القول منها مثلاً الوزير حسب الله الكفراوي الذي كان تحمل خطاب استقالته في حقيبة أوراقه وتقدم بها ثلاث مرات فعلاً فلم تقبل إلى أن تم إخراجه بالطريقة المصرية المعتادة، تعديل وزاري!

ونعود إلى أصل الحكاية ومناسبة الحوار وهي مرور خمس سنوات على تشكيل حكومة د. نظيف والذي طلب هذه المناسبة من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات التابع لمجلس الوزراء أن يعد تقريراً بعنوان" الحكومة في خمس سنوات" لتعريف الناس بما تم تحقيقه خلال تلك الفترة بمنتهى الأمانة، وكأنهم لا يعرفون ما فعلته تلك الحكومة من تردي في الخدمات وسوء في الأوضاع المعيشية وكوارث العبارات وانهيار الصخور على ساكني العشوائيات وانتشار مزارع تربية الخنازير في المناطق السكنية. وظني أن رئيس الوزراء لم يطلع على تقرير سابق أعده مركز المعلومات يعرض فيه نتيجة استطلاع رأي عينة من المواطنين خلص منها المركز إلى أن نسبة 86% من المصريين راضون عن الحكومة، فهل يطمع د. نظيف في رفع النسبة إلى 100% أو أكثر بعد إصدار التقرير الجديد؟

2009/7/16

تعقيب 2024

https://youtu.be/Bp18K-nAalQ?si=-nONPt8Zb8Sy4Rtw

https://youtu.be/XJ3ZJJNoduc?si=B2HOTg3LURUpATxD

https://youtu.be/4PktAJOFbrI

ولا يزال المشهد يتكرر . . .

رئيس وزراء يتم اختياره بقرار من رئيس الجمهورية رغما عن أي شيء

يتعلق بخبراته أو كفاءته أو برنامج عمله ! ! ! !

https://youtu.be/eoMVR4mcJXM?si=Rp5-EthjLUynJLyQ

ولنا ملاحظة: الطريقة الشائعة في مصر لخروج الوزير هو "تعديل وزاري" وتخرج رئيس الوزراء بإجراء "تغيير وزاري" بقرارات من رئيس الجمهورية . . فمتى يستقيل الوزير أو رئيس الوزراء في المحروسة ؟

متى يستقيلون ؟

شاركت في حلقة تليفزيونية حول موضوع استقالة الوزراء في مصر وذلك في ضوء ما صرح به بعض المسئولين حديثاً عن استعدادهم للاستقالة في حالة ثبوت مسئوليتهم عن حادثة اختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحي في قرية البرادعة بمحافظة القليوبية وما أدى إليه ذلك من إصابة أعداد كبيرة من المواطنين بمرض التيفويد .

وكان الانطباع السائد في المناقشات هو أن ثقافة الاستقالة ليست مقبولة في نظام الحكم في المحروسة منذ قيام نظام يوليو 1952، إذ أن عدد حالات الاستقالة عبر أكثر من خمسين عاماً لا تزيد عن أصابع اليد الواحدة وكنت أنا شخصياً واحداً ممن استقالوا عام 1979 اختلاف مع رئيس الوزراء المرحوم دكتور مصطفى خليل، وقبلها كانت استقالة الوزير إسماعيل فهمي والوزير محمد رياض لرفضهما مبادرة الرئيس السادات بالذهاب إلى القدس ثم تلاهما الوزير محمد إبراهيم كامل الذي اعترض على أسلوب الرئيس السادات في مفاوضات كامب دافيد، ثم استقال الوزير أحمد رشدي لاستشعاره المسئولية عن أحداث الأمن المركزي في فبراير 1986، ومنذ تلك الاستقالة لم يستقل وزير آخر حتى يومنا هذا !

وفي مداخلة للأستاذ سليمان جودة أوضح أن الاستقالة حتى في حالة قبولها فإنها تعلن للناس في صيغة إقالة، وهذا ما حدث بالنسبة لي فقد نشر خبر استقالتي من الوزارة في صيغة إعادة تعييني أستاذاً بكلية التجارة بجامعة القاهرة من دون الإشارة إلى أنني استقلت من الوزارة مما أحدث حالة من الارتباك بين الكثيرين الذين لم يفهموا كيف يعين وزير في وظيفة أستاذ، واضطررت إلى إرسال خطابات لكل من أعرفهم لتوضيح الأمر مرفقاً به صورة للخطاب الذي وصلني من الرئيس السادات يشكرني فيها على أدائي أثناء فترة الوزارة !

وقد كان رأيي أن ثقافة الاستقالة مرتبطة بنظام الحكم الديمقراطي حيث يكون اختيار رئيس الوزراء والوزراء ومن على شاكلتهم من المسئولين كالمحافظين ورؤساء الهيئات والمؤسسات الوطنية بالانتخاب الحر النزيه، ومن ثم يستشعرون مسئوليتهم أمام من انتخبهم وهم الذين يملكون حق طرح الثقة بهم، ومن ثم حين يدرك المسئول المنتخب عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته وتنفيذ ما كلف به من مهام سيكون أولى به التقدم باستقالته من دون الانتظار حتى تتم إقالته واستبعاده بقرار من صاحب السلطة في النظم غير الديمقراطية.

وفي استعراض سريع لحالات الاستقالة في العالم الديمقراطي نجد أن توني بلير أعلن في مايو 2007 أنه سوف يترك منصبه في يونيو من نفس العام وذلك على خلفية هبوط شعبيته والانتقادات المرة التي وجهت إليه لدوره التابع لجورج بوش الابن في حربه على العراق. وكان الوزير في الوزارة البريطانية روبين كوك قد قدم استقالته من منصبه قبل ذلك احتجاجا على سياسة توني بلير بشأن العراق وانسياقه وراء القرار الأمريكي بشن الحرب من دون صدور قرار من مجلس الأمن. وتتوالى الاستقالات في الحكومة البريطانية الحالية منذ ظهرت فضيحة استغلال أعضاء البرلمان للمخصصات المالية المتاحة لهم لمباشرة أعمالهم، ولكنهم استغلوها في أغراض شخصية وترتب على ذلك أن تقدم ثلاثة وزراء باستقالاتهم من حكومة جوردون براون ومنهم وزيرة المالية التي اتهمت باستخدام أموال البرلمان في تجديد منزلها ثم قامت ببيعه بعد تعديل بياناتها الضريبية بحيث تهربت من سداد ضريبة الأرباح الرأسمالية.

ولم يكتف الوزراء البريطانيون بالاستقالة، بل أن أحدهم دعا رئيس الوزراء براون أن يتقدم هو نفسه بالاستقالة حفاظاً على كيان حزب العمال وتفويتاً لفرصة أن يستغل حزب المحافظين المعارض الفضيحة ويحقق انتصاراً في الانتخابات المقبلة على حساب حزب العمال.

وفي جنوب إفريقيا استجاب الرئيس مبيكي لطلب حزبه وتقدم باستقالته من رئاسة الجمهورية حتى قبل انتهاء مدته القانونية، وفي الدانمرك سبق أن استقال وزير الدفاع في عام 2004 احتجاجاً على موافقة الحكومة على الحرب في العراق بادعاء كاذب أن صدام حسين لديه أسلحة للدمار الشامل. وشهد العام 2007 استقالة رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي بعد أقل من عام واحد في منصبه، وتبعه تاسو فوكودا كرئيس للوزراء وما لبث أن استقال هو الآخر بعد عام واحد بالضبط، وكانت استقالة الرجلين لشعورهما بفقد التأييد الشعبي وفشلهما في تحقيق السياسات والأهداف التي ينتظرها المواطنون.

وفي يناير من العام الحالي استقال رئيس وزراء إيسلندا وهي الدولة الصغيرة التي لا يزيد عدد سكانها عن 320 ألف نسمة وكان السبب أيضاً سوء الحالة الاقتصادية في البلاد. وتبعه في شهر فبراير رئيس وزراء لاتفيا إحدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق والتي حصلت على استقلالها عام 1991، وكان السبب المعلن للاستقالة هو سوء الوضع الاقتصادي للبلاد. وشهدت بلجيكا العام الماضي استقالة رئيس الوزراء بعد أربعة أشهر فقط من توليه المنصب وذلك لفشله في تحقيق الوفاق بين المواطنين المتحدثين باللغة الفرنسية والمتحدثين باللغة الهولندية فيما يتعلق بتعديلات دستورية مقترحة.

ولا تختلف الحالة في كثير من الدول العربية عنها في مصر إلا في النذر اليسير، ولعل من الاستثناءات في هذا الصدد هو استقالة وزيرة الصحة في الكويت د. معصومة المبارك لاستشعارها المسئولية عن وفاة شخصين في حادث حريق نشب في إحدى المستشفيات الحكومية، بينما احترق عشرات الأطفال في حضانات المستشفيات الحكومية المصرية وسجلت عشرات حالات الوفاة للمرضى الذين أجريت لهم عمليات جراحية بمستشفى جامعي من دون أن يفكر مسئول ما في الاستقالة.

وفي النهاية نأتي إلى السؤال المهم وهو لماذا لا يستقيل الوزراء والمسئولون في مصر؟

والإجابة أن الاستقالة معناها الخروج عن طاعة النظام والتصادم مع القيادة السياسية صاحبة سلطة التعيين والإعفاء حسب المادتين 141 و143 من الدستور اللتين تحصران هذه السلطة في رئيس الجمهورية. وبالتالي فإن القضية ليست فقط أن يتقدم المسئول باستقالته، بل أيضاً أن يتم قبول هذه الاستقالة. وقد ذكرنا الأستاذ سليمان جودة أن الرئيس السادات حين وافق على قبول استقالة الوزير محمد إبراهيم كامل اشترط عليه ألا يذيع الخبر هو، بل سوف يعلنه الرئيس شخصياً.

ويكون السؤال المهم الثاني هو متى يستقيل الوزراء في مصر، وأجيب أن ذلك سوف يتحقق يوم يكون الشعب هو صاحب القرار في اختيارهم وسحب الثقة منهم، أي حين تحصل مصر على دستور يضع السلطة حقيقة في يد الشعب. والله المستعان.

2009

https://youtu.be/5IMZ3YqGvSQ?si=U6nbdedmCwfFfalv

https://youtu.be/dewu3IEFYYE?si=QwHR9f0VRFq8bsNX

11. قراءة من "المقدمة" لابن خلدون

كتبها منذ أكثر من سبعمائة عام وما تزال معبرة بصدق عن أحوالنا الآن ! ! !

المقدمة هو كتاب ألفه ابن خلدون سنة 1377م كمقدمة لمؤلفه الضخم الموسوم كتاب العبر. وقد اعتبرت المقدمة لاحقاً مؤلفاً منفصلا ذي طابع موسوعي إذ يتناول فيه جمع ميادين المعرفة من الشريعة والتاريخ والجغرافيا والاقتصاد والعمران والاجتماع والسياسة والطب.

وقد تناول فيه أحوال البشر واختلافات طبائعهم والبيئة وأثرها في الإنسان. كما تناول بالدراسة تطور الأمم والشعوب ونشوء الدولة وأسباب انهيارها مركزاً في تفسير ذلك على مفهوم العصبية.

هذا الكتاب سبق ابن خلدون غيره من المفكرين إلى العديد من الآراء والأفكار حتى اعتبر مؤسسا لعلم الاجتماع، سابقاً بذلك الفيلسوف الفرنسي أوغست كونت.

عالجت مقدمة ابن خلدون موضوعات متنوعة ضمن ستة أبواب:

الباب الأول :في العمران البشري على الجملة وأصنافه وقسطه من الأرض.

الباب الثاني :في العمران البدوي وذكر القبائل والأمم الوحشيـــــــــــة.

الباب الثالث :في الدول والخلافة والملك وذكر المراتب السلطانيـــــــــة.

الباب الرابع :في العمران الحضري والبلدان والأمصـــــــــــــــار.

الباب الخامس :في الصنائع، والمعاش، والكسب، ووجوهـــــــــــــه.

الباب السادس :في العلوم واكتسابها وتعلمهـــــــــــــــــــــــا.

1. أن الاجتماع الإنساني ضرورة حيث يرى الحكماء أن الإنسان مدني بالطبع، أي لا بد له من الاجتماع حيث خلقه الله وركبه "على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء وهداه إلى التماسه بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل

حاجته من ذلك الغذاء غير موفيه له بمادة حياته منه ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة.

2. حيث تتعدد احتياجات الإنسان وتختلف مصادر الحصول عليها يصبح معتمداً في إشباعها على ناتج عمل الآخرين لما يتطلبه الوفاء بحاجة معينة من استخدام آلات متعددة وصنائع كثيرة يستحيل أن تفي بها قدرة الفرد الواحد، " فلا بد من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسه ليحصل على القوت له ولهم فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف.

3. كذلك تحتاج الإنسان للدفاع عن نفسه من المخاطر المحيطة إلى الاستعانة بقدرات الآخرين لمواجهة ما يهدده من عدوان الحيوانات وغيرها من مصادر الخطر والتي تتمتع بقدرات تفوق ما يتوفر للفرد الواحد ويصبح التعامل معها معتمداً على اجتماع الكثير من البشر يستخدمون ما يتميزون به من الفكر فضلاً عن قدراتهم الجسمانية.

4. إن الاجتماع الإنساني هو أساس العمران وتحقيق الغاية من خلقهم" وما أراده الله من اعتمار العالم لهم واستخلافه إياهم"، وبالتالي يكون اجتماع البشر في مجموعات متعاونة. تنظيمات. هو الآلية الطبيعية التي يمكنهم من خلالها إشباع حاجاتهم الشخصية وفي نفس الوقت تنفيذ الإرادة الإلهية باعتمار الأرض تصديقاً لقول الحق تبارك وتعالى" وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة"[البقرة" 30].

5. ولكي يتم التعاون بين أعضاء الاجتماع الإنساني " فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم، وليست السلاح التي جعلت دافعة لعدوان الحيوانات العجم عنهم كافية في دفع العدوان عنهم لأنها موجودة لجميعهم. فلا بد من شيء آخر يدفع عدوان بعضهم عن بعض ولا يكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم وإلهاماتهم، فيكون ذلك

الوازع واحداً منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان".

6. لكي تتحقق للقائد القدرة على قيادة الجموع ومباشرة السلطة عليهم لا بد من أن يكون متميزاً عنهم بقدراته ومهاراته، كما لا بد من قبولهم لهذه السلطة ورضاهم بها. وتكون الرئاسة بالغلب [القوة] الذي يستمد من أهل العصبية، فإذا شعر القوم بغلب عصبية الرئيس لهم أقروا بالإذعان والاتباع. وأن الغاية من الرئاسة هي الملك " أن الآدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض، فلا بد أن يكون متغلباً عليهم بتلك العصبية وإلا لم تتم قدرته على ذلك".

7. يتشكل سلوك أعضاء الاجتماع الإنساني بطبيعة من له الرئاسة والغلبة، " إذ أن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده وذلك لاعتقادهم الكمال فيه، ومن ذلك القول السائد بأن العامة على دين الملك إذ الملك غالب لمن تحت يده والرعية مقتدون به لاعتقاد الكمال فيه اعتقاد الأبناء بآبائهم والمتعلمين بمعلمهم".

8. الدول لها أعمار طبيعية كما للأشخاص، وعمر الدولة لا يعدو في الغالب ثلاثة أجيال [والجيل أربعين سنة]، فالجيل الأول هو مرحلة البداوة والخشونة، والجيل الثاني هو مرحلة التطور نحو الحضارة بتأثير الملك والترفه، ويمثل الجيل الثالث مرحلة الانهيار حيث يتباعد الزمن عن مرحلة البداوة وأصل الدولة كما يزيد التكاسل نتيجة ما تحقق من ترف ونعمة في المرحلة الثانية، وبذلك يكون الجيل الثالث هو مرحلة التفكك والانهيار ويكون انقراض التواصل والارتباط بالحسب والنسب في الجيل الرابع.

9. يتطور التنظيم ويمر بمراحل مختلفة تختلف فيها أشكال السلوك وأحوال القائمين به بحسب ظروف كل مرحلة. كما تتطور أنماط القيادة وتختلف باختلاف ظروف الجماعة وما تحيطها . وفي هذا يقول ابن خلدون " اعلم أن الدولة تنتقل في أطوار مختلفة وحالات متجددة ويكتسب القائمون بها في كل طور خلقاً من أحوال ذلك الطور لا يكون مثله في الطور الآخر لأن الخلق تابع بالطبع لمزاج الحال الذي هو فيه وحالات الدولة وأطوارها لا تعدو في الغالب خمسة أطوار".

وحسب ابن خلدون

1. إن الطور الأول هو طور الظفر بالرئاسة والتغلب على الممانعين.
2. والطور الثاني هو طور الاستبداد على قومه والانفراد دونهم بالملك.
3. والطور الثالث هو طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرة الرئاسة والملك والسيطرة.
4. أما الطور الرابع فهو طور القنوع والمسالمـــــــــــة.
5. ويكون الطور الخامس هو طور الإسراف والتبذير.

هذا المبدأ فيه تفسير رائع لسلوك القادة وأمراض الرئاسة التي يصابون بها في التنظيمات غير الديمقراطية!!!

❖ تتناقض أهداف القادة مع أهداف التابعين مع تطور حالات القادة ومراحل الجماعة الإنسانية، ففي الطور الأول يكون القائد معتمداً على التابعين يطلب ودهم ويسعى لكسب ثقتهم فهم "عصابته وظهراؤه على شأنه وهم يقارع الخوارج على دولته ومنهم يقلد أعمال مملكته ووزارة دولته وجباية أمواله لأنهم أعوانه على الغلب وشركاؤه في الأمر ومساهموه في سائر مهماته هذا ما دام الطور الأول للدولة". ولكن مع قوة شوكة القائد وتمكنه من السيطرة على الأمور تنقلب الأحوال ويبدأ الاستبداد ومحاولته الانفراد بالمجد، يصير التابعين في نظره من بعض أعدائه ويلجأ في مدافعتهم

عن الأمر وصدهم عن المشاركة إلى أولياء آخرين من غير جلدتهم يستظهر بهم عليهم ويتولاهم من دونهم. أي أن القائد يعمد إلى اصطناع التابعين والخاضعين من خارج جماعته ليكسر بهم شوكتهم وتجبرهم على الانصياع له.

❖ إن العلم هو أساس تطور الدولة من البداوة إلى الحضارة، ويترتب على استخدامه اتساع الأحوال والتفنن في الترف وإحكام الصنائع المستعملة، ويكون استثمار المعرفة الواصلة من أجيال أو دول سابقة أساس تبني عليه الدول حضارتها، فالعرب استفادوا مما كان لدى الفرس والروم من معرفة وتقدم.

رحم الله ابن خلدون وجزاه عنا حسن الجزاء.

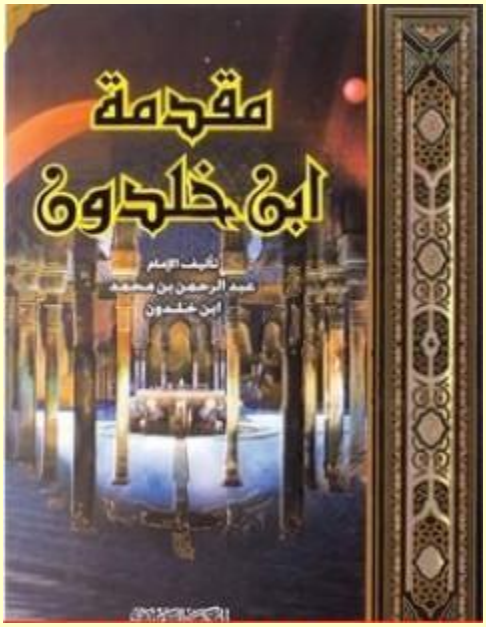

مقدمة ابن خلدون_Foulabook.com

لقراءة مقدمة ابن خلدون

اضغط علامة PDF

الفصل الثاني

كتابات وحوارات بعد ثورة 25 يناير 2011

مقالات نشرت في صحيفة الوطن

1. 25 يناير . . ثورة للتغيير تحميها الشعب!

كان التغيير ، وما يزال ، أملاً للمصريين جاهدوا كثيراً من أجل تحقيقه. وقد تحمل المصريون ظلم واستبداد الحكام الذين لم يؤمنوا بالديمقراطية وكرسوا الدكتاتورية والسيطرة الأمنية على كل مقدرات الوطن.

وخلال سنوات حكم مبارك، الذي برأه القضاء من تهم جنائية ولن يبرأه الشعب منها ولا من تهمة إفساد الحياة السياسية والاقتصادية والمجتمعية في مصر ، شاهد المصريون وطنهم تخضع لحكم طاغية كمم الأفواه، وزور الانتخابات واصطنع الأحزاب، وأهدر ثروات وموارد الوطن لخدمة غروره ورغبته في التمسك بمقعد الرئاسة إلى الأبد، وأحاط نفسه بطغمة فاسدة نهبت أموال الوطن وزينت له مشروع توريث ابنه ليكمل مسيرة الطغيان من بعده.

لقد كانت نتيجة حكم الطاغية هي تلك الحياة الصعبة التي عاشها المواطنون ، وما يزالون ، حيث تدهورت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لغالبيتهم، وانتشرت البطالة وتردت الخدمات الأساسية، وتواصل ارتفاع تكاليف المعيشة، وضاقت السبل بالمواطنين الذين حرموا من الحصول على نصيب عادل من ثروة بلدهم.

كما فشل نظام مبارك الساقط في تحقيق تنمية حقيقية وتغافل عن الاهتمام بالتنمية الصناعية والزراعية، فضلاً عن إهدار القلاع الصناعية المصرية وانهيار الزراعة، وتفاقم الآثار الاقتصادية والمجتمعية الضارة الناشئة عن التركيز على المضاربات في الأراضي والعقارات وسوق الأوراق المالية والتوسع في الاستيراد وتجارة السلع الاستهلاكية الاستفزازية.

وفي ذات الوقت شهد الوطن تراجع مقومات الوحدة الوطنية وتزايد التباعد العام عن قيم المواطنة، واستمرار وتصاعد حالات الاحتقان المجتمعي والطائفي التي هددت بانهيار وحدة النسيج الوطني وشكلت خطورة على مستقبل الوطن.

وكان من أسوأ ما قدمه حكم الطاغية استخدامه لفزاعة جماعة الإخوان الإرهابية لضمان استقرار نظامه بمساندة أمريكا، ومن أجل ذلك رتب صفقات يدخل بها أعضاء الجماعة مجلس الشعب وهم يمارسون انتشارهم وإفسادهم عقيدة المصريين وغسيل عقولهم في انتظار اللحظة التي ينقضون فيها على السلطة بمعاونة الإدارة الأمريكية أيضاً . !

إن تجارب كل الشعوب تؤكد أن خلاصهم من الفقر والمرض والجهل والتردي في مجمل مظاهر حياتهم يكمن في التحول إلى الديمقراطية وسيادة القانون وتداول السلطة بما يمكنهم من أن يتملكوا وطنهم ويكون لهم الحق في اختيار من يحكمونهم ومساءلتهم ومحاكمتهم إن تنكبوا الطريق.

وفي ظل حكم ديمقراطي

- حيث تخضع الحكام والمسئولين لرقابة الشعب وممثليه المنتخبين انتخاباً حراً ونزيهاً، ما كان لدولة الفساد أن تستمر وكان الشعب قادر على أن يكشف المفسدين والفاسدين.
- وتقوم الدولة على توازن السلطات والرقابة الشعبية والتشريعية على تصرفات الحكومة، ما كانت ثروات مصر في شركات قطاع الأعمال العام قد أهدرت وسلمت إلى مستثمرين عرب وأجانب ومصريين من المقربين لأهل الحكم نتيجة نظام فاسد للخصخصة .
- ولو إن مصر كانت تحكم ديمقراطياً لما تم التفريط في مليارات الوحدات من الغاز الطبيعي الذي تحتاجه البلاد والذي جري تصديره إلى العدو الصهيوني لاستخدامه في حربه ضدنا ، بينما أهل الحكم آنذاك عنه لاهون، بل كانوا معه يتجمعون ويتحالفون. إن ملايين الشباب المتعطلين المنتظرين

في صفوف البطالة لم تكن مشكلتهم للثاقم لولا تراخي الدولة آنذاك عن القيام بدورها في إدارة التنمية والتقاعس عن خلق فرص العمل الحقيقية ومنع تسرب العمالة الأجنبية الوافدة إلى مواقع العمل في مصر.

- ولو أن مصر حكمت ديمقراطياً لكانت قادرة على منع فوضى علاج الأغنياء والوزراء وغيرهم من أصحاب الحظوة على نفقة الدولة، في الوقت الذي تنعى كثير من المستشفيات الحكومية من بناها لنقص الاعتمادات المالية.
- ولو أن مصر حكمت ديمقراطياً ما كان إفراط حكومات نظام مبارك في تحميل الشعب المزيد من الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة، وما كان أهم مظاهر اختفاء العدل الاجتماعي ومصدر من مصادر القلق وعدم الاستقرار حين يتحمل الفقراء ومحدودي الدخل أعباء تلك الرسوم والضرائب غير المتوازنة مع ما تحصلون عليه من دخل أو ما يتاح لهم من الخدمات العامة، هذا في نفس الوقت الذي كانت ترفض فيه حكومات العهد البائد العاملة في خدمة رجال الأعمال فرض ضريبة تصاعدية على الأرباح!
- ولكن مشيئة الله سبحانه وتعالى هيئت للوطن انفراجه لم تخطر على بال الطاغية وزبانيته، حين احتشد الشباب، وآزرهم الشعب كله، في ميادين التحرير بالقاهرة والإسكندرية والسويس والمنصورة وكل مدن المحروسة هادرين بقرار الثورة "الشعب يريد إسقاط النظام".
- ورغم محاولات الطاغية الالتفاف على مطالب الثوار بخيلة "الحوار"، إلا أنهم قالوا كلمتهم "لا حوار قبل الرحيل"، وردد المصريون في كل مكان "ارحل... ارحل". ولم يكن أمام الطاغية، وهو يرى نظامه الهش يتهاوى أمام صيحات الجماهير.... إلا الرحيل.

- جاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 لتكون اللحظة الفارقة والفاصلة في تاريخ مصر حين أسقط الشعب نظاماً فاسداً مستبداً طالما جاهد المواطنون الشرفاء لفضح سلبياته مطالبين بالتغيير الديمقراطي والإصلاح السياسي والدستوري لإقامة العدالة الاجتماعية وسيادة القانون.
- إن الحكم الديمقراطي يتيح للناس إعلان رفضهم للسياسات والممارسات غير المتوافقة مع رغباتهم ومصالحهم، ويتيح لهم بالتالي تغيير الحكام الذي لا يتفهمون رغباتهم ويعملون بما تخالفها . ويؤكد أن الديمقراطية هي طريق التنمية والعدالة الاجتماعية وأساس تقدم الشعوب وازدهار الأوطان.
- وإن كان القضاء قد برأ الطاغية ، مؤقتا ، فإن الشعب لن يبرأه ولن يتهاون في إسقاط نظامه ومنع رموزه وأدواته من العودة إلى ممارسة ذات الأساليب التي استخدموها برعاية مبارك وقد اضطره الشعب أن "يرحل" !

إن ثورتي الشعب في 25 يناير و30 يونيو

في غير حاجة إلى صدور قانون بتجريم الإساءة إليهما،

فالشعب هو لأعدائهما بالمرصاد.

2014

https://youtu.be/vhiV35Dz-QU

2. أيها المصريون . . . احذروا خلايا الجماعة الإرهابية ! [2-1]

1. مع قرب صدور قانون تقسيم الدوائر الانتخابية، يترقب المصريون تحديد موعد انتخابات مجلس النواب ليستكملوا الاستحقاق الثالث من خارطة المستقبل، في ذات الوقت تنشغل الأحزاب والتيارات والقوى السياسية بموضوع التحالفات الانتخابية والقوائم التي يعدها د. الجنزوري وغيره، بينما تؤدي القوات المسلحة والشرطة الواجب الوطني القوي بمكافحة الإرهاب والقضاء عليه.
2. في نفس الوقت نجد الحكومة وباقي مؤسسات الدولة تتجاهل مسئولياتها التاريخية عن استمرار الجماعة الإرهابية في التصعيد الإرهابي ضد الوطن، وتتراخى جميعها في اتخاذ قرارات وإجراءات حاسمة مطلوبة وعاجلة لتجفيف منابع الإرهاب وتنقية أجهزتها وتطهيرها من عناصر الإخوان وخلاياها النائمة التي تستعد للانقضاض على مجلس النواب القادم ، ونحن عنهم غافلين !
3. إن الإخوان وحلفائهم في تحالف دعم الشرعية يمارسون التمويه على الشعب والنخب السياسية والدولة ذاتها ، بإشاعة أنباء عن خلافات وانشقاقات وانسحابات من هذا التحالف، انتظارا للحظة الوثوب على مجلس النواب الجديد كما سبق أن ركبت موجة الثورة في 25 يناير وأخرجتها عن مسارها حتى تمكنت من السطو على السلطة في البلاد وتوصيل محمد مرسي إلى منصب رئيس الجمهورية !
4. والخشية أن يفلح الإرهابيون في خداع الشعب مرة أخري، والأمل ألا تتكرر جريمة "فيرمونت" ثانياً حين التف حول مرسي، نفر من رموز التيار المدني حيث أعلنوا تأييدهم له ضد منافسه الفريق شفيق، ثم لما استولى على المنصب الرئاسي تناسى اتفاقه معهم ولم ينفذ ما تعهد لهم به ! وقد تأتي انتخابات مجلس النواب وجماعة الإرهاب أكثر استعداداً وأوفر تمويلاً وأشد شوقاً إلى اختراق المجلس المنتظر بالدفع بخلاياهم النائمة إلى حلبة الانتخابات . وتلك الخلايا نائمة بمعنى أنها غير معروفة وغير واضح

صلاتها الوثيقة بالجماعة الإرهابية، ولكنها نشطة وتعمل في الخفاء على تنفيذ تكليفات قيادات الجماعة والقيام بما يكلفون به من مهام منها الترشح لانتخابات مجلس النواب دون الكشف عن هويتهم الإخوانية.. وفي هذه الحالة قد تحقق أغلبية أو أكثرية تمكنهم من استعادة السيطرة على المشهد السياسي وعندها يكشفون كلهم أو فريق محدد منهم عن انتمائهم للجماعة مستفيدين من الصلاحيات الخطيرة الممنوحة لمجلس النواب التي جاءتها دستور ثورة 30 يونيو.

5. ومن أخطر تلك الصلاحيات ما جاءت المادة 131 والتي تعطي الحق لمجلس النواب أن يقرر سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، او أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، وما يترتب على ذلك من استقالة الحكومة أو عضو الوزارة الذي سحبت منه الثقة. وقد كان هذا النص موجودا بالمادة رقم 126 من دستور 2012 وكان أداة مجلس الشعب الإخواني لتهديد حكومة الجنزوري، ولكنه في دستور 2014 سيكون أداة تهديد للنظام الديمقراطي في حالة تكلف الرئيس السيسي رئيساً للوزراء على غير هوى الأغلبية أو الأكثرية من خلايا الجماعة الإرهابية وهم يتخفون في شكل نواب!

6. ومن المخاطر المحتملة حال اختراق خلايا الجماعة النائمة لمجلس النواب بعدد من المقاعد لا يعطيهم أغلبية، ولكنهم قد يتمكنون من التأثير على باقي الأعضاء فيحجبون الثقة عن الحكومة التي يشكلها من يكلفه رئيس الجمهورية. وإذا تمكنوا من التحالف مع حزب أو أحزاب أخرى بما يشكل ائتلافا يملك أكثرية مقاعد المجلس، وجب على رئيس الجمهورية، بمقتضى المادة 146 من الدستور، تكليف رئيس للوزراء بترشيح من ذلك الائتلاف، أي سيضطر الرئيس إلى اللجوء لأعضاء الجماعة الإرهابية والمؤتلفين معها لتشكيل الحكومة وتلك الطامة الكبرى، إذ سيعود الإخوان إلى التحكم في السلطة التنفيذية بقرار من الرئيس السيسي!!!

7. ورغم أن المادة 147 من الدستور تعطي رئيس الجمهورية حق إعفاء الحكومة من أداء عملها بشرط موافقة أعضاء مجلس النواب، ففي تلك الحالة يصعب التكهن باحتمالات نجاح الرئيس في إجراء تعديل وزاري في حالة تكليف عنصر من خلاياهم النائمة بتشكيل الحكومة، إذ تشترط المادة ذاتها ضرورة التشاور مع رئيس الوزراء في شأن التعديل وموافقة الأغلبية للحاضرين وبما لا يقل عن ثلث أعضاء المجلس ! !

8. وقد أضافت المادة رقم 159 أن يكون اتهام رئيس الجمهورية بانتهاك أحكام الدستور، فضلاً عن جواز اتهامه بالخيانة العظمي، أو أي جناية أخرى. وهذه الإضافة تسمح لثلثي أعضاء مجلس النواب إذا كانت الأغلبية أو الأكثرية فيه من الخلايا النائمة للجماعة الإرهابية وحلفائها، أن تلجأ إلى اتهام الرئيس السيسي بانتهاك الدستور على خلفية معارضتهم لما حدث في 30 يونيو والذي ما زالوا يعتبرونه "انقلاباً عسكرياً" ! ! !

9. ويتضح الخطر الأكبر من المادة 161 من الدستور التي أجازت لمجلس النواب اقتراح سحب الثقة من رئيس الجمهورية، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة بناء على طلب مسبب وموقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب على الأقل، وموافقة ثلثي أعضائه ! فإذا تمكنت الجماعة الإرهابية من حشد حوالي 385 عضواً بمجلس النواب من خلاياها النائمة وحلفائها والمتعاطفين معها، يصبح في إمكانها تحقيق حلم العودة وإلغاء كل منجزات ثورة 30 يونيو، مع الأخذ في الاعتبار أن المادة ذاتها تتطلب طرح سحب الثقة وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة في استفتاء عام بدعوة من رئيس مجلس الوزراء وحين الموافقة على الاستفتاء يعفى رئيس الجمهورية من منصبه وتجرى الانتخابات الرئاسية المبكرة خلال 60 يوما من إعلان نتيجة الاستفتاء. هذا السيناريو الكارثي هو هدية لجنة الخمسين إلى شعب 30 يونيو، حمى الله مصر وأنقذها من كيد المتآمرين وللحديث بقية إن شاء الله !

2014

3. أيها المصريون . . . احذروا خلايا الجماعة الإرهابية![2-2]

1. في مقال الأسبوع الماضي دعوت المصريين إلى الحذر من تسلل الخلايا النائمة للجماعة الإرهابية إلى مجلس النواب القادم، واليوم أكرر التحذير استنادا إلى محاولة الجماعة الإرهابية إحياء مجلس الشعب المنحل مرة أخرى بعقد اجتماعاته في تركيا بحضور بعض أعضائه الهاربين من مصر. وكانت الجماعة الإرهابية قد حصلت في انتخابات 2011 على الأكثرية في مجلس الشعب بخداع الشعب والتمويه عليه باستخدام شعارات دينية، ثم ترحله بقرار من المشير حسين طنطاوي في 16 يونيو 2012 تنفيذا لحكم المحكمة الدستورية العليا والذي أكد أن المجلس "غير قائم بقوة القانون".
2. ويأتي هذا التطور الجديد باجتماع المجلس المنحل بواسطة إرهابين، بحكم قرار رئيس الوزراء بإعلان جماعة الإخوان "منظمة إرهابية". لتعيد الجماعة محاولة مرسي إحياء المجلس حين أصدر قرارا جمهورياً بإلغاء قرار المشير حسين طنطاوي بحله داعياً المجلس المنحل للعودة للانعقاد لممارسة اختصاصاته، وكان ذلك بعد أسبوع واحد من تولي المعزول حكم مصر، ثم كانت وقفة نادي القضاة وتجديد المحكمة الدستورية لحكم حل المجلس مما اضطر معه مرسي إلى إلغاء قراره. ويؤكد إعلان الجماعة الإرهابية عن عقد مجلس الشعب المنحل في تركيا أنها ما تزال عازمة على السير في طريق معاكس لاختيارات الشعب وتطلعاته إلى تحقيق أهدافه في الحرية والعيش، والكرامة الإنسانية، وما تزال مستمرة في حربها الإرهابية ضد الوطن بغية تدميره.
3. إن الاستعداد للانتخابات القادمة، وهي أخطر انتخابات في تاريخ مصر الحديث، هو مسئولية الرئيس والحكومة إلى جانب الشعب بكل شرائحه ومنظماته السياسية والمجتمعية للدفاع عن مدنية الدولة المصرية ومنع العودة إلى عهد الظلام والقهر والاستبداد باستغلال الدين وتوظيفه لخدمة أهداف الجماعة الإرهابية وتوابعها وحلفائها من الجماعات التكفيرية.

4. ونبدأ بمسئولية الرئيس السيسي الذي ذكر في رؤيته للمستقبل التي أعلنها أيام الحملة الانتخابية أنه "كرجل أمضيت عمري مستعداً لتقديم روحي فداءً للوطن، وتربيت في مدرسة عسكرية فريدة من نوعها لا تعرف معنى الهزيمة، ولا الخنوع، تُعلى مبادئ العزة والكرامة. فقد أعددت العدة لخوض المعركة الكبرى، معركة مكافحة الإرهاب، معركة البناء والتحديث وقهر الفقر والأمراض المُنَوطِنة وتأسيس الدولة العصرية."، والذي قال أن من الركائز الاستراتيجية لتحقيق تلك الرؤيـــة" تحقيق الأمن والأمان والاستقرار السياسي في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحرياته" وأن " من استخدم العنف والترويع، ومارس الإرهاب واستهدف رجال الشرطة والقوات المسلحة والمواطنين فإن محاسبته بكل حسم ستكون في إطار الدستور"، وأن مصر لن تبني إلا بتكاتف أبنائها من مختلف الاتجاهات، ونبذ العنف ومحاربة الإرهاب وعدم التستر عليه"، وبأن باب المصالحة الوطنية سيظل مفتوحا لكل من لم تتلطخ يداه بالدماء ولم يمارس العنف أو تحرض عليه".

5. وتتمثل مسئولية الرئيس في إصدار قرار جمهوري بإعلان جماعة الإخوان المسلمين وكل الجماعات المناصرة لها مما يسمى "تحالف دعم الشرعية" وكافة حلفاء الجماعة "منظمات إرهابية" عدم الاكتفاء بقرار رئيس الوزراء الصادر في 9 أبريل 2014 والذي لم ينتج آثارا ملموسة في الحد من الهجمة الإرهابية للجماعة، ومن ثم ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة لحظر كافة أنشطتها وتجريم الانتماء إليها ومصادرة جميع أموالها ومقراتها ومصادر تمويلها. ثم إخطار كافة دول العالم وهيئة الأمم المتحدة بقرار اعتبار جماعة المسلمين "منظمة إرهابية" والمطالبة بتطبيق ما يترتب على ذلك من منع تلك الجماعة من ممارسة أي نشاط ومصادرة مقارها والتحفظ على أموالها ومنع أعضاءها من التواجد على أراضيها.

6. إن الرئيس يملك إصدار قانون الإرهاب الذي طال انتظار الشعب لصدوره ، على أن تحدد القانون أن القضاء العسكري هو المختص بكل قضايا الإرهاب مع تقصير فترات البت في تلك القضايا إلى أدنى حد لتحقيق العدالة الناجزة . كذلك فإن الحكومة مطالبة بتضمين مواد قانون "الكيانات الإرهابية" التي كثر الحديث عنه من أعضاء في الحكومة ضمن قانون الإرهاب ! !
7. إن الحكومة مطالبة بتفعيل قانون "إفساد الحياة السياسية" الصادر في 2011 الذي ينص على معاقبة الذين أفسدوا الحياة السياسية ومنهم أعضاء الجماعات الإرهابية . بجزاءات منها العزل من الوظائف العامة القيادية، والحرمان من حق الانتخاب أو الترشيح لأي مجلس من المجالس النيابية أو المحلية لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ الحكم. والحرمان من تولى الوظائف العامة لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ الحكم، والحرمان من الانتماء إلى أي حزب سياسي لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ الحكم.
8. ونعتقد أن المواجهة الأمنية للجماعات الإرهابية والتكفيرية غير كافية، بل لابد من عمل مجتمعي نشط لفضح تلك الجماعات والكشف عن تهافت الفكر الذي تستند إليه في نشر دعوتها ، وحشد المجتمع كله لنشر ثقافة تؤكد وسطية مصر وتسهم في بناء نموذج فكري وثقافي فعال لمجابهة الفكر الإخواني الإرهابي، وتوجيه المنظومات التعليمية والثقافية والإعلامية وغيرها بحيث تصبح قادرة على المشاركة في الحرب ضد الإرهاب باسم الدين والعمل لحماية مدنية ووسطية الدولة المصرية .
9. وثمة أمور مهمة على الحكومة القيام بها من دون إبطاء أو تردد، منها ضرورة تفعيل النص الدستوري بحظر تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني وحل الأحزاب الدينية القائمة، وتنقية الجهاز الإداري وكافة مؤسسات الدولة من العناصر الموالية للجماعات الإرهابية بمراجعة كافة قرارات التعيين والترقية التي أصدرها الرئيس المخلوع محمد مرسي .

10. إن حماية مجلس النواب القادم من الخطر الإخواني يتطلب يقظة شعبية لفرز المترشحين للانتخابات والعناية باختيار من هم أهل لتحمل أمانة الوطن.

2014

https://youtu.be/ccuGRBf5SI8

https://youtu.be/Gs2IBTCt9to

البيان رقم1

https://youtu.be/JrgOYc8mHpM

البيان رقم 2

https://youtu.be/pg8uF2QGsi0

البيان رقم 3

https://youtu.be/Xoqb_DDQ9hc

بيان يوم 12 يوليو 2011

https://youtu.be/niRSmZmRXC4

البيان رقم 4

https://youtu.be/11DeEgKquoc

البيان رقم 5

https://youtu.be/1enlBhaMgKk

البيان رقم 6

https://youtu.be/9mlpCMfy1R0

بيان 21 نوفمبر 2011

https://youtu.be/Plyd5g8WAxo

الإعلان الدستوري في 13فبراير 2011

https://youtu.be/27q_pRaW6M8

الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011

https://youtu.be/vqxb4_dyrbo

4. التحول الديمقراطي . . سلاح الشعب ضد الإرهاب ! [1-2]

1. حتى لا ننسى ، نحن المصريين ، أننا في حرب أعلنتها علينا جماعة الإرهاب الإخوانية منذ عزلنا رئيسهم الخائن وأنهينا سنة كئيبة مرت بالوطن تحت حكم الجماعة ومكتب إرشادها . تلك الحرب بدأت بخطاب مرشد الإرهاب في خطابه من على منصة "رابعة" عصر الجمعة 5 يوليو بعد أن تسلل إلى الميدان متخفياً في زي امرأة ! إن جماعة الإرهاب في عداء متصل ومستمر لفكرة الديمقراطية في الأساس وهي تهاجم كل من ينادي بدعم الدولة المدنية في مصر، واستخدمت الشعارات الدينية لإقناع المصريين الشرفاء بالتصويت ب " نعم" في استفتاء 19 مارس 2011 على التعديلات الدستورية باعتبار أن الموافقة تعني التصويت للإسلام، وأن المصوتين ب " لا " هم دعاة العلمانية الكافرة والمعادية للإسلام.
2. واستمرت الجماعة الإرهابية في تضليل الناس فأشاعوا أن اشتراكهم في انتخابات مجلس الشعب في 2011 هو "مشاركة" لا "مغالبة" وكانوا كاذبين لتضليل الأحزاب التي تحالفت معهم، ثم انقلبوا إلى المغالبة، وكانوا كاذبين حين أعلنوا عدم ترشيح أحد منهم للانتخابات الرئاسية، ثم اتضح كذبهم. وافتعلوا حرباً على "وثيقة المبادئ الدستورية" لمنع إقرار معايير موضوعية لاختيار أعضاء اللجنة التأسيسية المائة لوضع الدستور حتى ينفردوا بصياغة دستور على نهجهم ومحقق لأهدافهم في الاستيلاء على مفاصل الدولة، ونجحوا في هذا وكان دستور 2012 الكارثي !
3. هذه المقدمة.، وإن طالت قليلاً ، كانت ضرورية لفضح العداء الكامن تجاه الفكرة الديمقراطية لدى تلك الجماعة غير الوطنية، ولنأكيد أن الإسراع بالتحول الديمقراطي هو من أمضى الأسلحة التي تعين الشعب والدولة في مجابهة الحرب الإرهابية التي تتعرض لها مصر. إن التحول الديمقراطي كان قد توقف خلال حكم الجماعة الإرهابية وأعاقته الاعتصامات في "رابعة" و"النهضة" والعمليات

الإرهابية في "كرداسة" و"دلجا" وحرق الكنائس والمساجد وتدمير المناحف في "المنيا" وتفجيرات مديريات أمن الدقهلية والقاهرة وجنوب سيناء، وأعمال العنف في الجامعات، والفوضى الممنهجة التي يقودها أعضاء الجماعة الإرهابية كل يوم جمعة، والمطلوب الآن استئنافه.

4. إننا نجب أن نعمل جاهدين لتأسيس مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية للجميع من دون استثناء، وتحقق لجميع المصريين الأمن والسلامة في بلدهم مطمئنين لحكم القانون وسيادته على الجميع. إن التحول الديمقراطي هو من ركائز تدعيم دولة المؤسسات ونظام الحكم المؤسس على سيادة القانون وتداول السلطة والمواطنة وحرية اختيار المواطنين لمن يحكمهم ومن يمثلهم في المجالس التشريعية والمحلية. إن التحول الديمقراطي في مرحلته الحالية وضعت لبنته الأساسية بدستور 2014، هو سبيل مصر للتقدم واستعادة مكانتها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها. إن التحول الديمقراطي هو التزام وطني وضرورة بقاء، وحتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب، وتحد حضاري نجب قبوله لتأكيد صلابة وفعالية وتفوق القيم الوطنية للمصريين.

5. والعنصر الأساس في إنجاز التحول الديمقراطي يقتضي وجود كيان رسمي يعنى بتصميم وتدبير كافة المقومات والموارد اللازمة وذلك بإنشاء منصب رسمي على مستوى عال للاهتمام بتصميم ومتابعة تنفيذ فعالياته، وذلك بأن يضم الفريق الرئاسي المعاون لرئيس الجمهورية مستشاراً أو مساعداً للرئيس لشئون التحول الديمقراطي، وإنجاز الاستحقاق الرئيس في خارطة المستقبل بالانتهاء من انتخابات مجلس النواب، ثم الشروع فوراً في انتخابات المجالس المحلية الشعبية.

6. إن زيادة وعي الجماهير بأهمية الفكرة الديمقراطية تتطلب تنظيم حملات جماهيرية مع كل طوائف الشعب لشرح مضامين الديمقراطية ومزاياها واتفاقها مع قيم وأعراف الشعب المصري الوسطي، وشرح حقوق وواجبات المواطنين في ظل الحكم الديمقراطي. كذلك يجب استثمار مواقع التواصل الاجتماعي والتطبيقات الإلكترونية في الوصول إلى الجماهير العريضة لإقناعها بمفاهيم ومزايا الديمقراطية وكسبها إلى جانب "التحول الديمقراطي."
7. ومن الضروري تهيئة المناخ السياسي بقيام الأحزاب السياسية بتوفيق أوضاعها حسب ما قضى به الدستور في المادة رقم 74 بأنه "لا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي، أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو على أساس طائفي أو جغرافي، أو ممارسة نشاط معاد لمبادئ الديمقراطية، أو سري، أو ذي طابع عسكري ،أو شبه عسكري" . كذلك تفعيل المادة رقم 73 بأن " للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة، والمواكب والتظاهرات، وجميع أشكال الاحتجاجات السلمية، غير حاملين سلاحاً من أي نوع، بإخطار على النحو الذي ينظمه القانون" . وحق الاجتماع الخاص سلمياً مكفول، دون الحاجة إلى إخطار سابق، ولا يجوز لرجال الأمن حضوره أو مراقبته، أو التنصت عليه"، ومن ثم يجب مراجعة قانون تنظيم التظاهر وإدارة حوار مجتمعي جاد حول نتائج تطبيقه حتى الآن ومعالجة ما يكون قد شاب تطبيقه من تعنت من جانب الدولة أو تجاوزات من جانب بعض المواطنين المعارضين للقانون.
8. سرعة إصدار القانون الجديد للجمعيات الأهلية بعد مناقشته والتوافق حوله في حوارات مجتمعية جادة وشاملة لكل المعنيين والمتأثرين بذلك القانون ومع التأكيد على اتفاقه مع المادة رقم 75 من الدستور، وكذا تفعيل المادتين رقم 76 ورقم 77 واللتان تنصان على إنشاء النقابات والاتحادات والنقابات المهنية وإدارتها على أساس ديمقراطي.

2014

5. التحول الديمقراطي . . سلاح الشعب ضد الإرهاب ! [2-2]

1. ذكرنا في مقال الأسبوع الماضي أن العنصر الأساس في تحريك التحول الديمقراطي هو وجود كيان رسمي يعنى بوضع الخطة الوطنية للتحول في طريق الديمقراطية وحفز المواطنين والقوى والأحزاب السياسية وكافة منظمات المجتمع المدني لدعم هذا التحول وتفعيله بالممارسة حتى تتحقق الديمقراطية وتتأكد على مستوى الوطن. والأمر المستغرب أنه ورغم الاهتمام البادي من أحاديث المسئولين بقضية "التحول الديمقراطي"، إلا أنه ومنذ استقالة حكومة د. عصام شرف في 22 نوفمبر 2011 والتي كانت تضم منصباً لنائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية والتحول الديمقراطي، خلت جميع الحكومات التي شكلت منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم من مثل ذلك المنصب. وكان الاستثناء موضع العجب هو الرئيس المعزول محمد مرسي الذي حاول أن يلتف على تعهداته وفق اتفاق "فيرمونت" مع النخبة السياسية من القوى المدنية التي دعمته ضد الفريق شفيق في مرحلة الإعادة للانتخابات الرئاسية، فاصطنع فريقاً رئاسياً ضم منصب مساعد للرئيس لشئون التحول الديمقراطي شغله الأستاذ سمير مرقص الذي استقال من المنصب بعد حوالي ثلاثة أشهر احتجاجا على تجاهل المعزول لوجوده وكذا كافة المستشارين من غير أعضاء جماعته، كذلك كانت الاستقالة بسبب إصدار المعزول الإعلان الدستوري في 21 نوفمبر 2012 دون استشارة فريقه الرئاسي.
2. ونعتقد أنه في ظل الدستور الجديد قد لا تهتم الحكومات الحزبية. التي قد تشكل بعد انتخابات مجلس النواب. بإيجاد ذلك المنصب، لذلك كان اقتراحنا أن يضم الفريق الرئاسي المعاون لرئيس الجمهورية مستشاراً أو مساعداً للرئيس لشئون التحول الديمقراطي، خاصة وقد جاء في "رؤية الرئيس السيسي" التي طرحها للشعب وقت الانتخابات الرئاسية أن الثورة قد أنعشت في شرائح المجتمع الكادحة " روح الأمل والحلم ومنحتها حق السعي لحياة كريمة قائمة على العدالة الاجتماعية

والتوزيع العادل لعوائد التنمية وثروات الوطن، في ظل حياة ديمقراطية سليمة، مؤسسة على التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات مع ضمان التوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته على الوجه الذي يكفله الدستور المصري".

ولكن ذلك التوجه نحو الديمقراطية الذي عبر عنه الرئيس لم يتم تقنينه وإعلانه للناس في شكل برنامج عمل تلتزم به الرئاسة والحكومة. حتى الآن.!

3. أما العنصر الثاني في التمكين لتحول ديمقراطي حقيقي فهو ضرورة العمل على نشر المعرفة بحقيقة النظام الديمقراطي وتوضيح المضامين الصادقة لفكرة الديمقراطية وكونها تؤسس لدولة مدنية وطنية؛ دولة تؤمن بحياة أساسها الحرية والديمقراطية واحترام كرامة الإنسان وحقوقه وتحكمها دستور ديمقراطي يوافق عليه غالبية المواطنين، ويضمن التغيير الديمقراطي من أجل إقامة وطن حر ومجتمع تسوده الحرية والقانون. دولة تؤمن بتدعيم قيم المواطنة وأن الدين لله والوطن للجميع، وتلتزم بحق المواطنين في تحسين جودة الحياة باستمرار، وضمان الحق في حياة حرة كريمة يأمن فيها المواطن على حاضره ومستقبله. كما تلتزم بتكافؤ الفرص للجميع وتضمن عدم التمييز سيادة القانون، ومن ثم فهي دولة تنطلق فيها الفرص والحريات للإبداع الإنساني في جميع المجالات.

4. إن التحول الديمقراطي المنشود هو في الأساس تحول نحو دولة تؤمن باستقلال القضاء وأن تحاكم المصريون أمام قضاتهم الطبيعيين والمساواة بين الحكام والمحكومين في الامتثال لحكمه، إلا ما تقضي القوانين بمحاكمة أعمال الإرهاب أمام القضاء العسكري. إن المصريين يصرون على إقامة مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين الشرفاء، الذين يحافظون على ثوابت الوطن ومقدساته ويحترمون دستوره وقوانينه، وهم يدركون

أن السبيل الوحيد لنهضة مصر واستعادة مكانتها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها لن يكون إلا بتدعيم دولة المؤسسات ونظام الحكم القائم على سيادة القانون وتداول السلطة، وحرية اختيار المواطنين لمن يحكمهم ومن يمثلهم في المجالس النيابية والمحلية.

5. إن الديمقراطية سوف تكون الآلية الحقيقية لإطلاق المشروع الوطني للنهضة الشاملة وتحقيق انطلاقة إنتاجية في الصناعة والزراعة والخدمات، يتحقق من خلالها للمصريين ما هم جديرون به من مستوى كريم للحياة. إن التحول الديمقراطي الذي ينتباه المصريون كأسلوب حياة سوف يمكنهم من إعادة بناء الوطن وإحداث نقلة نوعية شاملة في كافة مرافق الحياة ومجالاتها، تنتقل بهم إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية ، مع احترام وتفعيل مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية في جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، وألا ينفرد الحاكم أو السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بتلك القرارات رغماً عن إرادة المصريين أصحاب الشأن.

6. إن الشعب المصري مسئول عن حاضره ومستقبله، وعليه التمسك بحقه الدستوري في الاختيار وتقرير مسار الوطن في الاتجاه السليم الذي عبرت عنه ديباجة الدستور بأننا "نحن نؤمن بالديمقراطية طريقاً ومستقبلاً وأسلوب حياة، وبالتعددية السياسية، وبالتداول السلمي للسلطة، ونؤكد على حق الشعب في صنع مستقبله، وهو ، وحده مصدر السلطات، الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية حق لكل مواطن، ولنا ولأجيالنا القادمة. السيادة في وطن سيد . والتحول الديمقراطي ما هو إلا تفعيل تلك الكلمات الرائعة، وضرورة نقلها من حيز الكلام إلى ترجمة الدستور إلى تشريعات ونظم وإجراءات !نحن في انتظار تحرك شرائح الشعب الكادحة التي ذكرها الرئيس السيسي في رؤيته للمستقبل للعمل على وضع الدستور موضع التنفيذ. لا أكثر ولا أقل.. !

2014

مؤشرات الإرهاب الإخواني

https://youtu.be/hWzvQnvY_Lw

https://youtu.be/i8wf7wprWsc

https://youtu.be/DOppf-VDSRk

6. الاستحقاق الرابع لخارطة المستقبل.. إعادة بناء الوطن!

انتهت المرحلة الأولى لانتخابات مجلس النواب، ثم ستجرى انتخابات المرحلة الثانية، ويفوز مرشحون وتخسر آخرون، وفى غضون شهرين على الأكثر سوف يتشكل مجلس النواب الأول لمصر بعد ثورتين، إذ لا يعتبر مجلسا الشعب والشورى اللذان انتخبا فى 2011 و2012 فى عداد المجالس التشريعية الوطنية، ولم تكن لهما أى مساهمة سوى تأكيد استيلاء الجماعة الإرهابية على السلطة التشريعية لخدمة أهداف الجماعة وحلفائها من تيارات التضليل والمتاجرة بالدين!

وسوف يلى تشكيل مجلس النواب أن تتقدم الحكومة بتشكيلها وبرنامجها إلى المجلس لمحاولة الفوز بثقته، ومن ثم تصبح مؤهلة لممارسة اختصاصاتها التي نص عليها الدستور، باعتبارها هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة التي يرأسها رئيس الجمهورية، الذى هو فى ذات الوقت رئيس السلطة التنفيذية.

وبانتخاب مجلس النواب يكون قد اكتمل عقد خارطة المستقبل التي أعلنها القائد العام للقوات المسلحة الفريق عبد الفتاح السيسي يوم الثالث من يوليو 2013، يوم استجابت القوات المسلحة لمطالب أكثر من ثلاثة وثلاثين مليون مصري بعزل محمد مرسى وإلغاء حكم الجماعة الإرهابية، وبعدها تمت كتابة دستور جديد لمصر، وانتخب المشير السيسي بأغلبية ساحقة غير مسبوقة وتم تنصيبه رئيساً لمصر فى الثامن من يوليو 2014!

ومع اكتمال الاستحقاق الثالث لخارطة المستقبل، تجب ألا تغلق الملفات ويعتقد المسئولون فى الدولة وعن الدولة أنهم أنهوا المطلوب، ومن ثم تعود الحياة على ذات الوتيرة وبذات المشكلات والتحديات، بل يبقى الاستحقاق الرابع والأهم والأخطر، ذلك هو إعادة بناء الوطن على مبادئ الدستور وأسس الديمقراطية وسيادة القانون والمواطنة، من أجل تحقيق رفاهية الشعب بالتنمية الوطنية الشاملة، ورفع مستويات جودة الحياة للمصريين جميعاً، والالتزام بالعدالة الاجتماعية.

إن مصر فى حاجة إلى إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة فى استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات فى سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة فى مجتمعهم، ومن المهم أن تبنى عملية إعادة بناء الوطن على أساس تصميم استراتيجية جريئة بالمشاركة بين الحكومة ومجلس النواب، وأن تكون هذه الاستراتيجية المحور الأساسي لبرنامج الحكومة الذى ستتقدم به للمجلس لنيل ثقته.

وسيكون مطلوباً مشاركة فعالة وإيجابية فى تصميم تلك الاستراتيجية وتنفيذها من كافة مؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات، وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة فى الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على اختلافها، والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية، والمواطنين جميعاً.

وتهدف عملية إعادة بناء الوطن إلى تحقيق العدالة فى توزيع الدخول وعوائد التقدم والتنمية كي تعم المواطنين جميعاً، وتجنب تكرار مشكلات تاريخية حين تستحوذ فئة قليلة على النصيب الأكبر من الدخل الوطني والثروة فى مصر، من جانب آخر سوف يكون مطلباً رئيسياً فى السعي لإعادة بناء الوطن تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال فى حل قضايا المجتمع وبناء نهضته، وتمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها، ومشاركاتها الاقتصادية ،والسياسية، والاجتماعية.

إن إعادة بناء الوطن تستهدف إحداث نقلة نوعية شاملة فى كافة مرافق الحياة ومجالاتها، تنتقل بالمواطنين إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية والنظرة الديمقراطية، مع احترام وتفعيل مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية فى جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، كما تجب التنفيذ الصارم لمواد الحريات والحقوق التي جاءتها الدستور الجديد، وضرورة تفعيل المبادئ الأساسية التي نص عليها الإعلان

العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وضرورة مراجعة قاعدة التشريعات المصرية وتنقيتها من جميع التشريعات المقيدة للحريات والمعاكسة لروح الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك تحرير النقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل حرية تشكيل الأحزاب السياسية.

ومن أجل تحقيق تلك الاستراتيجية الوطنية لإعادة بناء الوطن يجب أن تعتمد الدولة على مفاهيم وتقنيات التخطيط الاستراتيجي ومنهجية الإدارة العلمية، التي تعتمد في الأساس على البحث الموضوعي والتحليل العلمي للأوضاع القائمة، وتحديد مصادر القوة والضعف في المجتمع، والتقييم الموضوعي لتأثير المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية على مجمل الحالة المصرية، والمصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديمقراطية، كما تعمل على حشد الموارد والإمكانيات وتوظيفها لتحقيق الأهداف المجتمعية في التغيير الديمقراطي الشامل.

كما سيكون مطلوباً تغيير الهياكل والنظم والآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعات المنظمة لكل مجالات الحياة، وإعادة هيكلة مؤسسات الإدارة العامة وأجهزة الحكم المركزية والمحلية، وتحديث الهياكل والمؤسسات والنظم والتقنيات في مجالات الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية في الزراعة، الصناعة، السياحة، الخدمات المالية، خدمات النقل، التجارة ونظم التداول، وغيرها من أنشطة الإنتاج السلعي والخدمات، وتحديث نظم وعلاقات العمل، وتأكيد الحقوق المتوازنة لأصحاب العمل والعاملين والمجتمع بأسره.

ومن المطالب الرئيسية في إعادة بناء الوطن تغيير الهياكل والنظم والآليات والمؤسسات العلمية والتعليمية والتقنية والثقافية، وتحديث تقنيات التعليم والتدريب ومنهجيات إعداد وتطوير وتنمية الموارد البشرية، والتحديث العمراني وتنمية المجتمعات الجديدة، والتوسع في استثمار مساحات متزايدة من الأرض

المصرية المتاحة وزيادة المعمور منها، وإقامة التجمعات البشرية المتكاملة، واستثمار الصحراء والتوسع في تطبيق التقنيات الجديدة في زراعة الأراضي القاحلة، وتحديث الثقافة وأنماط الحياة الفنية والأدبية والارتقاء بالذوق العام في كافة المجالات.

لقد وُصفت مصر في مراحل سابقة بأنها " دولة فاشلة" أيام حكم الجماعة الإرهابية، بسبب الفشل الذريع لذلك الحكم الفاشي في تحقيق أي إنجاز له معنى، واليوم وقد تخلص الشعب من الجماعة الإرهابية، واستكمل الشعب المصري بناء مؤسساته، تجب العمل على إخراج مصر من دائرة الدول الفاشلة كشرط محوري لإعادة بناء الوطن والتقدم في مسيرة الدول الناهضة وصولاً إلى المستوى العالمي التي هي جديرة به.

2015

لقراءة الكتاب اضغط الرابط التالي

اعادة بناء الوطن – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

7. الاستحقاق الخامس.. الانتخابات المحلية!

لا تزال خارطة المستقبل تمثل الأساس الذى تم التوافق عليه بين المصريين باعتبارها الخطة الوطنية المتكاملة للعبور بالوطن إلى مستقبل أفضل وآمن بالتنمية المستدامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وإنها ليست فقط تلك الاستحقاقات الثلاث التي حظيت بالاهتمام الرسمي والإعلامي.

فقد توافقت القوى السياسية المجتمعة يوم 3 يوليو 2013 على خارطة للمستقبل تتضمن خطوات أولية لتحقيق بناء مجتمع مصري قوى ومتماسك لا يُقصى أحداً من أبنائه وتياراته ويُنهى حالة الصراع والانقسام بحسب البيان الذى ألقاه الفريق السيسي.

واشتملت الخارطة على أمور تم تنفيذها مثل تعطيل العمل بالدستور الذى وضعته الجماعة الإرهابية، وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً مؤقتاً للبلاد، ووضع دستور جديد وافق عليه المصريون، وانتخاب رئيس للجمهورية، ويجرى الآن انتخاب مجلس النواب باعتباره، حسب القول الشائع، الاستحقاق الثالث والأخير من خارطة المستقبل!

ولقد بينت فى مقال الأسبوع الماضي أن ثمة استحقاقاً رابعاً هو إعادة بناء الوطن، واليوم نستكمل بالحديث عن أمور لم يتم إنجازها من خارطة المستقبل، واستحقاق خامس لا بد أن يلقى الاهتمام والإنجاز السريع من الدولة والدعم والمؤازرة من المواطنين، وهو تشكيل مجالس محلية مؤقتة لحين إصدار قانون جديد للإدارة المحلية ينظم شئونها على نحو جديد.

أما الأمور التي لم تتم من خارطة المستقبل فهي تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية، ذلك بأن الحكومات التي تم تشكيلها منذ 30 يونيو 2013 افتقدت صفات الكفاءة والقدرة على إنجاز ما يطمح إليه المواطنون. كذلك لم يتم وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام وتحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيادية وإعلاء المصلحة العليا للوطن، حيث

لا يزال الإعلام المصري، وخاصة الإعلام والقنوات الفضائية الخاصة، تموج بكل ما هو سلبي ومناقض لمواثيق الشرف الإعلامي في الدول الديمقراطية المتحضرة ! كذلك لم يتم اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب في مؤسسات الدولة ليكونوا شركاء في القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة، في حين تم تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية وقت الرئيس المؤقت عدلي منصور واجتمعت اللجنة مرة واحدة !

ونأتي إلى الاستحقاق الخامس لخارطة المستقبل، وهو ضرورة الإسراع بتشكيل مجالس محلية مؤقتة لضمان وجود رقابة ومساءلة شعبية على أداء المحافظين وأجهزة الإدارة المحلية بعد تفشي الإهمال وتردي الخدمات العامة، ناهيك عن توقف التنمية المحلية وتوحش الفساد ! إضافة إلى أن نظام الإدارة المحلية الحالي يركز معظم السلطات في الوزارات المركزية مع إنشاء مديريات للخدمات على المستوى المحلي لمباشرة بعض الاختصاصات في حدود ضيقة من الصلاحيات وتحت الإشراف والسيطرة والهيمنة من الوزراء المركزيين.

إن الغاية من تطوير نظام الإدارة المحلية هو التحول نحو اللامركزية لتخفيف سيطرة الحكومة المركزية على شئون المحليات التي يكون مواطنوها أعرف بمشكلاتها، مع تخويل الأجهزة الإدارية ومقدمي الخدمات بها الصلاحيات الكافية لإدارة شئونهم باستقلال يتناسب مع طبيعة الظروف المحلية التي تتباين من محافظة لأخرى ولا يستقيم معها فرض ذات النظم والإجراءات والقواعد التي تحددها الحكومة المركزية على جميع تلك المحافظات والوحدات المحلية.

كما أن إدخال درجة من التنافسية بين المحافظات والوحدات المحلية، بما يستتبع ذلك تمكينها من الأداء واتخاذ القرارات، يُعتبر حالة صحية من أجل تحسين مستوى الأداء وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

ولعلنا نتأمل الإهمال الشديد الذى لاقته محافظات صعيد مصر لسنوات طوال من جانب الدولة التي انصرفت جهودها بالأساس للمشروعات التنموية فى حضر مصر وتغافلت تماماً عن تخطيط التنمية وتوزيع مشروعاتها بعدالة بين أقاليم مصر، وكانت النتيجة تفاقم مستويات الفقر فى صعيد مصر وانتشار البطالة بين أبنائه، ومن ثم ما كان من تفجُّر حالات العنف لفترة كانت من أسوأ ما شهدت مصر فى تاريخها القريب.

وليس يخفى على أحد أن ما يبدو من هدوء وانحسار للعنف والجماعات المتشددة لا يعنى انتهاء المشكلة ما دام الفقر وسوء توزيع الثروة وانعدام تكافؤ الفرص سائداً، وما دام صعيد مصر وغيره من المحافظات سيئة الحظ بعيدة عن اهتمام الدولة. ويصدق نفس الأمر بالنسبة لسيناء بسبب الإرهاب، ما يؤدى إلى تراجع معدلات تنفيذ المشروع القومي لتنميتها .

وتتضح حالة الوحدات المحلية فى ظل المركزية الشديدة وعدم إطلاق قدراتها فى التصرف من مأساة الإسكندرية خلال أيام سوء الأحوال الجوية فى الأسبوع الأخير من أكتوبر 2015 وغرق المدينة فى مياه الأمطار ومياه البحر وعدم وجود صيانة دائمة ومستمرة للبالوعات واختفاء عربات شفط وكسح المياه، ما أدى إلى وفاة خمسة مواطنين، ودعا المحافظ إلى الاستقالة وأن تجمع الرئيس السيسي مجلس الوزراء فى اجتماع عاجل لدراسة الحالة واتخاذ قرارات بشأنها .

وكان حل المجالس المحلية بعد 25 يناير 2011 تلبية لمطالب الثورة، وحكمت محكمة القضاء الإداري فى 25 يونيو 2011 بحل جميع المجالس الشعبية المحلية وإلزام المجلس العسكري ومجلس الوزراء بإصدار قرار بحل تلك المجالس.

وبالفعل أعد مجلس الوزراء، برئاسة الدكتور عصام شرف، مشروع قانون بحل المجالس الشعبية المحلية وتشكيل مجالس محلية مؤقتة فى المحافظات من 7 إلى 15 عضواً يتألفون من أعضاء الهيئات القضائية السابقين

ومن هيئات التدريس بالجامعات والشخصيات العامة وممثل للشباب وممثلة للمرأة . وقد صدر المرسوم بقانون رقم 116 لسنة 2011 بتحديد اختصاصات المجالس الشعبية المحلية المؤقتة فى قيامها بتولي اختصاصات جميع المجالس الشعبية المحلية فى دائرة المحافظة بالنسبة للموضوعات الضرورية والعاجلة لإدارة عمليات التنمية وتلبية مطالب المواطنين طبقاً للخطة الاستثمارية للمحافظة والمشاركة المجتمعية بالإضافة إلى تحقيق سير المرافق العامة فى المحافظة بانتظام واطراد . على أن يسنمر المجلس الشعبي المحلى المؤقت المشكل وفقاً لهذا القانون لمدة سنة أو انتخاب مجالس شعبية محلية جديدة أيهما أقرب .

ولكن من أسف أن ذلك القانون تم تنفيذه فى صدد إلغاء المجالس المحلية التي كانت قائمة، ولم يتم تفعيله حتى الآن فيما يتعلق بتشكيل المجالس المؤقتة، فعسى أن يكون تشكيلها هو الاستحقاق الخامس لخارطة المستقبل !

2015

تعقيب 2024

https://youtu.be/ZqlU-r63eNE?si=0h-xtrmTVosl12tm

8. الرئيس ومسئوليات ما بعد المؤتمر !

كان نجاح المؤتمر الاقتصادي باهراً لم يتخيله أشد المتحمسين وأغلب الذين انشغلوا على مدى شهور في إعداده والدعوة إليه. وهذا النجاح يعتبر شهادة عالمية معتبرة للرئيس السيسي واعتراف من كل الأطراف التي كانت تشكك في شرعية الجمهورية الجديدة بعد 30 يونيو بأنها كانت على خطأ في تقريطها في صداقة الشعب المصري واتخاذها مواقف مناوئة لاختياره إسقاط حكم الجماعة الإرهابية والاستمرار في مساندة وتمويل جماعة الإرهاب. وكان حضور وزير الخارجية الأميركية وكلمته في المؤتمر أقرب إلى الاعتذار عن الموقف الأمريكي وطلب العفو من المصريين.

كان الحضور العربي طاغياً، وكان الحب لمصر والمصريين والثقة والاحترام لرئيسهم أكبر من أن يقاس بالإعلان عن مزيد من الدعم العربي للاقتصاد المصري، وكانت كلمات الشيخ محمد بن راشد حاكم دبي العبقري ترن في آذان الجميع " أن التاريخ يعلمنا بأن مصر عندما تكون قوية فأنها قادرة على بث الحياة في الأمة وتجديد نهضتها وقيادة مسيرتها، وأن الوقوف مع مصر الحاضر هو بث الروح في مستقبل الأمة وما نضعه في مصر اليوم هو استثمار استقرار المنطقة سنراه في الغد القريب" . ولم تكن كلمات القادة العرب الحضور أقل من كلمات الشيخ محمد بن راشد في التعبير عن حبهم لمصر وتقديرهم لوقفتها ضد الإرهاب وضرورة مساندتها والوقوف معها .

ومع السعادة الغامرة التي اجتاحت المصريين المحبين لبلدهم بالنتائج الإيجابية التي تحققت من أول الجلسة الافتتاحية لذلك المؤتمر الذي حالفه توفيق الله سبحانه وتعالي، فإن نفس الإنجاز الهائل الذي تحقق بفضل من الله يلقي على الرئيس السيسي والحكومة والشعب بمسئوليات هائلة حتى يتم تنفيذ المشروعات التي عرضت على المؤتمر، والوفاء بالالتزامات التي تم التعاقد عليها وتفعيل كل ما التزمت به الحكومة ووعدت به من تيسيرات إدارية وتشريعية ومقاومة البيروقراطية المقيتة والحاضنة للفساد المالي والإداري في

أجهزة الدولة، كما أن الشعب مطالب بالعمل والاتقان فيما يؤديه من وظائف وأعمال، وأن يعمل على استعادة قيمه الوطنية وتاريخه المشرف والثقافي في الدفاع عن مقدسات الوطن.

أما الرئيس السيسي، فله أن يهنأ بحب الشعب المصري واحترام وتقدير شعوب العالم التي تعرفت على قيادته الوطنية عن قرب في هذا المؤتمر الذي قاده باقتدار إلى نهاية موفقة. ولكن هذا الحب وذلك التقدير يفرضان على الرئيس مسئولية كبري في قيادة عملية التنمية الشاملة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

إن الرئيس مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى ببدء برنامج وطني للتحول الديمقراطي ليس فقط لأن أكثر من متحدث في المؤتمر قد ألمح إلى أهمية الالتزام بالمسار الديموقراطي، بل لأن الديمقراطية هي الأساس في نجاح كل جهود التنمية وتحقيق أهداف المواطنين التي ثاروا من أجلها مرتين، كما ذكر الرئيس في كلمته الختامية.

والمطلوب من الرئيس أن يواصل جهده في جمع الشباب حول قضايا المستقبل، وتفعيل دورهم في الحياة العامة، وتمكينهم سياسياً وعلمياً ليشاركوا في إعادة بناء الوطن.

إن الرئيس مطالب اليوم، أكثر من أي وقت قبل انعقاد المؤتمر، أن يؤكد للعالم الحقائق التي ذكرها لممثلي الدول أيام المؤتمر؛ أن مصر هي التاريخ وأصل الحضارة، وأنها أيضاً هي المستقبل بشعبها وشبابها. لقد دخل الرئيس السيسي قلوب المصريين يوم اختاروه رئيساً لهم، وهو اليوم قد احتل مكانة رفيعة في عقول من حضروا المؤتمر، وهو جدير بالوفاء بالمسئوليات التي يلقيها ذلك الحب والاحترام على كاهله.

إن الرئيس مطالب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بقيادة ثورة فكرية وسياسية لتحقيق إنجاز هائل في مجال التحول الديمقراطي لا يقل عن إنجازاته في مشروعات التنمية العملاقة التي تداعى العالم للمشاركة في تمويلها والمساهمة في تنفيذها إيمانا بقدرة المصريين على العمل والعطاء، وثقة في قدرة الرئيس

ومصداقيته في العمل لصالح شعبه. وهو مطالب بتفعيل الثورة الدينية التي دعا إليها علماء الأزهر والمصريين جميعا .

إن الرئيس السيسي هو المسئول الأول عن تحقيق المشروعات التي تم التعاقد عليها أو تم توقيع تفاهمات حول تمويلها ومساندة تنفيذها في مؤتمر شرم الشيخ. وهو الذي يتحمل مسئوليات ترجمة نتائج تلك المشروعات إلى رفع لمستويات الحياة للمصريين وتحقيق العدالة الاجتماعية وإعطاء الأمل الذي تحدث عنه سيادته في الجلسة الختامية للمؤتمر حين ذكر أن مصر في حاجة إلى 200 – 300 مليار دولار حتى تتحقق آمال المصريين في حياة سعيدة .

ومن ثم فإن الرئيس مسئول تاريخياً عن تغيير السياسات والنظم والإجراءات التي أدت إلى تراجع مصر عن مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والعلمية التي جاءت وفود اليابان وكوريا الجنوبية للتعلم من خبراتها منذ 150 سنة كما ذكر الرئيس. والرئيس هو المسئول عن اختيار القيادات التنفيذية القادرة على النهوض معه بأعباء تلك التنمية الشاملة ! ! !

إن مصر تحتاج إلى رفع أيدي الوزارات ووحدات الجهاز الإداري للدولة عن تلك المشروعات التي تجب تنفيذها بالكامل عن طريق القطاع الخاص المصري مع تحويل شركات قطاع الأعمال العام إلى قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 وتحريرها من أحكام القانون رقم 203 لسنة 1991، مع النظر في المستقبل القريب إلى إحياء فكرة إصدار قانون موحد للشركات. إن الوزارات التي شاركت بطرح مشروعات في المؤتمر الاقتصادي لها كل التقدير على ما قامت به من جهد خلاق، ولكنها تجب أن تنأى بنفسها عن الدخول في مجالات تنفيذها، فتلك مسئولية لا تتوفر في وزارات الدولة المهارات ولا الخبرات اللازمة لها، فضلاً عن القيود البيروقراطية التي تتنافى مع نظم العمل في المشروعات التنموية عامة، وخاصة في

المشروعات التي يلح الرئيس على المستثمرين في الإسراع بإنهائها حتى يشعر المصريون بعائد التنمية وجناح ثورتهم.

إن الرئيس مطالب بإبعاد وزارات الدولة وجهازها الإداري عن تعطيل مشروعات حيوية كما حدث لفشل وزارة الزراعة في تنفيذ مشروع المليون فدان حتى الآن مما استوجب إقالة وزيرها السابق في التعديل الوزاري قبل انعقاد المؤتمر الاقتصادي بأسبوع واحد ! !

2015

تعقيب 2024

https://youtu.be/8AyuM2l5250?si=DRpRIM6KR2SJbxGM

9. محاولة تقييم عادل لأداء الحكومة في عامها الأول [1-2]

مع اقتراب الحكومة من إتمام عامها الأول في عهد رئاسة الرئيس السيسي الذي بدأ في التاسع من يونيو 2014، يكون واجباً على كل المهتمين بمسيرة الوطن تقييم أداء الحكومة وبيان أوجه القوة أو الضعف فيما قامت به خلال العام المنقضي مع الأخذ في الاعتبار احتمال استمرارها حتى تشكيل مجلس النواب قبل نهاية العام الحالي بحسب تأكيد الرئيس.

ومع كل التقدير للجهد الذي يبذله رئيس الحكومة وأعضاؤها، ومع تفهمنا الكامل للظروف الصعبة التي صاحبت تشكيل الحكومة. وما تزال. منذ تفجر الإرهاب عقب التخلص من حكم الجماعة الإرهابية، وأخذاً في الاعتبار تردي الأوضاع الاقتصادية وتفاقم المشكلات الحياتية للمواطنين والانفلات السلوكي والفساد الإداري والمجتمعي وتفاقم كل تلك السلبيات أثناء ولاية مبارك، ومع تفجر الأوضاع منذ يناير 2011 وظهور القوى الظلامية الإخوانية وتمكنهم من الاستيلاء على مفاصل الدولة حتى أنقذ الله مصر من قبضتهم بنجاح ثورة الشعب في 30 يونيو وانحياز القوات المسلحة لها، فقد كانت جميع تلك الظروف السلبية والتهديدات الداخلية والخارجية تستدعي عملاً خارقاً للعادة وغير تقليدي للخروج من الهاوية التي كانت مصر على وشك الانزلاق إليها.

وقد عملت حكومة المهندس محلب جهد طاقتها لإنقاذ الوطن اقتصادياً وقبلت التحدي الذي تجنبته الحكومات السابقة باتخاذها قرارات غير مقبولة شعبيا تتمثل أساسا في تخفيض دعم الطاقة ورفع أسعار استهلاك التيار الكهربي ومحاولة خفض عجز الموازنة العامة، لدرجة أن أطلق رئيس الوزراء على حكومته تعبير "حكومة المقاتلين"!

ومع ذلك، فإنه من الواضح أن هناك أموراً كانت الحكومة جديرة بتبنيها مما كان من شأنه رفع مستوى فعالية الأداء الحكومي وما كان جديراً بتحقيقه من عائد وإنجاز.

- كان على الحكومة إعلان برنامج عملها منذ اللحظة الأولى ومكاشفة المواطنين به لتوضح للناس مجالات العمل التي تحظي بالأولوية في اهتمامها حتى يمكن الحكم على ما تحققه من إنجازات بمقارنتها بما كان مستهدفا في الخطة المعلنة للمواطنين.
- وكانت الحكومة حرية باتخاذ رؤية الرئيس السيسي للمستقبل أساساً لبرنامجها. والذي كان الرئيس قد أعلنها بعد ترشحه للرئاسة. والتي اشتملت على مقترحات للتعامل مع كافة مشكلات الوطن سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتضمنت سياسات واضحة لتطوير الصناعة والزراعة ومعالجة القضايا المرتبطة بمشكلات مياه النيل وغيرها من قضايا الوطن.
- كذلك كان مطلوباً من الحكومة إطلاق آلية حكومية منتظمة لاطلاع المواطنين على حقائق الموقف العام من النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية بالمقارنة مع الأهداف المحددة في برنامجها، الأمر الذي جعل الرئيس يتعهد بالحديث مباشرة إلى الشعب مرة كل شهر.
- أيضاً كان واجباً على الحكومة استثمار القوى المجتمعية وحشد تأثيرها إلى جانب جهود الشمية ومحاولاتها في تحقيق العدالة الاجتماعية لو أنها عملت بجدية على إثراء الحوارات المجتمعية الجادة التي تهدف في المقام الأول للتعرف على نبض القوى المجتمعية وليس محاولة تمرير قرارات أو اختيارات حكومية كما حدث في الحوار مع الأحزاب والقوى السياسية حول قوانين الانتخابات. كان من شأن ذلك الاهتمام بتنظيم الحوارات المجتمعية حول كل القضايا. المؤثرة في مسيرة الوطن. سد الفراغ الناتج عن عدم انتخاب مجلس النواب حتى الآن، وتشكيل منظومات للديموقراطية والرقابة الشعبية !!
- وعلى الرغم من تحمس الحكومة لتنفيذ مشروعات دعا الرئيس إليها مثل استصلاح أربعة ملايين فدان وإحياء مشروع توشكي، وإنشاء ما يقرب من 3400 كيلومتر من الطرق الرئيسية، فقد واجباً على الحكومة والوزارات المعنية توضيح معايير جدوى تلك المشروعات ومصادر تمويلها سواء من

الموازنة العامة أو من مصادر خارجها كالقروض وآثار ذلك على حجم الدين العام الإجمالي وأعباء خدمة القروض. كما مطلوباً توضيح آليات التنفيذ وتحديد أدوار المشاركين من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، أو المنتفعين من الشباب.

- ولعل ما يواجه تنفيذ بعض تلك المشروعات من صعوبات عدم وضوح معايير خطط تنفيذها وأساليب اختيار الجهات المستفيدة منها. مثل توزيع الأراضي المستصلحة والمستثمرين الذين يشاركون في التنفيذ .هو نتيجة لغياب الدراسات الكاملة قبل التنفيذ!
- وثمة قرارات حكومية تم اتخاذها وإعلانها من دون تفسير أو توضيح للأسباب التي كانت وراؤها، وعلى سبيل المثال قرار تأجيل إيقاف العمل بضريبة الأرباح الرأسمالية في البورصة لمدة عامين وما ذكر في وسائل الإعلام أنه صدر حفاظا على تنافسية سوق المال المصري، بينما أدى صدور ذلك القرار دون توضيح رسمي إلى إشاعة اللغط حول تعرض الحكومة لضغوط مارسها كبار المتعاملين في البورصة.
- ثم كان قرار إقالة رئيس شركة المصرية للاتصالات وحل مجلس إدارتها قبل نحو شهرين فقط على انتهاء دورته من دون توضيح مما أثار الكثير من الأقاويل حول ضغوط مارستها شركات المحمول الخاصة.
- وكان من الواجب تنظيم عملية إدلاء الوزراء والمسئولين بتصريحات تبدو للمواطنين غير قابلة للتنفيذ، والمبالغة في تصوير الأمور بصورة بعيدة عن الواقع ومن هذا القبيل تصريحات وزير التموين والتجارة بشأن القمح الذي تم توريده من الزراع. وما أثارته تلك التصريحات من ردود فعل رافضة من جانب وسائل الإعلام دون رد أو توضيح رسمي من الحكومة!

" إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ".

2015

10. إنها الحرب ضد الإرهاب!

تصاعدت في الأسابيع الأخيرة وتيرة الإرهاب الإخواني وتوابعه من جماعات منبثقة عن جماعة " إخوان الشيطان" الإرهابية. وازداد معدل استهداف المدن والمراكز التجارية والشوارع المكتظة بالمارة بقنابل الإرهابيين وعبواتهم الناسفة، ولا يكاد يمر يوم إلا ويسقط فيه عشرات من الشهداء والمصابين. والظاهرة الجديدة في تلك الحرب الإرهابية هي استهداف منشآت تجارية هي فروع لشركات عالمية. كان أحدثها انفجار قنبلتين أمام شركتين للمحمول في المطرية صباح اليوم الثلاثاء 3 مارس. بهدف دفع تلك الشركات إلى إيثار السلامة ومغادرة البلاد أو الإساءة إلى اقتصاد الوطن من خلال هز استقراره وإفشال مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي الذي تعول مصر عليه الكثير في جذب الاستثمار والتغلب على المشاكل الاقتصادية المتراكمة. وفضلاً عن ذلك تستهدف قنابل الإرهابيين منشآت عامة كان آخرها التفجير الذي وقع بالأمس أمام مبنى دار القضاء العالي.

والحال كذلك، ومع توقع تصاعد هذه العمليات القذرة مع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر الاقتصادي، فإنه لا بد من مواجهة هذه العمليات الإرهابية بإعلان حرب شاملة على مصادر الإرهاب الإخواني تبدأ الحكومة بسرعة إصدار قانون مكافحة الإرهاب مع النص فيه على أن يكون الاختصاص بنظر قضايا الإرهاب وإحالة جميع المتهمين في تلك القضايا. حتى المنظور منها أمام القضاء العادي ولم تصدر فيها أحكام. إلى القضاء العسكري.

وعلى الجانب الآخر، هناك استعدادات وآليات مطلوب تفعيلها للحد من احتمالات الأعمال الإرهابية منها إصدار الحكومة للتعليمات التالية:

1. منع انتظار السيارات قطعيا في الشوارع المزدحمة والمناطق التجارية في مختلف المدن وتشديد العقوبة على السيارات المخالفة وسحبها بأوناش شرطة المرور.

2. توجيه جميع المحافظين إلى بإعداد أماكن مؤمنة لانتظار السيارات بدون رسوم.
3. تخفيض قيمة الانتظار في الجراجات التي تديرها المحافظات (مثل جراج التحرير).
4. تشجيع وحفز المواطنين أصحاب السيارات لتركيب أجهزة إنذار في سياراتهم حتى إذا اقترب من يريد زرع قنبلة أسفل السيارة يتم تشغيل جهاز الإنذار تلقائياً.
5. إلزام الشركات والبنوك والمباني الحكومية والمنشآت العامة مثل الكباري) والجامعات والمدارس والمحلات والمطاعم وما شابهها وفي الميادين والطرقات الرئيسة (كما تفعل الدول المتقدمة لمراقبة حالات تجاوز السرعة)، بتركيب كاميرات في الأماكن التي تتيح تصوير ما قد تتعرض له تلك المنشآت من هجمات إرهابية. كما يصير إلزام كل أصحاب ومديري تلك الجهات بتعيين حراس على مدي الساعة لمراقبة الحركة في محيط الجهة والتدخل السريع المباشر أو باستدعاء الشرطة حال الاشتباه في زرع متفجرات أو أي عمل يثير الشك.
6. ربط كل الكاميرات بمراكز مراقبة تعمل على مدار الساعة لفحص أي تحركات تثير الاشتباه وإبلاغ الأجهزة المختصة في الحال لاتخاذ إجراءات التعامل الفوري مع تلك التهديد (كما هو الشأن في التعامل مع الطوارئ المبلغة عن طريق أرقام هواتف النجدة أو الأماكن المفترض أنها موصولة بالشرطة بأجهزة إنذار مثل المطافئ أو الأماكن الحيوية المفترض حمايتها ضد السرقة والحريق مثل المتاحف وأيضاً البنوك.
7. تنظيم حملات دورية ومفاجئة لفحص الكاميرات والتأكد من سلامتها وصيانتها باستمرار، وإطلاق أجهزة الإنذار على أساس تجريبي واختبار جاهزية القوات المكلفة بالحراسة أو الحماية المدنية

8. العودة إلى نظام "عسكري الدرك" في كل الأحياء بجميع المدن، وتدريبهم وتزويدهم بوسيلة اتصال للإبلاغ فوراً عن المشتبه بهم، ومن ثم تقل الفرص أمام الإرهابيين لارتكاب جرائمهم، مع تسليحهم بحيث يكونوا قادرين على الدفاع عن أنفسهم.
9. إعطاء اهتمام وحرص شديدين لمراقبة محطات وعربات المترو والسكك الحديد والعناية الفائقة بتمشيط المحطات وما حولها على مدار الساعة، وتفتيش الركاب وأمتعتهم تفتيشاً جداً مع استخدام أجهزة الكشف عن المعادن والأجسام الصلبة، مع الحفاظ باستمرار على كرامة المواطن، وعدم التركيز فقط على التأكد على حصول الراكب على تذكرة.

ومن الجدير أن نتذكر جميعاً أن الإرهاب يستفيد من ظواهر سائدة في المجتمع تساعد الإرهابيين بدون أن يطلبوا تلك المساعدة، وأهم تلك الظواهر؛ الفساد والإهمال اللذان يهيئان المناخ المناسب للعناصر الإرهابية لممارسة أعمالهم الدنيئة. وفي هذا الخصوص أرجو من الجميع حكومة وشرطة وقوات مسلحة، وفي المقدمة الشعب صاحب هذا الوطن، أن تحافظوا على مصر وأن يكونوا على حذر من التحولات في العمليات الإرهابية مع اقتراب انعقاد المؤتمر الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص العناية الفائقة بحماية المناحف وقطارات المترو والسكك الحديدية ومنشآت الكهرباء ومباني التليفزيون ومدينة الإنتاج الإعلامي، فضلاً عن الجامعات والمدارس والمؤسسات الاقتصادية، التي ستكون جميعها أهدافاً محتملة للعناصر الإرهابية. 2015

https://youtu.be/QVU8FVHWBmU?si=OsvCt-76ExGQ203q

11. أزمة التشكيل الوزاري!

يمثل موضوع تشكيل الهيكل الوزاري عنصراً رئيساً في تكوين الأسباب والعوامل التي تسمح للفساد الإداري والمالي بالاستمرار والتوسع في جهاز الدولة الإداري. وتتكرر تلك المشكلة مع كل مرة يكلف فيها رئيس مجلس الوزراء بتشكيل حكومة جديدة أو تنشأ حاجة لإجراء تعديل وزاري. والسبب في ذلك هو غياب الأسس والمعايير التي يتم في إطارها تحديد الوزارات وتعيين اختصاصاتها وعلاقاتها ببعضها البعض. ففي أحيان يتم إنشاء وزارات لم تكن موجودة، وفي أحيان أخرى تلغى وزارات قائمة، كما يتكرر ضم وزارات لبعضها أو فصل وزارات كانت منضمة في وزارة واحدة. وقد يتم تجزئة الوزارة الواحدة لتخليق أكثر من وزارة.

والملاحظ أن جميع قرارات تشكيل الوزارات وتعديلها تتم في فترة زمنية وجيزة هي الأيام القليلة التي تتاح لمن تم تكليفه بتشكيل الوزارة، ويكون عادة مضطراً إلى إنجاز التشكيلة الوزارية بأسرع وقت، ومن ثم لا تتاح له الفرصة الكافية لإجراء الدراسات وتقييم البدائل والاستقرار على التشكيل الوزاري الأفضل. وفي جميع الأحيان يتم تبرير تلك التشكيلات الوزارية وتعديلاتها وبدافع أصحابها عنها سواء كانت متجهة إلى زيادة أعداد الوزارات، أو تخفيضها، أو ضم بعضها ،أو فصلها، بأنه ذلك يجري بغرض إصلاح الجهاز الإداري للدولة وتحسين مستويات الأداء العام في الحكومة ورفع معدلات التنمية ومعالجة مشكلات تردي الخدمات وغيرها من الأوجاع الوطنية المستمرة والمتراكمة.

إن نظرة سريعة على تطور التشكيلات الوزارية في السنوات الماضية وحتى الآن تدلنا على حجم التعديلات التي جرت وتم العدول عنها أكثر من مرة، وعلى سبيل المثال كان هيكل الوزارة في نظام مبارك يضم وزارة "الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية" حلت محل وزارة "الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى" والتي كانت قد فصلت في عهد سابق إلى وزارتين تختص كل منهما بأحد المجلسين ثم

ضمنا في وزارة واحدة حتى تم إلغاؤها، وكانت وزارة الثقافة في فترة سابقة مندمجة مع وزارة الإعلام ثم انفصلتا. كما تنقلت وزارة التعاون الدولي عدة مرات بين وزارة الاقتصاد. أيام كانت هناك وزارة مستقلة بهذا الاسم. ووزارة التخطيط ثم انفكت لتصبح وزارة مستقلة. وكانت وزارة الدولة للشئون الاقتصادية في الأصل باسم وزارة التخطيط ثم ألغيت وزارة التخطيط لتأتي تلك الوزارة لتمارس ذات الاختصاصات تقريباً تحت الاسم الجديد. وكانت وزارة الدولة لشئون البيئة في الأساس هي جهاز شئون البيئة ثم أنشأت الوزارة مع استمرار الجهاز في نفس الوقت. أما وزارة الاستثمار فقد كانت تحمل اسم وزارة الدولة لشئون القطاع العام ومن قبل كانت شئون الاستثمار تحت ولاية وزارة الاقتصاد. أما وزارة التجارة والصناعة فكانت في الأساس ثلاث وزارات هي الصناعة والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية، ثم أدمجت الوزارات الثلاث في واحدة بعد سلسلة من التنقلات حين ضمت التجارة الخارجية إلى الاقتصاد والتجارة الداخلية إلى التموين مثلاً. وقصة فك وضم وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم قصة شهيرة ومتكررة، وتبعها تنقل وزارة البحث العلمي لتكون جزءاً من وزارة التعليم العالي ثم تفصل في مراحل أخرى لتصبح وزارة دولة مستقلة وتعود بعدها لتضم في وزارة التعليم العالي! وبالمثل هناك قصة وزارة السكان وانفصالها عن وزارة الصحة ثم إعادة دمجها فيها ثم فصل شئون الأسرة والسكان في وزارة دولة مستقلة ثم عودتها إلى وزارة الصحة. ولم تسلم باقي الوزارات من مثل تلك التغييرات بالدمج والفصل والاستحداث والإلغاء من دون مبررات موضوعية ولا تقييم لنتائج تلك التغييرات وما قد تكون حققته من نتائج لتحسين أداء جهاز الدولة أو ما سببته من تعقيدات وارتباك في أداء الحكومة، وما يترتب عليها من نفقات باهظة تتصل بإنشاء الوظائف وإعادة تسكين الوزارات في مبان تتطلب تجهيزات ونفقات، وتعديلات في المطبوعات وعشرات التفاصيل المكلفة من دون عائد.

وعن التشكيلات الوزارية منذ ثورتي 25 يناير و30 يونيو فلم تختلف الأمر واستمرت أعمال الفك والضم والاستحداث والإلغاء في الوزارات مستمرة، فعلى سبيل المثال ضمت وزارة التنمية الإدارية إلى وزارة التنمية المحلية ثم سلخت منها وألحقت بوزارة التخطيط والرقابة والإصلاح الإداري، وفصلت وزارة التعاون الدولي عن وزارة التخطيط لتصبح وزارة مستقلة، واستحدثت وزارة " التطوير الحضاري" للتعامل مع مشكلة العشوائيات ! ! !

إن الخطوة الأولى في تصميم التشكيل الوزاري ومن ثم بناء الجهاز الإداري للدولة هي الاتفاق على المهام الأساسية للحكومة التي تتحدد في الأمور الاستراتيجية التالية:

1. ضبط الأمن الداخلي وإشاعة الطمأنينة بين المواطنين في كافة أنحاء الوطن.
2. حماية الأمن القومي بالتركيز على المناطق الحدودية ومنع التسلل غير الشرعي على مختلف الحدود المصرية شرقاً، وغرباً، وشمالاً، وجنوبا .
3. تنمية الاقتصاد الوطني وتنشيط الطاقات الإنتاجية ورفع كفاءة الزراعة للوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي وتخفيض الاعتماد على الاستيراد، وزيادة الانتاج الصناعي ورفع مستوى جودة المنتجات الصناعية المصرية وزيادة التصدير وترشيد الاستيراد .
4. حفز السياحة الوطنية والعربية والأجنبية، وحفز تدفق الاستثمار الوطني والعربي والأجنبي، وإدارة العلاقات الاقتصادية لمصر مع دول العالم والمؤسسات المالية الدولية وفق ما تحقق الصالح الوطني وينوافق مع الأعراف والنظم والقواعد العالمية.
5. التعامل مع مشكلات موارد المياه ونقص الطاقة وتنمية موارد جديدة ومتجددة بالالتجاء إلى البحث العلمي المنظم والتقنيات الجديدة والإدارة الحكيمة لمشكلة مياه النيل.

6. رفع كفاءة خدمات التعليم والصحة وحماية البيئة وإتاحتها للمستفيدين وتطوير أنظمة تقديمها Deliveryباستثمار العلم والتقنيات الحديثة.

7. تخطيط وإدارة عملية التحول الديمقراطي وإعداد الوطن لإعادة بناء مؤسساته في إطار دستور وتشريعات تنظيم مباشرة الحقوق السياسية والانتخابات التشريعية والمحلية والرئاسية، والتشريعات المنظمة لتأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

وفي ضوء تلك المهام الاستراتيجية للحكومة، تكون المبادئ الهادية للتشكيل الحكومي الفعال على الوجه التالي:

1. إصدار قانون لتحديد الإطار التنظيمي للدولة وتعيين القواعد والمعايير والشروط التي تجب الالتزام بها حين إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة شاملاً الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة والمجالس والأجهزة المركزية وغيرها من الكيانات المختصة بتخطيط وإدارة شئن الدولة.

2. يعاد تنظيم هيكل الحكومة على أساس "قطاعات" تتوافق مع تطلعات ومجالات التنمية وهي؛

القطاعات التنموية	الوزارات التابعة للقطاع
التنمية الزراعيـــة	الزراعة، استصلاح الأراضي، الري والموارد المائية، حماية النيل وتجديد مصادر المياه.
التنمية الصناعيـــة	الصناعة، الصناعات الحرفية والتراثية، الصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، الصناعة التعدينية والاستخراجية. التدريب الصناعي ورفع الإنتاجية، إعادة التوطين الصناعي، الرقابة الصناعية، تحديث الصناعة، التدريب الصناعي، الكفاءة الانتاجية.

التنمية الاقتصادية	المالية والموازنة وإدارة الدين العام، التخطيط، التعاون الدولي، التجارة والتموين، حماية المنافسة، تنظيم البورصات المالية والسلعية. تنظيم الأسواق الداخلية وإدارة منظومات توفير السلع الأساسية، تنظيم الواردات وتنمية الصادرات وإدارة ميزان المدفوعات. شئون قطاع الأعمال العام.
التنمية الاجتماعية	إدارة شبكة الأمان الاجتماعي، التأمينات الاجتماعية، تنظيم ومساندة المنظمات والجمعيات الأهلية والحقوقية، إدارة شبكات حماية المعاقين، .
تنمية مصادر الطاقة	الكهرباء، الطاقة الشمسية والمتجددة، طاقة الرياح، البترول والغاز.
التنمية البشرية	التعليم قبل الجامعي، التعليم العالي والجامعي، محو الأمية وتعليم الكبار، التدريب الفني والمهني. التدريب التحويلي. شئون القوى العاملة، الصحة. شئون المرأة والطفل، شئون الشباب والرياضة.
التنمية السياسية	التحول الديمقراطي، تفعيل الدستور وضمان التعددية السياسية وحماية حقوق الإنسان.
التنمية الحضرية	النقل والخدمات اللوجستية، الطيران المدني والمطارات، السياحة .
التنمية التقنية	الاتصالات والمعلومات، التطوير التقني. تنمية الإبداع والابتكار.
التنمية المعرفية والعلمية	الثقافة، الآثار، البحث العلمي، شئون الإعلام، دور الكتب والوثائق وشئون التوثيق.
التنمية الأمنية والتشريعية	الدفاع، الإنتاج الحربي، الداخلية، الشئون الخارجية ،العدل. شئون التشريعية والبرلمانية، العدالة الانتقالية، العدالة الاجتماعية.

التنمية العمرانية	الإسكان والتعمير والمرافق، التطوير الحضاري والقضاء على العشوائيات، تنمية المجتمعات والمدن الجديدة، حماية وإصحاح البيئة.
التنمية المحلية	مشروعات التنمية المحلية، إدارة شئون الخدمات العامة على المستوى المحلي.
تنمية المناطق ذات الأهمية الخاصة	سيناء، النوبة، الصعيد.
التنمية الدينية	الأوقاف، شئون الأزهر، الإفتاء، مكافحة الفكر الإرهابي والتكفيري.

3. يتشكل كل "قطاع تنموي" من عدد من الوزارات والأجهزة التنفيذية يتعامل كل منها مع الملفات الحيوية والاهتمامات الاستراتيجية والتنموية التنفيذية المتناسبة مع اختصاصات كل قطاع.
4. يرأس كل قطاع تنموي أحد وزراء القطاع يتم اختياره بمعرفة المكلف بتشكيل الحكومة وتكون مهمته، إضافة إلى مهام الوزارة التي يكلف بها، أن يتسق الخطط الاستراتيجية للوزارات التي يتكون منها قطاعه ويتابع أداء كل منها ومدى تحقيق أهداف القطاع والوزارات المكونة له.
5. يراعى في تشكيل الحكومة إنشاء مناصب نواب رئيس الوزراء تختص كل منهم بتنسيق ومتابعة أداء بعض القطاعات التنموية بحسب طبيعة خبراتهما العلمية والعملية.
6. ينشأ مجلس وزراء مصغر برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية نواب رئيس المجلس والوزراء رؤساء القطاعات التنموية، وتختص بالأمور الاستراتيجية والمتابعة وتقييم الأداء الكلي على المستوى الوطني، واتخاذ القرارات الاستراتيجية بشأن تطوير وتحديث البناء المؤسسي للقطاعات.
7. يستثنى كل وزير المصالح والهيئات العامة والهيئات القومية والمجالس العليا والأجهزة المركزية والكيانات المستقلة التابعة له، وينم تعديل القوانين المنظمة لتلك الكيانات لتحقيق درجة أكبر من

اللامركزية والاستقلال المالي والإداري حيث يتفرغ الوزير للتخطيط الاستراتيجي وتدبير الموارد اللازمة والمتابعة وتقييم الأداء، وتطوير تقنيات ونظم الأداء.

8. يتم التوسع في نظام "التعهيد" Outsourcing في تقديم الخدمات العامة وتكثفي أجهزة الوزارات بتصميم معايير وشروط الجودة لتقديم الخدمات بواسطة الشركات والجهات المتعاقد معها والإشراف على مستوى كفاءة وجودة الخدمات بما تحقق رضاء المواطنين.

9. بالنسبة لوزارات الخدمات التي تمتد أنشطتها إلى المحافظات، يتم تطوير نظام الإدارة المحلية لمنح مديريات الخدمات بالمحافظات مزيداً من اللامركزية حتي يقل اعتمادها على الوزارات المركزية إلى الحد الأدنى.

2015

https://youtu.be/8rn0WTlBiz8?si=HmoPXhds8czsViVh

12. شروط الشراكة بين الشعب والرئيس لإعادة بناء مصـــر ! [1-2]

يكرر الرئيس السيسي في معظم خطاباته إلى الشعب مقولة مهمة هي أنه لن يستطيع بمفرده أن تحقق مطالب وأهداف التحول إلى المستقبل، بل ينبغي أن يشارك جميع المواطنين في تلك المهمة المقدسة ببذل الجهد والعمل والتعاون الجاد مع الرئيس ومع الدولة للوصول إلى الغايات التي ثار من أجلها المصريون في 25 يناير و30 يونيو !

وكلام الرئيس حق، ولكنه تحتاج إلى آليات لتقنين المشاركة الشعبية في تحمل المسئولية والتعبير بالأفعال .وليس بمجرد الأقوال. في إدارة التنمية الوطنية الشاملة من خلال التوافق على الرؤى السياسية والتوجهات الاقتصادية والمجتمعية، التي تقود حركة البلاد نحو المستقبل الأفضل .

وقد شهدت دول العالم النامي. وهي في سبيلها إلى التقدم والتطور الشامل. ظهور تيار من الاقتصاديين والمفكرين السياسيين والاجتماعيين يلفت النظر إلى الطاقات المعطلة في مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأهلي، ويدعو إلى أهمية إشراك تلك القطاعات المدنية والأهلية في تحمل مسئوليات التنمية خاصة في مجالات الخدمات العامة التي يثبت دائماً فشل أجهزة الدولة في تقديمها للمواطنين بكفاءة .

ويؤكد أصحاب هذا الرأي. وهم ممن يطلق عليهم أصحاب "الطريق الثالث". أن مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأهلي من الجمعيات الأهلية والاتحادات والروابط المختلفة فضلاً عن الجماهير الشعبية من ملايين المواطنين يمثلون أصحاب المصلحة الحقيقيين في المجتمع، الذين سيكون لمشاركتهم في إدارة التنمية تأثير واضح في حشد جهود وموارد وخبرات معطلة ، ولكنها ذات قدرة على العطاء والإنجاز، وتعوض ما تعاني منه المؤسسات الحكومية من افتقار إلى الموارد أو ما يشوبها من تعقيدات إدارية. وفساد. ، كما أن طاقات المجتمع المدني والقطاع الأهلي تسهم في ضبط اتجاهات القطاع الخاص وإثراء مساهماته

بالبعد المجتمعي وقيم المنفعة المشتركة والصالح العام بدلاً من التركيز فقط على دوافع الربح والمنفعة الخاصة.

إن ما يدعو إليه الرئيس السيسي من تحميل المواطنين مسئولية المشاركة في إحداث التنمية الشاملة هو من أحدث التطورات المعاصرة في مفاهيم وآليات إدارة التنمية التي تقوم على اقتناع علمي بأن التنمية الوطنية تتحقق في أعلى صورها حين تتكامل جهود أضلاع المثلث المجتمعي. الدولة شاملة القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع الأهلي حيث يدعم كل طرف جهود وموارد الطرفين الآخرين، ويعمل الجميع في إطار منظومة متكاملة ومتناسقة تتجه إلى تحقيق أعلى معدلات التنمية الوطنية الشاملة ولصالح كافة الأطراف ذات العلاقة.

ويعبر عن ذلك الاتجاه الفكري بمفهوم "الشراكة المنتجة" في إدارة عمليات التنمية حيث تهتم الدولة بعمليات التخطيط الاستراتيجي لخطط التنمية والمتابعة والتقويم والمساندة والتوجيه وتوفير الظروف المساعدة على انطلاق مشروعات التنمية وتأمين البنية الأساسية التشريعية، والإدارية، والتقنية اللازمة لنهضة تنموية كبري، بينما يتولى تنفيذ مشروعات التنمية مؤسسات القطاع الخاص والأفراد والجمعيات التعاونية وغيرها من التكوينات غير الحكومية، فضلاً عن المشاركة مع القطاع العام.

إن منهجية "الشراكة المنتجة" تتكامل مع الديمقراطية التشاركية التي تؤكد على المشاركة الواسعة للمواطنين في توجيه وإدارة النظم السياسية وعدم انفراد الحكام بالقرارات في شئون الوطن. ومن ثم تصبح إدارة مشروعات التنمية وتحديد توجهات الوطن نحو المستقبل محلاً للنقاش والحوار المجتمعي، ثم المشاركة الفاعلة في التنفيذ وتحمل المسئوليات بين الجماهير وبين الرئيس وسلطات الدولة جميعها .

وفي تلك الحال يمكن التوافق بين الجماهير والدولة على استخدام آليات السوق كأساس لتحريك الموارد، وتكريس مساهمات القطاع الخاص والقطاعات الأهلية في تنفيذ مشروعات التنمية مدفوعين

تهدف الربح والعائد الاجتماعي, وفي ذات الوقت, التأكيد على مسئولية الدولة والقطاع العام عن الإدارة الاستراتيجية للتنمية الوطنية وإرساء القواعد ووضع الضوابط وتحديد معايير تخصيص الموارد الوطنية وفق الأولويات المجتمعية ، على أساس مشاركة مؤسسات القطاع العام بتنفيذ وإدارة مشروعات التنمية ومرافقها التي تخرج عن نطاق إمكانيات وقدرات القطاعين الخاص والأهلي بالأسلوب المعروف باسم الشراكة بين القطاع العام والخاص أو PPP الذي ينظمه في مصر القانون رقم 67 لسنة 2010, وتقوم على تنفيذه الوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص بوزارة المالية.

ويتطلب تطبيق فلسفة "الشراكة المنتجة" إحداث نقلة نوعية في هيكل وأساليب عمل أجهزة الدولة، وضرورة الإعلان الواضح والصريح لخطة الدولة وأهداف التنمية الشاملة وتحديد الأولويات ومعايير التنفيذ المقبولة علمياً ووطنياً، مع توضيح مجالات إشراك قطاعات المجتمع غير الحكومية وأسس وقواعد إسناد مشروعات التنمية للقطاعات غير الحكومية وأساليب تقييم أدائها ومحاسبتها على النتائج.

كذلك ضرورة إدماج "الشراكة المنتجة" كأسلوب عمل معتمد من الدولة عند وضع خطط التنمية الوطنية الشاملة، واعتبارها من الآليات المهمة في تنفيذ برامج ومشروعات تمت دراستها وتتوفر لها مقومات الجدوى الفنية والاقتصادية، كذلك يكون تفعيل عمليات الترابط والتشابك بين أطراف "الشراكة المنتجة" لتحقيق أقصى استفادة من طاقاتها وموارد لتحقيق تأثير ملموس وسريع على طريق التنمية المتكاملة.

إن نجاح ما يدعو إليه الرئيس من إطلاق فرص المشاركة للمواطنين في مختلف مجالات العمل الإنتاجي ومشروعات التنمية الوطنية الشاملة لن يتحقق بمجرد الرسائل التي يرسلها الرئيس إلى المواطنين في خطاباته، وإنما يتوقف على اتخاذ قرار رئاسي بتوجيه دعوة صريحة كما فعل الرئيس وقت أن دعا الشعب إلى تفويضه في القضاء على الإرهاب والعنف المحتمل، فخرج الشعب بالملايين قدرهم جوجل بأكثر من ثلاثة وثلاثين مليونا يوم 26 يوليو 2013 مستجيبين للدعوة وقابلين للتفويض.

وكذلك سيفعل المصريون حين يوجه الرئيس لهم الدعوة للمشاركة في مسئولية تنمية مصر والانتقال بها المستقبل شريطة أن تكون معايير وآليات وإجراءات المشاركة واضحة وبعيدة عن مصادر الفساد والبيروقراطية المتفشية في الجهاز الإداري للدولة.

كلمة أخيرة:

وأنا أكتب هذا المقال مساء الجمعة 25 ديسمبر أعلنت أنباء إقالة محافظ الشرقية وإجراء حركة محافظين تطال ثلاثة عشر محافظاً دون أن يتكرم مسئول في الدولة لتوضيح أسباب التغيير ولا معايير اختيار المحافظين الجدد ولا أسباب إقالة أكثر من نصف عدد محافظي مصر! والحقيقة أن هذا الأسلوب لا يصلح في إنجاح دعوة الرئيس إلى المشاركة الشعبية في مسئوليات التنمية، طالما إن المواطن لا يتم إشراكه في اختيار المسئولين في محافظته، فكيف نطلب منه المشاركة فيما هو أخطر وأهم، وهو بناء الوطن؟؟

وللحديث بقية!

2015

https://youtu.be/AN3h3o8qHK4?si=e-P4nzSJn81Jcf17

13. شروط الشراكة بين الشعب والرئيس لإعادة بناء مصر (2 – 2)

أكدت ديباجة الدستور المصري «حق الشعب فى صُنع مستقبله، هو وحده مصدر السلطات، الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية حق لكل مواطن، ولنا ولأجيالنا القادمة السيادة فى وطن سيد». كما نصت المادة الرابعة من الدستور على أن «السيادة للشعب وحده، يمارسها وتحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين». كذلك نصت المادة الخامسة من الدستور على أن «يقوم النظام السياسي على أساس التعدُّدية السياسية والحزبية، والتداول السلمى للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، وذلك جميعه على الوجه المبيّن فى الدستور».

وتلك النصوص من ديباجة الدستور ومواده هي الأساس الذى يقوم عليه مفهوم «الشراكة المنتجة»، إذ لا تكون سلطة أعلى من سلطة الشعب، وما الدولة بسلطاتها الثلاث إلا مُنفّذة لإرادة الشعب وخاضعة لسلطانه!

إن الغايات المستهدَفة من انطلاق مبادرات الشراكة المنتجة هي تأكيد المشاركة المدنية عبر التأثير فى صناعة القرار الوطني وتحديد مساهمة الهيئات المدنية فى تدبير الشأن العام بشكل يضمن وجود تفاعل وتكامل مع سلطات الدولة. من ناحية أخرى تحقيق الشفافية، وتفعيل المساءلة المدنية، ثم ترسيخ الحكم الرشيد فى إدارة شئون البلاد. وسيكون للشراكة المنتجة تأثيرها فى متابعة المشاريع والقرارات من مرحلة التشخيص والتخطيط إلى التنفيذ والتتبع والتقييم، ومن ثم إعمال القيام بالمساءلة وربط المسئولية بالمحاسبة.

إن تحقيق دعوة الرئيس السيسي الشعب إلى المشاركة فى تحمُّل مسئولية صُنع المستقبل تجب أن تسبقه وتصاحبه إجراءات عملية لتفعيل الدستور وتنفيذ الالتزامات التي حددها لسلطات الدولة الثلاث: السلطة

التنفيذية، ويرأسها رئيس الجمهورية، وتضم الحكومة، والسلطة التشريعية، ويمثلها مجلس النواب، والسلطة القضائية.

ونؤكد أن الشعب لا يقتصر دوره في النظم الديمقراطية، ووفق الدستور على مجرد انتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب، حيث يمكن تشكيل الحكومة من الحزب أو الائتلاف الحزبي الحائز على أغلبية أو أكثرية مقاعد المجلس، بل إن دور الشعب الحقيقي هو المشاركة بفاعلية في وضع إطار شامل لتحقيق التطوير الحضاري والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للوطن، والرقابة على سلطات الدولة المنتخبة في تصميم البنية المؤسسية اللازمة لإعداد خطط وبرامج التطوير، وإحداث الآليات الضرورية للتنفيذ، وابتكار وسائل حفز وتحريك طوائف المجتمع جميعها للمشاركة الفاعلة الإيجابية والمنتجة من أجل تحقيق تلك الغاية وضمان استمرارية قوى الدفع من أجل التطوير المستمر والتنمية المستدامة على طريق الديمقراطية.

ومن الإجراءات التي نصّ عليها الدستور ونراها واجبة التنفيذ الفوري لإطلاق طاقات الشعب للشراكة المنتجة؛ التفعيل الجاد والحقيقي لما جاء في ديباجة الدستور من أن مصر دولة عادلة تحقق طموحات اليوم والغد للفرد، وهي دولة ديمقراطية حديثة، تؤمن بالتعدُّدية السياسية، وبالتداول السلمي للسلطة. تأكيد حق الشعب في صُنع مستقبله، وهو وحده مصدر السلطات. وتجب على سلطات الدولة جميعها أن تؤكد للمصريين بالفعل، وليس بالقول، أنها تدعم التحول الديمقراطي وتحترم الدستور والقانون.

من جانب آخر، لا بد من إدراك خطورة عدم وجود قانون يُترجم المادة الدستورية رقم 68 التي تنص على «أن المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية»، فإن

غياب مثل ذلك القانون يؤثر، لا محالة، على آمال الشعب فى التحول الديمقراطي الذى يؤسس لدولة مدنية عصرية، وتحول دون انطلاق مبادرات الشراكة المنتجة، ذلك بأن القيود على طلب المعلومات وتداولها يعوق المشاركة المجتمعية فى مناقشة التشريعات والسياسات العامة والمشروعات التي تُعلن الدولة عنها، وتحول دون الحوارات المجتمعية الجادة والفاعلة فى مناقشة القضايا العامة وإبداء الرأي بشأنها، كما يقوض فرص نمو الأحزاب ومبدأ التعددية السياسية.

كذلك تجب التفعيل الجاد والحقيقي لنصوص الدستور التي تؤكد سيادة القانون؛ وفى المقدمة منها صيانة وكفالة الدولة للحق فى التقاضي وحظر محاكمة أى شخص إلا أمام قاضيه الطبيعي، وكفالة حق الدفاع أصالة أو بالوكالة. واستقلال المحاماة وحمايتها حقوقها، ضماناً لكفالة حق الدفاع. وتأكيد أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وللمضرور إقامة الدعوى الجنائية بالطريق المباشر.

ومن أسس إطلاق طاقات الشعب للمشاركة بفاعلية فى تحقيق غايات الوطن، التطبيق الصحيح لنصوص الدستور الخاصة بحقوق الشعب فى تأسيس الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات والجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتأكيد عدم تدخُّل السلطة التنفيذية، خصوصاً الأجهزة الأمنية، فى تشكيلها أو فى أيٍّ من شئونها، والتمسُّك فى إعداد التشريعات المنظمة لها بما نصّ عليه الدستور من كفالة استقلالها وعدم جواز حل مجالس إداراتها أو فرض الحراسة عليها إلا بحكم قضائي. ومراعاة أن يكون تأسيس تلك الكيانات وفق الدستور على أساس ديمقراطي!!

كما أن حفز وتشجيع تشكيل المجالس المجتمعية هو أمر تقتضيه الشراكة المنتجة فى إدارة المدارس والمستشفيات والهيئات العامة وإحياء النص الدستوري الذى كانت المادة 27 من دستور 1971 تنص فيه

على أن يشترك المنتفعون فى إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها وفقاً للقانون، لكن للأسف فإن تلك المادة قد أُهملت تماماً خلال فترة سريان ذلك الدستور، حتى تم تعطيله، ثم إلغاؤه بصدور دستور الإخوان عام 2012 ! !

إن من أهم واجبات مجلس النواب إصدار قانون يُنظم إنشاء مجالس مجتمعية فى جميع مشروعات الخدمات ومؤسسات الإنتاج والهيئات العامة، لكى يشارك المواطنون فى إدارتها والرقابة على الأداء فيها، ومساءلة ومحاسبة القائمين على إدارتها، حسب النتائج المتحققة.

وأخيراً، فإن تشكيل المجالس المحلية سيكون أداة حاسمة لدعم الشراكة المنتجة ونشر ثقافة المشاركة المجتمعية، بفرض تمكين القوى والتيارات والأحزاب السياسية والمنظمات المدنية، من مختلف التوجهات، من خوضها والتنافس فيها بنزاهة وشفافية، ومنع وتجريم استخدام المال السياسي والرشاوى الانتخابية التي غلبت على انتخابات مجلس النواب ! !

2015

https://youtu.be/R2_Ly6HIX_Y?si=InUkaxrIb6Wt7Hsy

14. تطوير الجامعات أساس لتقدم مصر !

مرت مصر خلال سنوات ما قبل الخامس والعشرين من يناير 2011 بفترة من الجمود والانحدار طالت مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع جميعاً، وأصبح الركود وعدم الحركة عنواناً للدولة بدعوى الاستقرار، وطالت حالة الجمود الجامعات المصرية الحكومية وبدايات الجامعات الخاصة!

وعلى الرغم مما أحدثته ثورة 25 يناير من حراك وتغيرات طالت مختلف جوانب الحياة ومست كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الدولة سلباً وإيجاباً، كما كانت لها تأثيراتها على هيكل القيم الوطنية ونسق العلاقات المجتمعية، إلا أن تلك الحركة لم تصل إلى جامعات مصر بإيجابياتها، ولم تتحسن أوضاعها، بل ازدادت سوءاً ولم تنعكس عليها أهداف الثورة، ولم تستفد من الثورة العلمية والطفرات والإنجازات التقنية غير المسبوقة والثورة الهائلة فى مجالات الاتصالات والطفرات الهائلة ولا استفادت من بزوغ تقنية المعلومات بكل ما تعنيه من إمكانيات وآفاق لا محدودة.

ومن أسف فقد تعاظم تغيير نظرة المصريين إلى التعليم الجامعي من كونه مصدراً للعلم والمعرفة وتمكين الفرد من اكتساب المهارات اللازمة لمواجهة متطلبات الحياة العملية، إلى اعتباره وسيلة للحصول على شهادة تعتبر مسوغاً للتعيين فى وظيفة أو أداة للبحث عن عمل خارج البلاد. وازدادت عزلة الجامعات عن المجتمع المحلى، وتصاعدت حدة الفجوة بين ما تقدمه من مناهج ومقررات وبين ما تحتاجه مؤسسات المجتمع ومتطلبات الاحتياجات المهنية المعاصرة.

ويعتبر تدنى مستوى جودة المنظومة الوطنية للتعليم الجامعي هو أحد أبرز مظاهر عدم قدرة الجامعات الحالية على الوفاء بمسئولياتها بمستوى الجودة والجدية المأمول، فضلاً عن الفقر فى البنية البحثية والإنجازات العلمية. كما تعانى الجامعات المصرية الحكومية والخاصة من مشكلات تقلل فعالياتها وقدراتها على

المنافسة والصمود فى زمن العولمة وتقنيات المعلومات والاتصالات، أهمها الانحصار فى الحيز المحلى بدرجة واضحة وعدم انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية (الخارجية) سواء فى استقطاب الطلاب أو أعضاء هيئات التدريس أو مصادر المعرفة العلمية والتقنية، أو مصادر التمويل. كذلك البطء الشديد فى الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير نظراً لتعقد التنظيمات البيروقراطية واستطالة سلسلة المستويات ذات الصلاحية فى اتخاذ القرارات التعليمية.

كذلك تعانى الجامعات المصرية من الميل الواضح إلى التمسك فى النظم والمناهج والأساليب وتقادم تقنيات التعليم وعدم القدرة على مواكبة التقدم التقني والمعرفي وتضاؤل المشاركة فى جهود التطوير والابتكار، فضلاً عن النمطية فى التنظيمات والقواعد الحاكمة مما يفقدها فرص التميز والتنافس والتطوير المبدع باستخدام الطاقات الفكرية والعلمية المتاحة لأى منها . وأخيراً وليس آخراً، غياب نظم وآليات فعالة لتقويم أداء الجامعات سواء الحكومية أو الخاصة، حيث لا تأثير لعوامل السوق وآراء المستخدمين لخريجيها أو لمخرجاتها البحثية والمعرفية على ما يمكن أن تحصل عليه من الموارد.

كذلك تتمثل المشكلات والتهديدات الذاتية لمنظومة التعليم الجامعي فى تجمد هياكل الجامعات المصرية وأسس تنظيمها، وتضخم أعداد الطلاب والتوسع فى إنشاء الكليات دون إعداد سابق، واستمرار نظام القبول المركزي المعتمد على معيار درجات النجاح فى شهادة الثانوية العامة فقط دون اعتبار قدرات ورغبات الطلاب، وتضخم الهياكل الوظيفية لأعضاء هيئات التدريس، والانحصار فى إعدادهم داخل ذات الجامعات التي حصلوا منها على الدرجة الجامعية الأولى مما يضعف المستوى العام لقدراتهم وتحجبهم عن التعرض والاتصال بمدارس علمية وفكرية مختلفة وتحد من فرص التطوير والتجديد فى قدراتهم ومصادرهم المعرفية، وعدم تفرغ النسبة الغالبة من أعضاء هيئات التدريس للعمل الجامعي، وانصراف أغلبهم عن العمل البحثي إلا لأغراض الترقية، ثم تقليدية أعمال اختبار وتقويم الطلاب وإثقالها

بالأعداد المتزايدة منهم. كل تلك السلبيات أنتجت حالة من التدني فى التقييمات العالمية للجامعات المصرية.

وبرغم كل تلك الإشكاليات التي تعترض مسيرة الجامعات المصرية، لا تزال تتوفر فرص جيدة وإمكانيات يمكن استثمارها لإحداث نقلة نوعية فى كفاءتها وفاعليتها تتمثل فى الطلب المتزايد على التعليم الجامعي فى ضوء الزيادة المستمرة فى أعداد السكان وارتباط التعليم الجامعي فى منظومة القيم المصرية بقضية الحراك الاجتماعي والتقدم إلى مستويات أعلى، واتجاه قطاعات الأعمال لطلب نوعيات متميزة من خريجي الجامعات وارتفاع مستوى الرواتب بالنسبة لخريجي بعض التخصصات الحديثة والدارسين بلغة أجنبية. كما تتوفر إمكانيات تقنية متطورة فى مجالات المعلومات والاتصالات مما يسمح للجامعات بالأخذ بأنماط وتقنيات تعليمية متطورة، وتوفر فرص الاتصال بالعالم الخارجي والتعامل مع المؤسسات التعليمية الدولية والجامعات الأجنبية المتميزة، كما تتيح تلك التقنيات فرصاً للتوسع فى التعليم بالخروج إلى مختلف مناطق مصر باستخدام أنماط التعليم من بعد وبما تحقق مزيداً من ارتباط التعليم الجامعي بالبيئة.

ولكى تتمكن الجامعات المصرية من تعويض ما فاتها وتعيش عصر التميز والمنافسة والثورة المعرفية وتتعامل مع مفرداته واستيعاب تقنياته، فإن عليها أن تخوض عملية تغيير شامل وجذري يتعدى الشكل إلى المضمون تقوم على أساس تحديد الأهداف الاستراتيجية للتعليم الجامعي فى مصر لتكون نقطة تنطلق منها برامج تطوير الجامعات المختلفة فى ضوء الرؤية الواضحة للتحولات الجذرية المحلية والإقليمية والعالمية. ونقترح إنشاء "الهيئة الوطنية للتعليم" وهى هيئة مستقلة يصدرها قانون خاص وهى مستقلة عن الوزارات المسئولة عن شئون التعليم وتعتبر فى حكم الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية التي نص

عليها الدستور، تختص بوضع الرؤية العامة والفلسفة الوطنية للتعليم الجامعي وما قبل الجامعي والمبادئ الرئيسية التي توجه فعالياته، وأسس ومعايير قياس كفاءته وتقويم مخرجاته.

إن أساس تطوير الجامعات المصرية يتركز فى مبدأ الاستقلال الأكاديمي والإداري للجامعات، وتفعيل دور الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، مع تطوير أسلوب التمويل للجامعات الحكومية إلى نظام للدعم لسد العجز بين إيراداتها ونفقاتها وتحديد مدى يتضاءل خلاله ذلك الدعم إلى أن ينتهى، وتوحيد المجلسين الأعلى للجامعات فى مجلس واحد يضم رؤساء الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية مع اختيار رئيسه بالتناوب من بينهم وتطوير قانون موحد للجامعات تحدد المبادئ والقواعد العامة مع ترك التفصيلات للوائح داخلية تضعها كل جامعة بذاتها فى إطار القانون الموحد.

كما تجب مطالبة الجامعات كشرط لاعتمادها بضرورة تفعيل خطة للتطوير العلمي والتقني وإعادة صياغة المناهج والمقررات فى كافة البرامج والمستويات التعليمية بما يعكس التطور العلمي والقيم والاحتياجات المجتمعية ويستثمر تقنيات التعليم الأكثر تطوراً، وبما ينمى القدرات الفكرية للطلاب. كذلك تطالب كل الجامعات بتفعيل خطط لتنمية القيادات الإدارية وتدريبهم على أسس وأساليب الإدارة التعليمية الحديثة.

وسيكون ضرورياً استكمال العناصر الغائبة فى المنظومة الوطنية للتعليم الجامعي ومن أهمها تصميم خطة وطنية لتأكيد الجودة فى الجامعات وجعل الالتزام بها أولوية متقدمة، ونشر مفاهيم الجودة فى كافة المستويات والأصعدة فى مجالات المنظومة الجامعية، وتطوير نظم الاعتماد والترخيص ومنح الشهادات الدالة على التأهيل.

إن الجامعات المصرية جميعها حكومية وخاصة وأهلية فى موقف لا يرقى إلى التطورات الإقليمية والعالمية فى نظم ومسئوليات الجامعات الحديثة الآخذة المتفوقة فى مجالات التعليم والبحث العلمي والتنمية المعرفية وخدمات المجتمع، مما يجعل التطوير مسئولية مشتركة بين الدولة والمجتمع من أجل تقدم مصر.

2016

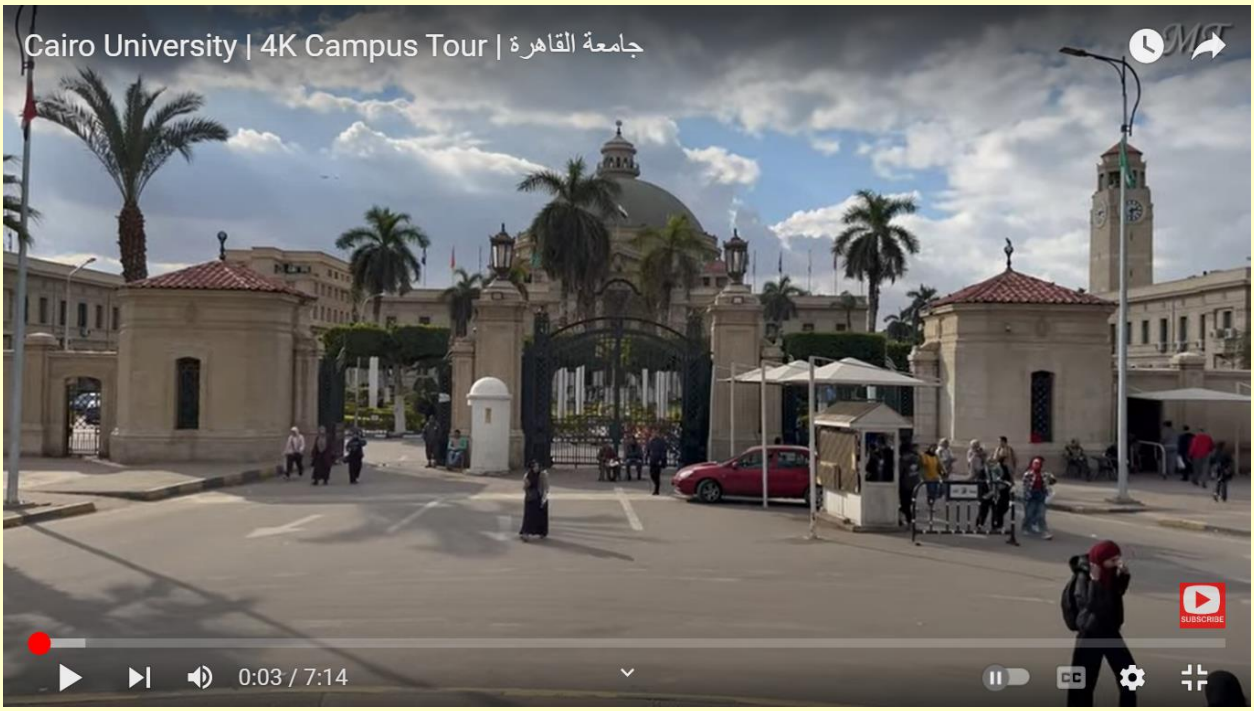

https://youtu.be/B-ph18b3X7Y?si=hqw8PC3wtLYSnmaK

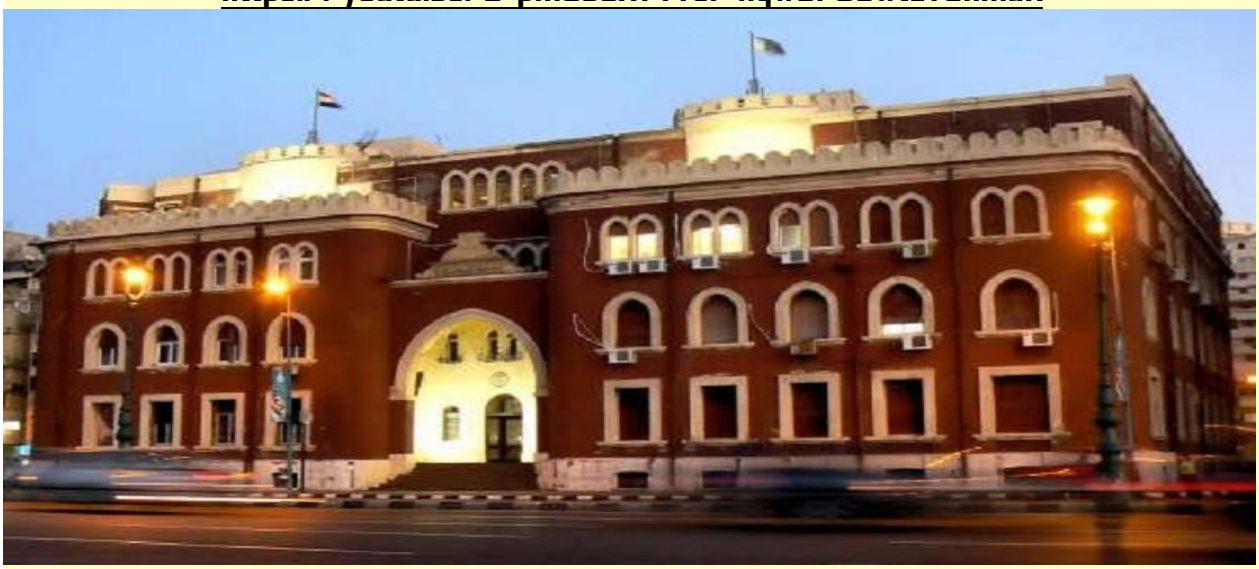

مبنى إدارة جامعة الإسكندرية

15. تعليم جامعي متجمد . . وتقرير دولي مهمل ! !

مع ازدياد الشكوى العامة من تدنى مستوى التعليم الجامعي وتجمده فى قوالب قديمة عفا عليها الزمن، نجد أن وزارة التعليم العالي والدولة عموماً تمضى على ذات النهج فى تأكيد بقاء الحال على ما هو عليه، وعلى المنضر السفر إلى أى دولة متقدمة ليحصل منها على تعليم جامعي يواكب العصر والتقنية والثورة المعرفية الهادرة فى كل مكان إلا فى المحروسة !

ولقد استشعر أحد وزراء التعليم العالي فى عام 2008 أهمية البحث لدى الخبراء فى العالم عن علاج لمشكلات وزارته، فطلب من البنك الدولي ومن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تكوين فريق من الخبراء الدوليين فى شئون التعليم وتطوير الجامعات لمراجعة «السياسات الوطنية للتعليم العالي فى مصر»، وقد حدد المسئول عن التعليم العالي المصري كما وصفه التقرير منذ البداية عدة مجالات تثير القلق وتستر عى الاهتمام فيما يتعلق بالسياسات، من بينها تساؤلات عن نقاط القوة والضعف فى نظام التعليم العالي المصري فى مقابل القدرة ومستويات الأداء الدوليين، وجودة الخريجين وصلتها بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية فى مصر، ومدى التوازن بين التعليم الجامعي والتعليم والتدريب المهنيين، وفاعلية الانتقال من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي، ودور كل من مقدمي التعليم العالي العام والخاص، ومكانة البحث العلمي فى نظام التعليم العالي، وهيكل الحوافز المالية لتحسين الأداء فى مؤسسات التعليم العالي، ومدى ملاءمة سياسات الحكومة وأنظمتها الرامية إلى تطوير التعليم العالي المصري، ومدى جودة توجيهها وفاعليتها ، وقد دعا المسئول المصري الفريق الدولي إلى التعليق بوجه عام على حالة التعليم العالي فى مصر والمسائل المتصلة بتطويره فى المستقبل .

ورغم أن كل تلك التساؤلات يعلم الإجابة الدقيقة والصريحة عنها خبراء وأساتذة الجامعات المصريون، فإنه كان لا بأس من استطلاع الخبرة الدولية وتحمل مصر جانباً من تكلفة تلك الدراسة .

وتم تشكيل الفريق وكان من أعضائه مديرة وحدة التخطيط الاستراتيجي فى وزارة التعليم العالي المصرية، التي قدمت للفريق التقرير الذى كانت قد أعدته الوحدة فى عام 2008 بعنوان: التعليم العالي فى مصر: تقرير معلومات أساسية.

وبرغم أن مصر هي التي طلبت التقرير وساهمت بتحمل جانب من تكلفته واستقبلت وفد الخبراء الدوليين فى شهر أكتوبر 2008، وتوالى أحد عشر وزيراً على وزارة التعليم العالي منذ طلب ذلك التقرير حتى اليوم، فلا يزال التقرير مهملاً فى أضابير الحكومة، وللعلم هذا التقرير موجود منذ 2010 على بوابة الإحصاءات القومية للتعليم العالي بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء على الرابط !!! http: //higheducation.idsc.gov.eg/Front/ar/publishings.aspx

ولا تزال جهود تطوير التعليم العالي والجامعات منحصرة فى محاولات كل وزير للتعليم العالي أن يُصدر قانوناً جديداً لتنظيم الجامعات، ولا تزال الجامعات والمعاهد العليا المصرية على حالها من التخلف والتقليدية والابتعاد عن أى مظاهر للتطور أو التقدم.

وقد صدر تقرير المنظمتين الدوليتين فى 2010 بعنوان "مراجعات سياسات التعليم الوطنية التعليم العالي فى مصر"، احتوى بكل الوضوح على توصيف لواقع التعليم العالي (الجامعي) والتحديات التي تواجهه وأسس ومحاور إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للتعليم العالي فى مصر. وجاء فيه: إن نظام التعليم العالي المصري لا يخدم جيداً الاحتياجات الراهنة، وإن لم تحدث إصلاح واسع النطاق فسوف تحول دون التقدم الاقتصادي والاجتماعي فى مصر، وقد أجرت الحكومة المصرية، من أجل بناء الوطن وتحديثه، إصلاحات كبرى بينما يظل نظام التعليم العالي فى حاجة إلى إعادة بناء فى هذا السياق، ولا يزال إنتاجه موجهاً إلى حد كبير نحو اقتصاديات الماضي، وتعبر توقعات المجتمع المحلى منه عن فهم لدوره عفا عليه الزمان، وثمة حتمية لإجراء إصلاح جوهري لنظام التعليم العالي المصري.

وتنشأ هذه الحتمية عن ضغوط تنشأ عن حاجة مصر إلى تحسين قدرات التنافسية فى الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، حيث تكثف بلدان أخرى استثمارات فى رأس المال البشرى وإنتاج المعرفة، وتوفير الخدمات التعليمية على النحو المناسب لعدد متزايد ومتنوع من الطلاب، والحد من الثغرات الاجتماعية الناشئة عن الاختلافات فى فرص التعليم، كما أن هناك ضرورة لتطوير التعليم العالي بسبب قلة المجالات المتاحة للطلاب وفرص الوصول إليها، ورداءة نوعية المدخلات والعمليات التعليمية، والقصور واختلالات التوازن فى نوعيات الخريجين مقارنة باحتياجات سوق العمل، وعدم كفاية تطوير القدرات البحثية الجامعية والربط مع نظم الابتكار الوطنية.

وشدد التقرير على حتمية إجراءات حاسمة لتحسين الاتساق على صعيد السياسات، والاستجابة المؤسسية، وفاعلية تكاليف النظام وبصفة خاصة، وثمة ضرورة إلى توجيه ما يتخذ من إجراءات نحو الحد من الجمود الهيكلي فى نظام التعليم العالي وتحسين التوجيه والتنسيق على الصعيد الوطني. وتوسيع نطاق الاختيارات المتاحة للطلاب، وزيادة قدرة ومرونة مؤسسات التعليم العالي فى ظل نظام أكثر تنوعاً، وتحسين توافر المعلومات لتوجيه الطلاب فى اختياراتهم، وتمويل النظام بأسلوب يتسم بمزيد من العدالة والكفاءة وبطريقة قابلة للدوام.

وكان من أهم توصيات التقرير تغيير أسلوب التنسيق المركزي كطريق وحيد لالتحاق الطلاب بالجامعات اعتماداً على مجموع الثانوية العامة، وضرورة اتباع نظم أخرى كتنظيم اختبارات تكشف عن قدرات ورغبات الطلاب، كذلك أوصى التقرير بإعادة هيكلة إشراف الدولة على الجامعات وذلك بمنح الجامعات مزيداً من الحرية والاستقلال فى إدارة شئونها وزيادة المرونة المؤسسية والقدرة على الإدارة الذاتية وإعطاء الجامعات الحكومية وضع الشركات الحكومية مع تكوين مجلس أمناء لكل جامعة له

سلطة الإشراف على شئونها الأكاديمية والتنفيذية وفقاً لرسالتها المتفق عليها ورهناً بأساليب المساءلة المناسبة.

كما اقترح التقرير

- النظر فى إنشاء مجلس أعلى أوحد للتعليم العالي يشترك فى رئاسته وزير التعليم العالي ووزارة الدولة للبحث العلمي، ويمكن أن يكون هذا المجلس هو هيئة التعليم العالي صاحبة السلطة العليا فى تخطيط وتنسيق وتقديم خدمات المعلومات للتعليم العالي فى مصر، التي تغطى كافة المؤسسات ومقدمي الخدمات التعليمية: المؤسسات الحكومية، والخاصة غير الهادفة للربح والهادفة للربح، والكليات التكنولوجية، والمؤسسات الأجنبية، والجامعة المفتوحة، وأن يضطلع المجلس الأعلى الجديد بالمسئولية عن التخطيط الاستراتيجي، وجمع المعلومات، وتحليلها، وإعداد التقارير بشأنها، وإدارة برامج التمويل، بما فيها المنح الدراسية والقروض المقدمة إلى الطلاب، وصناديق الاستثمار الاستراتيجية المتفقة مع الأولويات الوطنية، وتقديم المشورة إلى الوزير بشأن إنشاء المؤسسات وفروع المؤسسات الجديدة وطرائق التمويل المؤسسي وما يتصل بذلك من إعداد تقارير المحاسبة، وأن تدمج فى المجلس الأعلى الجديد الوظائف التي يمارسها حالياً المجلس الأعلى للجامعات، والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة، والمجلس الأعلى للكليات التكنولوجية ووظائف وزارة التعليم العالي المتعلقة بسير العمل فى المؤسسات.
- كما اقترح التقرير إصدار قانون موحد لكل الجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة والأهلية والكليات التكنولوجية، كل ذلك مع زيادة الاهتمام بجودة التعليم العالي والتوجه إلى استراتيجية للتدويل ينم بمقتضاها التفاعل الإيجابي لمؤسسات التعليم العالي المصرية مع محيطها الدولي.

2016

لقراءة التقرير اضغط الرابط

تقرير البنك الدولي عن سياسات التعليم العالي في مصر – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

دكتور هاني هلال

الذي طلب تقرير البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي

16. جودة التعليم . . التزام دستوري!

نصت المادة 19 من الدستور على أن " التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي فى التفكير، وتنمية المواهب، وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية" . والقصد من تركيز المشرع الدستوري على ضرورة التمسك بمعايير الجودة العالمية أنها شرط لتحقيق كل نتائج التعليم وإنتاج آثاره الإيجابية على المواطن والوطن.

وكانت رؤية " السيسي لمستقبل مصر" قد أكدت الاتفاق التام مع النص الدستوري المشار إليه، وأضافت: "وكذلك رفع كفاءة العملية التعليمية عن طريق مراجعة المناهج التعليمية وأساليب التعليم والوصول بها إلى المستويات العالمية، حيث إن مستوى الخدمة التعليمية المقدمة فى مصر منخفض مقارنة بمستواها فى الدول النامية الأخرى"، "مع وضع نظام علمي لتقييم العملية التعليمية وفقاً للمعايير الدولية بما يضمن الارتقاء المستمر بجودة التعليم".

وكان الهدف الرئيس من إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد أن تكون إحدى الركائز الرئيسية لخطة قومية لإصلاح التعليم فى مصر، وذلك باعتبارها «الجهة المسئولة عن نشر ثقافة الجودة فى المؤسسات التعليمية والمجتمع، وعن تنمية المعايير القومية التي تتوافق مع المعايير القياسية الدولية لإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية وتحسين جودة عملياتها ومخرجاتها على النحو الذى يؤدى إلى كسب ثقة المجتمع فيها، وزيادة قدراتها التنافسية محلياً ودولياً، حسب ما جاء فى الموقع الرسمي للهيئة على الإنترنت.

ولكن المشكلة أن منظومة التعليم فى مصر، خاصة منظومة التعليم الجامعي والعالي، قد أُسست على خلاف مفاهيم ومقومات ضمان الجودة ودون الأخذ فى الاعتبار مسألة وجود هيئة خارجية (وطنية

أو أجنبية) لتقييم الجامعات والتأكد من استيفائها الشروط والمقومات الواجب توافرها فى الجامعات الجديدة بالحصول على الاعتماد، ومن ثم تأكيد جدارتها بالاستمرار فى دورها التعليمي والبحثي والتنمية المعرفية، كل ذلك بالتوافق مع احتياجات المجتمع ومواكبة التطور العلمي والمعرفي ومستجدات تقنيات التعليم فى العالم.

ومن أسف أن جهود تطوير التعليم الجامعي والعالي فيما عدا إنشاء هيئة ضمان الجودة قد انحصرت فى مجرد إجراء تعديلات متعددة على قانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972 ثم إصدار قانون الجامعات الخاصة رقم 101 لسنة 1992 والقانون رقم 12 لسنة 2009 المتعلق بالجامعات الخاصة والأهلية، ثم محاولات متكررة لإصدار قانون جديد لم تكلل بالنجاح عبر السنوات حتى اليوم!

إن محاولات تطوير التعليم الجامعي تتطلب أكثر من مجرد إصدار قانون جديد، بل من المتعارف عليه علمياً أن تبدأ فى الأساس بتقييم شامل للمؤسسات التعليمية ونظم التعليم والبرامج الأكاديمية والمناهج والمقررات وتكوين هيئات التدريس والبحث العلمي، ومستوى كفاءة القيادات الأكاديمية والإدارية ومعايير اختيارهم، والهيكل الطلابي ومعايير قبول الطلاب وأساليب التعليم والتقويم، ثم نوعية مخرجات المنظومة الجامعية. وبعد ذلك تتم إعادة هيكلة شاملة للنظام التعليمي ومؤسساته جميعاً، بدءاً من قمة النظام ممثلاً فى وزارة التعليم العالي والمجالس العليا للجامعات وصولاً إلى الجامعات ذاتها!

ومن المهم أن يتم تطوير الجامعات المصرية للوفاء بالالتزام الدستوري فى الأساس بتضمين مفاهيم ومقومات جودة التعليم فى صلب عملية إعادة هيكلة المنظومة الجامعية. وبهذا المنطق تصبح مقومات الجودة والاعتماد مكوناً أساسياً فى المنظومة وليس إضافة لمنظومة تم تشكيلها فى غياب تلك المقومات.

وتبدو المشكلة فى الأساس أن المنظومة الجامعية تسير فى طريق منفصل عن طريق الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد التي تتحمل مسئولية نشر مفاهيم ومقومات الجودة ومطالب التأهل للاعتماد وضمان وجودها فى المنظومة الجامعية. وعلى سبيل التحديد فإن إنشاء الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية وفروعها، وتحديد أرقام المقبولين فى الجامعات ومعايير قبولهم وغيرها من القرارات المصيرية تنفرد بها وزارة التعليم العالي والمجالس العليا للجامعات ولجان القطاعات بالمجلس الأعلى للجامعات وذلك بعيداً عن التنسيق الواجب مع الهيئة المعنية بضمان جودة التعليم! ومن أسف أن هذين الطريقين لا يلتقيان!! ومن المؤكد أن تحقيق الالتزام الدستوري بمراعاة مستويات الجودة العالمية فى المنظومة المصرية للتعليم، وخاصة التعليم الجامعي، تحتم أن يلتقى الطريقان!

إن تنفيذ الالتزام الدستوري بتوفير التعليم وفق مستويات الجودة العالمية يقتضى إنشاء "هيئة وطنية للتعليم" هيئة مستقلة تنبع مجلس النواب ويصدر بها قانون خاص، وتضم خبرات علمية فى نظم وتقنيات التعليم والتربية والتنمية المعرفية، كما تضم ممثلين لأصحاب المصلحة فى التعليم من أولياء الأمور وأعضاء الهيئات التدريسية والإدارة التعليمية فى مراحل التعليم المختلفة، وكذلك ممثلين للطلاب ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، كما تضم رئيس الهيئة القومية لضمان جودة التعليم.

وتهتم الهيئة الوطنية للتعليم بوضع الرؤية العامة والفلسفة الوطنية للتعليم والمبادئ الرئيسية التي توجه فعالياته، وأسس ومعايير قياس كفاءته وتقييم مخرجاته، وتصميم الاستراتيجية الوطنية للتعليم شاملة مستوياته المتعددة (التعليم الأساسي وقبل الجامعي، والتعليم الجامعي والعالي)، ومجالاته التخصصية (تعليم عام، تعليم تقني). كذلك تهتم بوضع المعايير الرئيسية للتعليم شاملة المؤسسة التعليمية وعناصرها المختلفة، وشروط وإجراءات الترخيص بإنشاء وتشغيل المؤسسات التعليمية ومقوماتها الرئيسية، ووضع معايير وتقنيات تقييم جودة المؤسسات والبرامج والمناهج التعليمية ومخرجات المنظومة الوطنية للتعليم، وشروط

وإجراءات منح الاعتماد. على أن يتم إقرار هذه الاستراتيجية فى استفتاء شعبي حقيقي، ثم يجرى توثيقها فى مجلس النواب باعتبارها وثيقة وطنية لا يجب أن يمسها تغيير أو تعديل إلا بناء على استفتاء مماثل.

وفى ذات السياق، يصبح وجود وزارة للتعليم العالي أمراً لازماً له ويمكن إدماجها مع وزارة التربية والتعليم فى وزارة واحدة تُعنى بقضايا التعليم والتثقيف والتنمية المعرفية على المستوى الوطني والاستراتيجي، وفى هذا الإطار يتحول المجلس الأعلى للجامعات المصرية الحكومية والخاصة والأهلية، برئاسة يتداولها رؤساء الجامعات أنفسهم، إلى هيئة للتنسيق بين الجامعات وتنمية أشكال التعاون والتكامل فيما بينها، ودعم جهود تطويرها وتحقيق انطلاقها إلى المجال الدولي والمنافسة على مراكز متقدمة فى تصنيفات الجامعات الأفضل فى العالم، دون أن يكون سلطة فوق الجامعات.

ثم يكتمل مشروع تطوير المنظومة التعليمية لتفعيل الالتزام الدستوري بإصدار قانون شامل للتعليم، بناء على اقتراح الهيئة الوطنية للتعليم، يترجم مبادئ وأسس وأهداف الاستراتيجية الوطنية للتعليم وتحدد اختصاصات ومسئوليات كل من عناصر المنظومة الوطنية للتعليم، ويقنن الضوابط والمعايير التي تضمنتها وثيقة الاستراتيجية.

وإذا كانت الجامعات تفتقر إلى مقومات الجودة، فإن المعاهد العليا تمثل كارثة فى النظام التعليمي بكل المقاييس. ولك الله يا مصر

2016

17. طريق الجامعات المصرية إلى التميز والعالمية!

بعد أقل من أسبوع تستقبل جامعات مصر آلاف الطلاب فى بداية عام جامعي جديد، فهل هناك ما يبشر باختلاف هذا العام الدراسي الجديد عن الأعوام الماضية ويعطى الأمل فى مستويات أفضل من التعليم ومن ثم قدرات ومهارات أعلى للخريجين تمنحهم فرصاً أكبر فى أسواق العمل المحلية والإقليمية ولا أقول الأسواق العالمية!

- وهل نتوقع فى العام الجامعي الجديد تطويراً للبرامج الأكاديمية والتقنيات التعليمية مختلفة عما سارت عليه جامعاتنا منذ سنوات؟
- وهل تتحسن مراكز بعض جامعاتنا العتيدة فى قوائم التصنيف لأفضل الجامعات فى العالم، وذلك فضلاً عن نجاحها فى الحصول على الاعتماد لبعض كلياتها ولا أقول جميعها؟
- وهل نتوقع إسهامات بحثية وإنجازات معرفية تُمكن جامعاتنا من المساهمة بقدر معقول فى علاج بعض المشكلات الاقتصادية والمجتمعية والصحية التي تعانى منها مصر؟

وفى ضوء واقع الجامعات المصرية التي عرضنا لجوانب منه فى مقال الأسبوع الماضي، ستكون الإجابة بالنفي عن أغلب الأسئلة السابقة، ذلك أن النظام الجامعي فى مصر لا يدفع الجامعات الحكومية والخاصة إلى خوض غمار التطوير والتحديث إلا من رحم ربى!

ومن ملامح ذلك الواقع الذى تعيشه الجامعات المصرية افتقاد مقومات جودة التعليم الحقيقية وانحصارها فى استيفاءات ورقية لمطالب الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، الأمر الذى يفسر قلة عدد الكليات الجامعية التي تمكنت من الحصول على اعتماد الهيئة، واقتصار الاهتمام بقضية جودة التعليم على إنشاء مراكز ولجان للجودة دون تفعيل حقيقي وصرف مكافآت الجودة!

ومن المفترض أن تهتم الجامعات بملاحقة التطورات الحديثة فى التقنيات التعليمية، مما تجعل الجودة أمراً محتماً لا يستساغ معه ممارسة العمليات التعليمية بالأساليب التقليدية التي تفتقد عنصر الجودة بالقدر الكافي، ومع اشتداد الضغوط التنافسية وحدة الصراع بين الجامعات لاجتذاب أعضاء هيئات التدريس المتفوقين تجعل الاهتمام بالجودة من عوامل الجذب ذات التأثير الواضح، ومن أسف أن تقييد الجامعات المصرية الحكومية والخاصة على السواء بنظام مكتب التنسيق وترشيح الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة لدخول الجامعات تحسب المجموع الحاصل عليه الطالب تحرم الجامعات المصرية من التنافس وتعميق نظم الجودة لاجتذاب الطلاب الأفضل، من جانب آخر فإن ارتباط عملية الاعتماد Accreditation للجامعات تحتم عليها الالتزام بنظم ومفاهيم إدارة الجودة وتطبيقاتها فى جميع مجالات العمل التعليمي والإداري، وفى كثير من دول العالم المتقدم يتوقف حصولها على دعم مالي من الحكومة على درجة التزامها بمعايير الجودة.

ومما يساعد على إقبال الجامعات لتطبيق نظم وقواعد الجودة وضوح الأضرار الناشئة عن افتقادها، حيث يفتقد المتخرجون فيها القدرة على التنافس فى سوق العمل، إذ يبحث أصحاب الأعمال عن المتخرجين من الجامعات المشهود لها بالجودة، وبالإضافة إلى توفير مقومات جودة التعليم والحصول على الاعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد أو من منظمة دولية معتبرة ومعترف بها فى مصر، فإن جامعات مصر أمامها طريق شاق للوصول إلى التميز والعالمية، وهما شرطان أساسيان لتحقيق مراكز متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات الأفضل، وتأتى تنمية وتفعيل القدرة المؤسسية باعتبارها الخطوة الأولى لتصبح الجامعة قادرة على تقديم وتطوير الخدمات التعليمية والبحثية والمجتمعية التي قامت من أجلها بالكفاءة والتميز اللذين يتيحان لها التفوق والمنافسة على مراكز أفضل فى قوائم أفضل جامعات العالم، وتتركز مقومات القدرة المؤسسية فى وجود نظام للتخطيط الاستراتيجي بالجامعة، هيكل تنظيمي

فعال، ونظم وإجراءات عمل تستخدم التقنيات الحديثة، هيكل بشرى ينصف بالكفاءة والرغبة فى الإنجاز يضم أعضاء هيئات التدريس والهيئات المعاونة والإداريين والفنيين، فضلاً عن فاعلية المجالس الجامعية وقدرتها على الحركة والتطوير المستمر، وتكون القيادات الجامعية الفاعلة ذات الرؤية عنصراً رئيسياً فى بناء الجامعة، وتلك قضية مهمة، إذ تنفرد السلطة التنفيذية فى الدولة باختيار تلك القيادات، والمطلوب اتباع النظم والأساليب المعمول بها فى جامعات العالم المتقدم التي تقوم على أساس تشكيل لجان اختيار محايدة تفحص مؤهلات المتقدمين لشغل وظائف رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات والمراكز البحثية دون اشتراط أن يكون المتقدمون من ذات الجامعة، وتكون سلطة اختيار وكلاء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية لمجلس الجامعة، ويا حبذا لو تم تشكيل مجلس للأمناء بكل جامعة تعرض لجنة الاختيار توصياتها عليه لاتخاذ القرار، وفى غيبة تلك المجالس تعرض توصيات لجان الاختيار على السلطة التنفيذية المختصة إلى حين تطوير النظام الجامعي من أساسه!

كما يكون نجاح الجامعة فى إنجاز مهمتها بتقديم خدمة تعليمية ترتفع بقدرات ومهارات طلابها وتوفير البرامج الأكاديمية المتفوقة وأساليب وتقنيات التعليم المتميزة، والمعلمين الأكفاء ذوى المعرفة، والمساعدات المادية والتقنية الحديثة لمساندة العلمية التعليمية وبالأساس تكون المكتبات وقواعد المعلومات وبنوك المعرفة فى مقدمة الاهتمامات.

وتثير قضية نظام القبول فى الجامعات المصرية على أساس معيار وحيد هو درجة النجاح فى الثانوية العامة أمراً فى غاية الخطورة على مستقبلها وإمكانيات وصولها إلى درجات متقدمة بين جامعات العالم، إذ تكون الجامعات غير قادرة على السيطرة على مستويات كفاءة وقدرات الملتحقين بها والكليات التي يتم قبولهم بها، إن الجامعات فى العالم المتقدم تهتم بوضع سياسات واضحة لقبول الطلاب بكلياتها المختلفة تتفق ورسالتها ورؤيتها الاستراتيجية والأهداف والغايات التي تستهدفها، وتعمل على

تطبيقها وتصميم نظام لمراجعة تلك السياسات وما قد تصادفه من مشكلات فى التطبيق، أو ما قد ينشأ من متغيرات تجعل تطوير تلك السياسات لازماً، وفى ظل التوجه العولمي، وأخذاً فى الاعتبار أهمية وجود نسبة معتبرة من الطلاب من دول أخرى، تضع الجامعة نظاماً لاستقطاب الطلاب الوافدين، وتعمل على تيسير إجراءات تقدمهم واختيار الأفضل من بينهم، ويكون على الجامعة الراغبة فى التفوق العالمي الأخذ بأنماط التعليم المتجددة، ومنها التعليم من بعد والتعليم الإلكتروني، وأخيراً يكون تطوير نظم تقويم الطلاب من أساسيات زيادة الفاعلية التعليمية، وذلك بتطبيق نظام للتقويم المتكامل للطلاب لا يستند فقط إلى اختبارات نهاية الفصل الدراسي، بل يشمل كافة الفعاليات التي يشارك فيها الطلاب على مدى الفصل الدراسي، والتأكيد على ضرورة توافق أساليب التقويم مع محتويات المقررات المعلنة، التي تم تدريسها، فضلاً عن المساحة المعرفية التي يفترض أن ينميها الطلاب بجهودهم فى التعلم الذاتي.

كما يجب على الجامعات المصرية تعميق الأنشطة البحثية والمعرفية تهدف إلى استثمار طاقات أعضاء هيئة التدريس فى إجراء بحوث علمية تستهدف استكمال متطلبات تنمية المصادر المعرفية وتطوير البرامج التعليمية من جانب، والمساهمة فى تنمية المعرفة الإنسانية والوصول إلى مصاف الجامعات البحثية، وتسعى الجامعة إلى زيادة نسبة أعضاء هيئة التدريس المشاركين فى تنفيذ الخطط البحثية، وحفزهم لنشر بحوثهم العلمية فى المجلات والدوريات المتخصصة محلياً ودولياً ذات التأثير المرتفع High Impact Factor، كذلك تهتم الجامعات بتنظيم ندوات وورش عمل ومؤتمرات لمناقشة قضايا علمية ومجتمعية ذات أهمية. وتحتل الدراسات العليا مكاناً معتبراً فى الجامعات الساعية إلى التميز والتفوق العالمي فضلاً عن السبق بين الجامعات الوطنية.

تلك بعض علامات على طريق التميز الجامعي نرجو أن توفق جامعاتنا فى الأخذ بها ! !

2016

إضافة بعد نشر المقال

تطوير المنظومة الوطنية للتعليم.ppt

لمشاهدة الشرائح اضغط علامة

https://youtu.be/22twD3djU-I?si=IPbQ_BXR2aDWxNPB

18. رؤية السيسي لمستقبل مصر.. وماذا تحقق منها!

لقد تبنت الرؤية التي أعلنها الرئيس السيسي أثناء الانتخابات الرئاسية مجموعة مهمة من المبادئ التي نفتقد أكثرها حتى الآن في المشهد السياسي المصري وهي: أن الثورة مبدأ وأسلوب عمل وليست شعاراً فقط، وألا عودة للدولة الأمنية ولا قمع للحريات، ثم تأكيد الثقة بين الشعب وجيشه وقيادته وشرطته، وتحقيق تحول ديمقراطي على أرض الواقع يمثل ضماناً لمستقبل مشرق، كل ذلك مع التنفيذ الكامل والفوري لكافة الالتزامات التي وردت بمختلف أبواب الدستور خاصة سيادة القانون، وضمان الحقوق والحريات، والقضاء على الفساد، وتمكين الشباب والمرأة، وقد كان غياب تلك المبادئ في نظام ما قبل 25 يناير وأثناء حكم جماعة الإخوان الإرهابية السبب الرئيسي في انفجار الثورة مرتين في غضون عامين، ولا يزال المصريون يأملون في تحققها ليس مجرد في شكل رؤى ووثائق نظرية، ولكن بأفعال وإنجازات ملموسة على أرض الواقع!

إن الالتزام أن تكون الثورة مبدأ وأسلوب عمل يعني أن مصر تستطيع التخلص من مشاكلها المتراكمة عبر سنوات التردي والاستبداد فيما قبل 25 يناير، وأن تحقق التنمية الشاملة والمستدامة بالتخلص من السياسات العقيمة والجهاز الإداري المتيبس والمترهل الذي ينتشر الفساد في أركانه، وأن تنطلق مشروعات التنمية والتطوير والتحديث في كل مجالات الحياة المصرية مستندة إلى ثمار المعرفة والمستجدات التقنية بما يوفر الوقت والجهد والتكلفة، إن مصر تستطيع بإعمال مبدأ الثورة أسلوب عمل وحياة، أن تحقق ثورة في التعليم والبحث العلمي، وثورة في منظومة الصحة وفي أساليب توفير الخدمات العامة بطرق غير تقليدية تستثمر طاقات الكيانات غير الحكومية الخلاقة وانفتاحها على كل جديد في الإدارة وتقنية الاتصالات والمعلومات بما يكفل القضاء على فرص الفساد وتحقق الرضا المجتمعي دون إرهاق الموازنة العامة بالمزيد من الأعباء.

وبالمثل، إن تحقيق مبدأ ألا عودة للدولة الأمنية ولا قمع للحريات، تخلق فرصاً أفضل لتأكيد الثقة بين الشعب وجيشه وقيادته وشرطته، ويهيئ الوطن لطفرة ديمقراطية فى ظل التنفيذ الكامل والفوري لمقاصد الدستور وكافة الالتزامات التي وردت به، فضلاً عن حمايته والدفاع عنه.

إن مبادئ رؤية السيسي للمستقبل قد أسهمت فى تحديد ثلاثة أهداف رئيسية؛ الأول، تحقيق العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، والاستقرار الأمني، والثاني، مستقبل واعد لمصر والأجيال المقبلة فى دولة حديثة، أما الهدف الثالث فكان العودة بمصر إلى مكانتها الإقليمية والعالمية الشامخة، وواضح أن تلك الأهداف الثلاثة تلخص أحلام ثورة 20 يناير/ 30 يونيو، وتترجم بصدق كل ما يتمناه المصريون، وقد تحقق الهدف الثالث بدرجة عالية من الكفاءة والنجاح، أما الهدفان الأول والثاني فما زالا فى انتظار التفعيل الكامل.

وقد استندت رؤية السيسي إلى مجموعة من الركائز الاستراتيجية باعتبارها آليات لتحقيق الأهداف، التي تشمل ضرورة تحقيق الأمن والأمان والاستقرار السياسي فى ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحرياته، وهذا مطلب أساسي لكافة القوى السياسية والمجتمعية فى مصر، فضلاً عن أن غياب تلك الآلية يعطى الفرص للقوى الدولية للتدخل فى الشأن المصري!

من ناحية أخرى استهدفت الرؤية القضاء التدريجي على الفقر فى مصر وتحقيق تحسن سريع وملموس فى جودة الحياة لجميع المواطنين، وهذه الآلية تفتقد الزخم والقدرة العلمية والتقنية غير المتوافرة للمؤسسات الحكومية التي يعهد إليها بالتنفيذ وهى أسيرة النظم الحكومية والبالية وتدنى مستويات الكفاءة فضلاً عن النزاهة المرجوة.

ومن أسف أن الدولة لا تبدو منفعلة بقضية التحول الديمقراطي القائم على احترام التعددية السياسية والحزبية وتداول السلطة واحترام الحقوق والحريات، وذلك كما جاء فى الركائز الاستراتيجية لرؤية مستقبل مصر، ولا تزال الإرادة السياسية فى ظني منشغلة عن هذه الركيزة.

أما مسألة استحداث خريطة إدارية واستثمارية جديدة لمصر، تستفيد من كامل مساحتها وطاقتها وتستهدف التنمية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق طفرة صناعية وزراعية تستحقها مصر كما جاء ضمن الركائز الاستراتيجية للرؤية فلا تزال تتمثل فى مشروعات يقوم على تخطيطها والإشراف على تنفيذها الهيئة الهندسية بالقوات المسلحة دون إطار تخطيطي متكامل معلن حتى يكون محلاً للحوار والنقاش من جانب العلماء والخبراء المتخصصين ومن القوى السياسية والمجتمعية، وذلك على الرغم من أن رؤية السيسي حرصت على أن تكون التفاصيل الدقيقة للمشاريع هي مسئولية الجهات التنفيذية المعنية تحت قيادة ومسئولية الرئيس، الذى أعلن التزامه بمشاركة مجتمعية واسعة النطاق فى اتخاذ القرارات وبتحقيق النتائج الإيجابية تدريجياً أثناء فترة ولايته.

وقد تضمنت الرؤية الرئاسية الاهتمام الجاد بالتنمية البشرية، والاستغلال الأمثل لكل موارد مصر، والتوصل إلى حلول جذرية ونهائية للتنمية فى مجالي الطاقة والمياه، وأن يتم إصلاح مؤسسي شامل للجهاز الإداري للدولة، من ناحية أخرى اهتمت الرؤية الرئاسية بتبني السياسات الاقتصادية السليمة لتحقيق النمو والتشغيل والتوزيع، ثم الحفاظ على البيئة.

وقد يتساءل البعض عن معنى الإصرار على تفعيل رؤية الرئيس لمستقبل مصر التي تعود إلى عام 2014 قبل انتخابه رئيساً، فى حين أنه أطلق فى فبراير 2016 رؤية جديدة لمصر 2030 ؟

والإجابة تكمن فى الفروق الجوهرية التي تميز رؤية الرئيس عام 2014 التي حددت مبادئ وأهدافاً سياسية مهمة ومرتكزات استراتيجية تعد بمعالجات غير تقليدية لمشكلات الوطن جاءت رؤية الحكومة وهى خالية منها عام 2016 !

ولعلنا نسترجع بعضاً مما كتبه الرئيس السيسي عن رؤيته لمستقبل مصر وهو يتأهل لخوض انتخابات الرئاسة فى 2014 .

"فى عهد جديد ينتظر مصر ومستقبل أفضل يتوقعه المصريون يصبح من حق المواطن المصري أن يطمئن تماماً إلى سيادة مبدأ المساواة والمواطنة، فيضمن حياد مؤسسات الدولة كلها، وحرصها على الفصل بين الدولة والنظام السياسي الحاكم رئيساً وحكومة وأحزاباً، بحيث تقدم الدولة خدماتها لجميع المواطنين على أساس العدالة والمساواة الكاملة بينهم بصرف النظر عن انتمائهم السياسي أو عقيدتهم الدينية أو غير ذلك من الفروق الطبيعية بين الأفراد .

فى هذا العهد الجديد لا بد أن تنطلق عملية جادة لإعادة بناء مصر ومراجعة طريقة حكمها وأسلوب إدارتها والعمل على إصلاح المؤسسات العامة بعد أن أصابها الترهل والرتابة، كي تستعيد كفاءتها وتقوم بتطوير أجهزتها الإدارية وتحديثها حتى تصبح قادرة على القيام بمسئولية النهوض بمصر الحديثة، وهو ما يتطلب إصلاحات جذرية لكنها ضرورية لا مفر منها الآن بعد أن أعلن الشعب المصري رفضه لسياسة المسكنات، وترحيل المشاكل التي طالما عانى منها على مدار عدة عقود، كما أنه يرفض هيمنة أى فصيل حزبي على أجهزة الدولة ومؤسساتها للسيطرة عليها، فمصر للجميع دون أى إقصاء أو استبعاد أو تهميش أو تمييز، إن عملية إعادة البناء ومسيرة الإصلاح تتطلب منا الصبر والتحدي فلم يعد أمامنا بديل بعد أن قرر الشعب المصري عبر ثورتيه تصميمه على بناء مصر التي تليق به وبتاريخه" .

وهذا سر الإصرار على تفعيل تلك الرؤية ! !

2016

بعض الموضوعات تحققت ،

مثل العاصمة الإدارية الجديدة، ولكن المشكلة الأساسية كانت

، وما تزال ، غياب تحديد علمي للأولويات ! ! ! !

19. مجلس النواب وقضايا تفعيل وحماية الدستور!

من أسف، أن دستور ثورتي 25 يناير / 30 يونيو لم تحظ بالاهتمام الكافي من الأحزاب والقوى السياسية، حيث لم تنشط تلك الكيانات فى دراسة وتحليل الدستور والدعوة إلى تفعيله بما يحقق مقاصده، ولم نلحظ أن الدستور الجديد قد أثار اهتمامها سواء على مستوى القيادات أو المرشحين عن تلك الكيانات أو أصحاب القوائم الانتخابية، الذين تسابقوا للحصول على مقاعد مجلس النواب، ولم نجد لا فى برامج الأحزاب ولا المرشحين ولا أصحاب القوائم، إن كان ثمة برامج أصلاً، ذكراً للدستور!

وتتمثل الطامة الكبرى فى إهمال الدولة للدستور الجديد وعدم الاحتفاء به كأساس لتوجيه العمل الوطني ودفع المسيرة إلى المستقبل، فلا مجلس الوزراء اهتم بالإعلان عن الخطط والإجراءات لتنفيذ مجموعة الالتزامات التي حملها الدستور للدولة، ولا انعكست تلك الالتزامات العديدة على خطط وبرامج عمل الوزارات المعنية التي ذكرها الدستور تحديداً، مثل وزارات التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والصحة والإسكان، التي ألزمها الدستور بواجبات محددة!

وليس هذا النقد موجهاً إلى حكومة م. شريف إسماعيل فقط، ولكنه يشمل كل الحكومات التي تولت مسئولية الحكم بعد نفاذ الدستور!

كذلك يصبح موقف مجلس النواب غريباً من الدستور الذى نص على مهامه وصلاحياته، لدرجة أن بعض المطالبين بتعديل الدستور قبل أن يتم تطبيقه يرون أن الدستور قد توسع فى تحديد صلاحيات مجلس النواب على حساب صلاحيات رئيس الجمهورية، وهذا افتراء على الدستور ومحاولة للتزلف إلى رئيس الجمهورية، فعلى مدى ما يزيد على الشهرين منذ بدأت جلسات المجلس فى العاشر من يناير الماضي حتى اليوم الخامس عشر من مارس 2016، لم يناقش المجلس خطة عمله فى تفعيل الدستور، بدءاً من الوفاء بإصدار التشريعات التي ألزمه بها، ومن بينها المادة 239 ونصها "يصدر مجلس النواب قانوناً بتنظيم قواعد

ندب القضاة وأعضاء الجهات والهيئات القضائية، بما يضمن إلغاء الندب الكلى والجزئي لغير الجهات القضائية واللجان ذات الاختصاص القضائي أو لإدارة شئون العدالة أو الإشراف على الانتخابات، وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور، وكذلك المادة 235 وقد ألزمت المجلس أن يصدر فى أول دور انعقاد له بعد العمل بهذا الدستور قانوناً لتنظيم بناء وترميم الكنائس، بما يكفل حرية ممارسة المسيحيين لشعائرهم الدينية، وأيضاً المادة 241 وقد نصت على أن يلتزم مجلس النواب فى أول دور انعقاد له بعد نفاذ هذا الدستور بإصدار قانون للعدالة الانتقالية يكفل كشف الحقيقة، والمحاسبة، واقتراح أطر المصالحة الوطنية، وتعويض الضحايا، وذلك وفقاً للمعايير الدولية" .

وعلى حين حصل أعضاء مجلس النواب على إجازة بعد الانتهاء من إقرار اللائحة الداخلية، من يوم التاسع من مارس حتى السابع والعشرين من نفس الشهر، بما يعنى أنه خلال ثمانية وسبعين يوماً عمل فيها البرلمان واحداً وعشرين يوماً، بينما تعطل المجلس سبعة وخمسين يوماً، أى إن أعضاء المجلس حصلوا على ما يقرب من شهرين إجازات، لم يقدموا للشعب أى إنجاز يستحقون عليه ما يتقاضونه من رواتب ومكافآت!

وسوف ينشغل المجلس بعد عودته للانعقاد ببيان الحكومة الذى سيقدمه رئيس مجلس الوزراء، والمفروض أن يصل فيه المجلس إلى قرار بمنح الحكومة الثقة خلال ثلاثين يوماً على الأكثر، وفى حالة حجب الثقة عن الحكومة سينشغل المجلس بترشيح من يكلفه رئيس الجمهورية بتشكيل حكومة جديدة خلال ثلاثين يوماً أخرى وتلقى بيان تلك الحكومة، وذلك تنفيذاً للمادة 146 من الدستور، وما قد يترتب على فشل المكلف بتشكيل الحكومة مرة أخرى من إجراءات حل المجلس!!

والعبرة المستفادة من عرض هذه التواريخ أن مجلس النواب الموقر غير مدرك لمسئولياته التي نصت عليها المادة 101 من الدستور، كونه يتولى سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية،

وذلك كله على النحو المبين فى الدستور، إن تفعيل الدستور هو شرط أساسي لكى يستطيع المجلس القيام بمهامه ومباشرة صلاحياته!

إن تفعيل الدستور يتطلب ثورة مكملة، ثورة تشريعية شاملة، تستمد أهميتها من أنها ستكون أساساً، فى حال تمت بالكفاءة القصوى وبالتجرد الوطني الذى لا ينحاز سوى للمصالح الوطنية العليا، لانطلاق الوطن نحو مسيرة جادة للتنمية الوطنية الشاملة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وهى الأهداف التي قامت من أجلها ثورتا 25 يناير /30 يونيو.

والإشكالية هنا أن إتمام تلك الثورة التشريعية يستلزم تفكيراً غير تقليدي، حيث إن مسئوليتها إنما تقع على مجلس النواب بالدرجة الأولى، وتشاركه السلطة التنفيذية، ممثلة فى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، مسئولية اقتراح القوانين، والحال كذلك، فإن القيام بتلك المهمة الوطنية يتطلب أن تبادر اللجنة الدستورية والتشريعية بمجلس النواب بإعداد الأجندة التشريعية اللازمة للوفاء بكل متطلبات تفعيل الدستور، وحين تتم إجازة القوانين المقترحة من المجلس تحال إلى رئيس الجمهورية لإصدارها، ولا يمنع تطبيق هذا الاقتراح رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وأعضاء مجلس النواب من اقتراح القوانين فى الموضوعات التي تخرج عن دائرة الأجندة التشريعية لترجمة نصوص الدستور إلى تشريعات نافذة.

كلمة أخيرة: إن من المقومات المهمة فى تأسيس دولة الدستور، أن تفصح الدولة عن كيفية وفائها بالتزاماتها التي نص عليها الدستور، وأن تلتزم السلطات التنفيذية، والقضائية، والتشريعية فى جميع أعمالها وتصرفاتها وقراراتها بأحكام الدستور، وذلك حيال المواطنين والوافدين إلى الوطن، وفى علاقتها بين بعضها البعض.

لذا أرجو أن يراقب مجلس النواب أداء أعضائه وأداء الحكومة وأعضائها ووسائل الإعلام، فيما يصدر عن الجميع من تقليل لشأن الدستور أو محاولة تعطيل مقاصده، وذلك انطلاقاً من مسئوليته عن تفعيل

وحماية الدستور وحمايته ضد محاولات الالتفاف والتنصل من مبادئه والوفاء بالحريات والحقوق والواجبات العامة التي نص عليها .

مع مرور الوقت يزداد القلق العام من حالة التجميد التي أصابت الدستور منذ أقره المصريون بنسبة 98% من الذين أدلوا بأصواتهم فى استفتاء عام وأصبح نافذاً منذ إعلان نتيجته فى 18 يناير 2014، ورغم أن الدستور قد فرض التزامات محددة على سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، فإن عناية الدولة والمجتمع بوضعه موضع التنفيذ لا تزال غير واردة، خاصة على مستوى الحكومة ووزاراتها المختلفة، وقد أثار هذا التجاهل للدستور مجموعات من المواطنين لتحريك قوى الضغط السياسي والشعبي من أجل تفعيل الدستور وحمايته من الإهمال والتجميد ومن محاولات تشويه مقاصده والدعوات غير المبررة لتعديله تحقيقاً لأغراض لا تتفق ومصلحة الوطن فى هذا الوقت على الأقل الذى لم يشهد أى محاولة جادة لتنفيذ مواد الدستور .

ومن الأمثلة الصارخة على تجاهل الدستور والقانون عمداً أو سهواً ذلك القرار الذى أصدره وزير التعليم العالي السابق أ . د . السيد عبدالخالق برقم 2665 فى أول أغسطس 2015 بشأن تشكيل اللجنة المختصة بترشيح رؤساء الجامعات وعمداء الكليات والمعاهد، وتنظيم عملها وإجراءات وشروط الترشح، فقد جاءت المادة الرابعة من ذلك القرار محددة لشروط الترشح لمنصبي رئيس الجامعة أو عميد لكلية أو لمعهد، ومن بينها نص صادم ومخالف للدستور والقانون الذى أقسم الوزير الذى أصدره على احترامهما ! ! فقد جاء الشرط الرابع والمجافي للدستور والقانون "ألا يكون المرشح متولياً أى منصب حزبي وقت الترشح وطيلة مدة توليه المنصب" ! ! ومحل المخالفة الدستورية والقانونية فى هذا الشرط، أن الدستور قد نص فى المادة رقم 74 الواردة ضمن الباب الثالث الخاص بالحقوق والحريات والواجبات العامة، على أن "للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية، بإخطار ينظمه القانون، ولا يجوز مباشرة

أى نشاط سياسي، أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو على أساس طائفي أو جغرافي، أو ممارسة نشاط معاد لمبادئ الديمقراطية، أو سرى، أو ذي طابع عسكري ،أو شبه عسكري، ولا يجوز حل الأحزاب إلا بحكم قضائي" .

كما نصت المادة رقم 92 من الدستور على أن " الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلاً ولا انتقاصاً، ولا يجوز لأى قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها" ! ! فما بالنا بقرار وزاري وليس قانوناً يعطل حق وحرية المواطن الذى يترشح ليكون رئيساً لجامعة أو عميداً لكلية أو لمعهد فى الانتماء إلى حزب أو أن يتولى منصباً قيادياً فى حزب شرعي قانونى !

ونزيد القارئ الحريص على دستور وطنه من الشعر بيتاً، بأن قرار وزير التعليم العالي السابق تخالف المادة السادسة من قانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 1977 والمعدل بالقانون رقم 12 لسنة 2011 برغم أنه كان ولا يزال أستاذاً للقانون، والذى لا يزال وزير التعليم العالي الحالي يعمل بمقتضاه، وهو أستاذ للهندسة، إذ تنص تلك المادة من قانون الأحزاب على أنه يشترط فيمن ينتمى لعضوية أى حزب سياسي أن يكون مصرياً، فإذا كان متجنساً وجب أن يكون قد مضى على تجنسه عشر سنوات على الأقل، ومع ذلك يشترط فيمن يشترك فى تأسيس الحزب أو يتولى منصباً قيادياً فيه أن يكون من أب مصري أن يكون متمتعاً بحقوقه السياسية كاملة وألا يكون من أعضاء الهيئات القضائية أو من ضباط أو أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو من أعضاء الرقابة الإدارية أو المخابرات العامة أو من أعضاء السلك السياسي أو القنصلي أو النجار، أى إن أساتذة الجامعات ليسوا من الفئات المحظور عليها المشاركة فى تأسيس أحزاب أو تولى مناصب قيادية فيها .

إذن الحظر على حرية وحق من يرشح لرئاسة جامعة أو عمادة كلية أو معهد بألا يكون متولياً أى منصب حزبي وقت الترشح وطيلة مدة توليه المنصب، والوارد فى قرار وزير التعليم العالي الأسبق أستاذ القانون، هو حظر غير قانونى لمخالفته قانون الأحزاب السياسية، فضلاً عن أنه حظر غير دستوري ! !

إن تفعيل الدستور واجب وطني تحتم على الدولة المسارعة إلى تنفيذه، وذلك من خلال توجه مجلس الوزراء بالأساس، وكذلك رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب إلى التقدم بمشروعات قوانين تترجم ما تضمنه الدستور من نصوص إلى قوانين نافذة ونظم وإجراءات تفصِّل وتنظم قواعد العمل فى كل المجالات التي تعامل معها الدستور.

ونرى ضرورة تعديل ذلك القرار المجحف بحرية وحق فئة من المواطنين الراغبين فى خدمة وطنهم بالسعي إلى تولى مناصب رئاسة الجامعات وعمادة الكليات والمعاهد، والالتزام الكامل بنصوص الدستور والقانون.

من ناحية أخرى، نرى أن تقييد حرية الجامعات وكلياتها ومعاهدها فى اختيار رؤسائها وعمدائها مخالف لنص دستوري مهم يجب على الدولة الالتزام به، وهى المادة رقم 21 الواردة فى الفصل الأول من الباب الثاني الخاص بالمقومات الاجتماعية للمجتمع، التي تنص على أن " تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته فى جامعات الدولة ومعاهدها ، وفقاً للقانون، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن 2% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وتعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التي لا تستهدف الربح، وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم فى الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية،

وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية".

ومن الأمور البديهية أن النص الدستوري القاضي بأن تكفل الدولة استقلال الجامعات لا يتحقق مع حرمان أعضاء هيئات التدريس من اختيار رؤساء جامعاتهم وعمداء كلياتهم ومعاهدهم وفقاً لنظمها الخاصة وفى ظل تدخل واضح لأجهزة السلطة التنفيذية وخاصة أجهزتها الأمنية ! !

إن المطلوب التزام جميع السلطات والمؤسسات فى الدولة باستيعاب الدستور ومقاصده وتبين فلسفته، ثم ترجمة مواده إلى تشريعات أو قرارات ونظم جديدة، ومراجعة التشريعات والنظم القائمة وتعديلها أو إلغائها بما يتوافق مع مقاصد الدستور، ومتابعة التزام سلطات الدولة كل فيما تختصها بتنفيذ ما تحقق مقاصد الدستور.

يا سادة هلا قرأتم الدستور الذى أقسمتم على احترامه

قبل إصدار قرارات تخالفه وتفرغه من مضامينه ؟ !

2016

https://youtu.be/LaIAXUeMecM?si=UOJYeKa2qSmAhVT5

مقالات نشرت عام 2017

20 . المشاركة الشعبية . . . خطوة على طريق الديموقراطية !

يستمر الإرهاب التكفيري في سيناء ويمتد في مناطق مختلفة من مصر، وينتشر الفساد بدرجة غير مسبوقة إذ يطالع المصريون بشكل يكاد أن يكون يوميا أنباء القضايا التي تكشفها هيئة الرقابة الإدارية من رشاوى وحالات إهدار للمال العام وغيرها من صور الفساد في أجهزة الدولة الرسمية وعلى كل المستويات الإدارية، وتتعاظم المشكلة الاقتصادية بعد تحرير سعر الصرف مع ارتفاع أسعار جميع السلع المحلية والمستوردة، وحتى الخدمات الحكومية ! !

في هذا الوقت الصعب ترتفع أصوات في مجلس النواب "الموقر" باقتراح مشروعات قوانين تفتح أبواب "الفتنة" فيما بين السلطة القضائية التي هي بحكم الدستور "مستقلة" بنص المادة 184 من الدستور وتجب أخذ رأي كل جهة أو هيئة قضائية في مشروعات القوانين المنظمة لشئونها وذلك وفق المادة 185 .

إذ أقر المجلس "الموقر" تعديلاً لقانون السلطة القضائية يتم بمقتضاه تغيير آلية تعيين رؤساء الهيئات القضائية الأمر الذي يرفضه نادي القضاة والهيئات القضائية ذاتها !

وفي ذات الوقت أعلن أحد النواب في مداخلة تليفزيونية أنه بصدد تقديم مشروع قانون لتخفيض سن التقاعد لأعضاء السلطة القضائية إلى ستين عاما ، وأن سيادته سوف يتقدم بمشروع قانون آخر لتعديل قانون الأزهر الذي هو أيضاً "هيئة إسلامية علمية مستقلة" بنص المادة 7 من الدستور، التي تنص صراحة على أن شيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل وينظم القانون طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء وليس غيرهم كما يتردد أن مشروع القانون سوف يجعل أعضاء آخرين من خارجها يشاركون في اختياره ! ! تلك القوانين التي فشل في تمريرها مجلس الشعب أيام حكم الإخوان ! ! !

ويأتي هذا الانشغال المفاجئ من بعض أعضاء المجلس "الموقر" بأمور ليست على قائمة الأولويات الملحة لمصر والتي يجب أن ينشغل بها هؤلاء الأعضاء، وفي الوقت الذي يتجاهل المجلس "الموقر" الوفاء بالالتزامات التي فرضها عليه الدستور ومنها ما جاء في المادة 241 أن يلتزم في أول دور انعقاد له بعد نفاذ الدستور بإصدار قانون للعدالة الانتقالية، وقد انقضى هذا الدور الأول ويكاد الدور الثاني أن ينقضي أيضاً دون أن يصدر ذلك القانون!

ويأتي انشغال أعضاء في المجلس "الموقر" بإثارة خلافات ليست مطلوبة مع السلطة القضائية في وقت لا يلتزم فيه المجلس بتنفيذ حكمين نهائي واجب النفيذ ولا يجوز الطعن عليه أصدرته محكمة النقض المخولة دستورياً بنص المادة 107 بالفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس النواب، وما يزال المجلس "الموقر" ممتنعاً عن تنفيذ الحكم الصادر بتصعيد د. عمرو الشوبكي بدلاً من منافسه حيث إن المحكمة تيقنت من حصوله على أصوات أعلى!

ثم ينشغل المجلس "الموقر" عن الاستعداد لموقعة حسم موقفه من اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع السعودية، هل يلتزم بحكم القضاء أم سيكون له رأي آخر!!!!

ومجلس النواب "الموقر" ينشغل عن القضية الأكبر التي هو المسئول الأول عنها، ألا وهي قضية تفعيل الدستور! إن المجلس مطالب بإصدار أو تعديل أكثر من مائة قانون إنفاذاً لمواد الدستور وتحقيق مقاصده، ولا نجد خطة تشريعية للمجلس تحدد أولويات التشريعات الواجب إصدارها، بل أن المجلس ينطلق في عمله التشريعي بحسب ضغوط الظروف. وعلى سبيل المثال فإن تعديلات قانون الإجراءات الجنائية التي طالب بها الرئيس. وهو يشيع جنازة الشهيد المستشار هشام بركات النائب العام السابق. لم تصدر حتى في حدود معلوماتي!!

والحال هكذا، فإن بناء الديموقراطية تصبح مهمة وطنية تجب أن يشارك فيها المصريون حيث يتيح لهم دستورهم الذي وافقوا عليه، بأغلبية تقرب من 98% من أصوات المشاركين في الاستفتاء العام عليه، فرص تلك المشاركة، بل ويكاد يجبرهم عليها ! !

فقد جاء في ديباجة دستور 2014 . وهي بنص المادة 227 جزء لا يتجزأ منه . تحديد لتوجهات أصحاب الدستور وهم المصريين وما تجب عليهم نحو وطنهم: "نحن نؤمن بالديمقراطية طريقاً ومستقبلاً وأسلوب حياة، وبالتعددية السياسية، وبالتداول السلمي للسلطة، ونؤكد على حق الشعب فى صنع مستقبله، "نكتب دستوراً يفتح أمامنا طريق المستقبل"، "نكتب دستوراً يصون حرياتنا، وتحمى الوطن من كل ما يهدده أو يهدد وحدتنا الوطنية".

كما تضمن الدستور سبعة وأربعين حق وحرية وواجب تجب احترامها وتفعيلها، ومن أهم تلك الحقوق .وإن تكن جميعها التي وردت في وثيقة الدستور متساوية في الأهمية. ما جاء في المادة 65 " حرية الفكر مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه بالقول، أو بالكتابة، أو بالتصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر"، والمادة 68 " المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، . . "، ثم المادة 73 " للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة، والمواكب والتظاهرات، وجميع أشكال الاحتجاجات السلمية، غير حاملين سلاحًا من أى نوع، بإخطار على النحو الذي ينظمه القانون. . . "، والمادة 74 "للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية، بإخطار ينظمه القانون. ولا تجوز مباشرة أى نشاط سياسي. . . "، ثم مادة 75 "للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار. . " والمادتين 76 و77 المتعلقتين بحق المصريين في إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي، وإنشاء النقابات المهنية وإدارتها على أساس ديمقراطي.

ثم تأتي المادة 92 التي تعتبر جوهرة التاج في دستور 2014 والتي رفضها من صاغوا دستور 2012 الإخواني:

وتنص على أن " الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلًا ولا انتقاصًا . ولا يجوز لأي قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها . "

ثم تَوَج الدستور تلك الحقوق بواجبين لا يقلان أهمية عن حقوق الي كفلها للمصريين؛ هما مادة 86 " الحفاظ على الأمن القومي واجب، والتزام الكافة بمراعاته مسئولية وطنية، يكفلها القانون . . . ، ومادة 87 ""مشاركة المواطن فى الحياة العامة واجب وطني، ولكل مواطن حق الانتخاب والترشح وإبداء الرأي فى الاستفتاء، وينظم القانون مباشرة هذه الحقوق، ويجوز الإعفاء من أداء هذا الواجب فى حالات محددة يبينها القانون. . إلى نهاية المادة".

وتحقيقاً لمقاصد الدستور، يتم استكمال الطريق نحو الديموقراطية من خلال مشاركة نشطة للمصريين في تطوير الواقع المصري سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وعلى جميع مستويات ومجالات العمل الوطني.

إن المستهدف في البناء الديموقراطي هو أن يتحول المصريين من السكون إلى الحركة الإيجابية، ومن مجرد المشاهدة والمتابعة الصامتة لمجريات الأمور في وطنهم إلى المشاركة النشطة والإيجابية في مناقشة المشكلات وصنع القرارات بأساليب حضارية ديموقراطية.

2017

كتاب " الديمقراطية والشعب" . الشعبوية وأخطارها

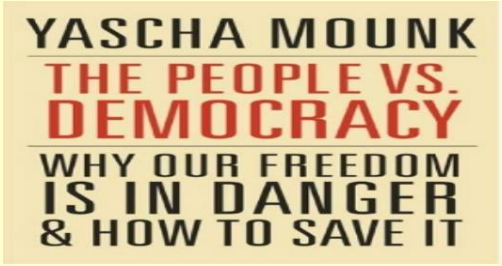

لقراءة الموضوع اضغط الرابط التالي

https://www.albayan.ae/books/from-world-library/2018-04-24-1.3246170

21. مواد معطلة في الدستور ! ! ! [1-3]

يقترب يوم الثامن عشر من يناير 2017 وهو يوم الذكرى الثالثة لصدور دستور مصر لعام 2014 بعد ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013، وفي ذات الوقت تتجدد دعوات تعديل الدستور بدعاوى مختلفة، رغم أنه يعاني من تعطيل فعلي يقترب من حد التجميد !

وقد بدأت تلك النغمة إلى التعديل المبكر للدستور بحديث للرئيس السيسي كان مفاجأة كبيرة أثناء افتتاح مهرجان طلاب الجامعات بالإسماعيلية يوم 13 سبتمبر 2015، حين قال" إن بعض مواد الدستور كتبت بنوايا طيبة، ولكن النوايا الطيبة لا تصنع الدول" ! ! !

وبعد إشارة الرئيس تلك، ساد المشهد الإعلامي فورة نفاق ممن ظنوا أن الرئيس يهاجم الدستور وأنه غير راض عنه، وتخيلوا أن ما يرضي الرئيس، الذي انتخبه المصريون بأغلبية غير مسبوقة في ظل ذلك الدستور، هو تعديله قبل أن يتم تفعيله ! ! وكان الرئيس السيسي أثناء الاحتفال بالذكرى الثانية والأربعون لنصر أكتوبر العظيم، قد استرجع تلك العبارة وأشار إلى أن البعض تحسب من هذا الكلام، وأكد أنه واحد من أبناء الشعب المصري وليس صاحب سلطان، بل هو واحد من أبناء الشعب المصري، قاطعاً الطريق على المتربصين بالدستور قائلا: "وإذا حد فكر أن تعديل الدستور من أجلي أو لصالحي فأنا إن شاء الله لا" ! ! !

وفي حديثه بعد جنازة شهداء التفجير الإرهابي للكنيسة البطرسية، طالب الرئيس البرلمان والحكومة بالتحرك السريع لإصدار قوانين تعالج مسألة الإرهاب بشكل فعال وحاسم، وتعديل أية قوانين مكبِّلة بما يضمن الجزاء الرادع لكل من يستهدف أمن المصريين. وبدلاً عن الاهتمام بسرعة تعديل قانون الإجراءات الجنائية لتحقيق العدالة الناجزة كما طالب الرئيس، اتجه البعض إلى إطلاق دعوة جديدة لتعديل الدستور بالنص على جواز محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية وهو ما تحرمه الدستور الحالي في

المادة رقم 204 التي جاء نها " . . . ولا تجوز محاكمة مدني أمام القضاء العسكري، إلا في الجرائم التي تمثل اعتداء مباشراً على المنشآت العسكرية أو معسكرات القوات المسلحة أو ما في حكمها، أو المناطق العسكرية أو الحدودية المقررة كذلك، أو معداتها أو مركباتها أو أسلحتها أو ذخائرها أو وثائقها أو أسرارها العسكرية أو أموالها العامة أو المصانع الحربية، أو الجرائم المتعلقة بالتجنيد، أو الجرائم التي تمثل اعتداء مباشراً على ضباطها أو أفرادها بسبب تأدية أعمال وظائفهم. وتحدد القانون تلك الجرائم، ويبين اختصاصات القضاء العسكري الاخرى. وأعضاء القضاء العسكري مستقلون غير قابلين للعزل، وتكون لهم كافة الضمانات والحقوق والواجبات المقررة لأعضاء السلطة القضائية" .

وفي مناسبة الذكرى الثالثة لإصدار الدستور، نتطرق إلى الإشكالية الأكبر وهي ليست تعديل الدستور، بل ضرورة تقنينه وتفعيله بما تحقق مقاصده وغاياته الوطنية.

إن تفعيل دستور ثورة 30 يونيو يتطلب ثورة تشريعية شاملة تكتسب أهميتها من أنها ستكون أساساً . في حال تمت بالكفاءة القصوى وبالتجرد الوطني الذي لا يتحاز سوى للمصالح الوطنية العليا . لانطلاق الوطن نحو مسيرة جادة للتنمية الوطنية الشاملة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وهي الأهداف التي قامت من أجلها ثورتي الشعب في 25 يناير و30 يونيو وسالت دماء غالية واستشهد فيها مواطنون هم عند ربهم أحياء يرزقون، فضلاً عن انقاذ الوطن من الإرهاب والفساد وتأكيد قيم المواطنة والوحدة الوطنية الجامعة.

والإشكالية هنا؛ أن إتمام تلك الثورة التشريعية يستلزم تفكيرا غير تقليدي حيث أن مسئولية إتمام تلك المهمة الشاقة والرئيسة في ذات الوقت، وتتمثل تلك الإشكالية في ضرورة إعداد التشريعات الجديدة التي نص عليها الدستور نصاً صريحاً كما جاء في المادة 238 بأن " تضمن الدولة تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الانفاق الحكومي على التعليم، والتعليم العالي، والصحة، والبحث العلمي المقررة في

هذا الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به، على أن تلتزم به كاملاً في موازنة الدولة للسنة المالية 2016/2017 . وتلتزم الدولة بمد التعليم الالزامي حتى تمام المرحلة الثانوية بطريقة تدريجية تكتمل في العام الدراسي 2016/2017 .

وما جاء بالمادة 239 بأن " يصدر مجلس النواب قانونا بتنظيم قواعد ندب القضاة وأعضاء الجهات والهيئات القضائية، بما يضمن إلغاء الندب الكلى والجزئي لغير الجهات القضائية أو اللجان ذات الاختصاص القضائي أو لإدارة شئون العدالة أو الإشراف على الانتخابات، وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور.

وما جاء في مادة 241 بأن " يلتزم مجلس النواب في أول دور انعقاد له بعد نفاذ هذا الدستور بإصدار قانون للعدالة الانتقالية يكفل كشف الحقيقة، والمحاسبة، واقتراح أطر المصالحة الوطنية، وتعويض الضحايا، وذلك وفقاً للمعايير الدولية" . وما جاء في المادة 237 أن الدولة . بسلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية . ملتزمة بمواجهة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، تعقب مصادر تمويله وفق برنامج زمني محدد والحصول من الإرهابيين على التعويض العادل عن الأضرار الناجمة عن إرهابهم وبسببه.

ومنذ إقرار الدستور في 18 يناير 2014 لم تحاول الدولة تفعيل هذا النص ولم تلتزم بإعلان صريح عن خطتها في مواجهة الإرهاب. وحتى بعد إصدار رئيس الوزراء قراره باعتبار جماعة الإخوان المسلمين "منظمة إرهابية" لم تحاول حكومته تطبيق مواد الإرهاب المضافة إلى قانون العقوبات والإجراءات الجنائية وأشهرها المادة رقم 86، ولا يزال قانون الكيانات الإرهابية وقانون مكافحة الإرهاب غير مفعلين ! !

كذلك يكون تفعيل الدستور بتعديل التشريعات القائمة بما تجعلها متوافقة مع نصوص الدستور كما جاء في المادة 242 التي نصت على أن " يستمر العمل بنظام الإدارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه في الدستور بالتدريج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه . كذلك يتطلب تفعيل الدستور إلغاء قوانين بسبب عدم دستوريتها أو بسبب تناقضها مع مواد في الدستور تناقضاً يلزم معه استبدال بها قوانين جديدة أو معدلة تتوافق مع النصوص الدستورية الجديدة .

كما نصت المادة 227 من الدستور على أن " يشكل الدستور بديباجته وجميع نصوصه نسيجاً مترابطاً ، وكلاً لا يتجزأ وتتكامل أحكامه في وحدة عضوية متماسكة" . وتشير تلك المادة أن على مجلس النواب مسئولية تاريخية لترجمة تلك المبادئ والتعهدات إلى تشريعات نافذة، والرقابة على السلطة التنفيذية في تنفيذها والحفاظ على روح التشريع وليس فقط على نصوصه . وأن السلطة التنفيذية، عليها مسئولية كبرى في تفعيل تلك التشريعات وترجمتها إلى نظم عمل وإجراءات تتصف بالعدالة والمرونة ولا تتصادم مع غايات التشريع أو تفرغه من مضامينه الحقة . كذلك على السلطة القضائية تطبيق تلك التشريعات أو اتخاذ إجراءات رفعها إلى المحكمة الدستورية العليا في حالة وجود شبهة عدم دستورية فيها .

والأهم، أن يكون الشعب نحق " السيد في الوطن السيد" كما جاء في خنام ديباجة الدستور، وأن يمارس سيادته كما حددتها المادة الرابعة من الدستور ذاته " السيادة للشعب وحده، يمارسها وتحميها ، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وذلك على الوجه المبين في الدستور" .

وفي الأسبوع القادم بإذن الله نعرض المزيد عن ضرورات تفعيل الدستور ! !

2017

22 . مواد معطلة في الدستور ! ! ! [2-3]

في مقال اليوم نستعرض أهم القوانين المطلوبة لتقنين مواد البابين الأول . الدولة .. والثاني . المقومات الاجتماعية. والمطلوب وجودها ، أو تعديل التشريعات القائمة منها ، لتفعيل مبادئه وأحكامه والتوافق مع مقاصده:

1. قانون يكفل حق الجنسية لمن يولد لأب مصري أو لأم مصرية وينظم هذا الحق وتحدد شروط اكتساب الجنسية، وذلك وفق المادة 6 .
2. قانون للأزهر يؤكد أنه هيئة إسلامية علمية مستقلة، وتحدد اختصاصه دون غيره بالقيام على كافة شئونه، وتحدد مسئوليته عن الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم، ويؤكد التزام الدولة بتوفير الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه، وينظم طريقة اختيار شيخ الأزهر من بين أعضاء هيئة كبار العلماء، وذلك وفق المادة 7 .
3. قانون يؤكد قيام المجتمع على التضامن الاجتماعي، وينظم التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي وينظم كفالة الحياة الكريمة لجميع المواطنين، وذلك وفق المادة 8 .
4. قانون ينظم التزام الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز ، وذلك وفق المادة 9 .
5. قانون ينظم حرص الدولة على تماسك الأسرة واستقرارها وترسيخ قيمها باعتبارها أساس المجتمع، وذلك وفق المادة 10 .
6. قانون ينظم التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية، ويؤكد حق المرأة في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها، وتحدد آليات تحقيق التزام الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وكفالة تمكينها من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما تحدد طرق وأساليب تحقيق التزام الدولة

بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجاً، وذلك كله وفق المادة 11.

7. قانون للعمل، يؤكد أن العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة، وينظم الأحوال التي يجوز فيها إلزام المواطن بالعمل جبراً وفقاً لما جاء بالدستور. كما يحدد القانون كيفية تحقيق الدولة التزامها بالحفاظ على حقوق العمال، وبناء علاقات عمل متوازنة بين طرفي العملية الإنتاجية، وكفالة سبل التفاوض الجماعي، وحماية العمال من مخاطر العمل وضمان توافر شروط الأمن والسلامة والصحة المهنية. ويؤكد القانون تفعيل النص الدستوري بحظر فصل العمال تعسفياً، وذلك وفق المادتين 12 و13.

8. قانون الوظيفة العامة، يؤكد حق المواطنين في شغل الوظائف العامة على أساس الكفاءة، ودون محاباة او وساطة، وتكليف القائمين بها لخدمة الشعب، وكفالة حقوقهم وحمايتهم، وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب، وعدم جواز فصلهم بغير الطريق التأديبي إلا في الأحوال التي ينظمها القانون، وذلك وفق المادة 14. ومقتضى تلك المادة أن يراجع مجلس النواب القرار بقانون رقم 18 لسنة 2015 بشأن الخدمة المدنية، وذلك التزاماً بنص المادة 156 من الدستور، وعلى خلفية ما أثاره وما يزال ذلك القانون من رفض واعتصام كثير من موظفي الدولة.

9. قانون لتنظيم حق الإضراب السلمي، وذلك وفق المادة 15.

10. قانون لترجمة التزام الدولة بتكريم شهداء الوطن ورعاية مصابي الثورة والمحاربين القدماء والمصابين وأسر المفقودين في الحرب وما في حكمها، ومصابي العمليات الأمنية، وأزواجهم وأولادهم ووالديهم، والعمل على توفير فرص العمل لهم، وإجراءات تشجيع الدولة مساهمات منظمات المجتمع المدني في تحقيق تلك الأهداف، وذلك وفق المادة 16.

11. قانون التأمين الاجتماعي ينظم أن تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي. وأن لكل مواطن لا يتمتع بذلك النظام الحق في الضمان الاجتماعي، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادرًا على إعالة نفسه وأسرته، وفي حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة. وأن تعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة، وتأكيد أن أموال التأمينات والمعاشات أموال خاصة، تتمتع بجميع أوجه وأشكال الحماية المقررة للأموال العامة، وهي وعوائدها حق للمستفيدين منها، وتستثمر استثماراً آمنا، وتديرها هيئة مستقلة، وضمان الدولة أموال التأمينات والمعاشات، وذلك وفق المادة 17.

12. قانون ينظم الحق في الصحة كما جاء في الدستور من أن "لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن 3 % من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطي كل الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم. وتجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة. وتلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين في القطاع الصحي. وينظم القانون المقترح أن تخضع جميع المنشآت الصحية، والمنتجات والمواد، ووسائل الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وتشجع الدولة مشاركة القطاعين الخاص والأهلي في خدمات الرعاية الصحية وفقاً للقانون، وذلك كله وفق المادة 18.

13. قانون ينظم حق المواطن في التعليم كما جاء في الدستور من أن "التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية. ويؤكد القانون أن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وأن تكفل الدولة مجانية التعليم بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون. كما ينظم القانون كيفية تنفيذ الدولة التزامها بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وكذلك ينظم القانون أساليب الدولة في الإشراف على التعليم لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها، وذلك كله وفق المادة 19.

14. قانون تنظيم وتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وضمان تطويره والتوسع في أنواعه كافة، وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وذلك وفق المادة 20.

15. قانون تنظيم الجامعات وضمان تحقيق النص الدستوري بأن "تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقا للقانون. وكيفية تنفيذ الدولة التزامها الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن 2% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. ومن الضروري أن يفصح القانون المستهدف عن آليات الدولة في العمل على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التي لا تستهدف الربح، وكيفية التزام الدولة بضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد

كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية. كما يتضمن القانون تنفيذ ما نصت عليه المادة 22 من أن "المعلمون، وأعضاء هيئة التدريس . ومعاونوهم، الركيزة الأساسية للتعليم، تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه." وذلك كله وفق المادتين 22 و23 .

16. قانون تنظيم البحث العلمي بما تحقق النص الدستوري بأن "تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن 1% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلي وإسهام المصريين في الخارج في نهضة البحث العلمي."، وذلك وفق المادة 23 .
17. تضمين قانون التعليم وقانون تنظيم الجامعات النص الدستوري الوارد في المادة 24 من أن " اللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطني بكل مراحله مواد أساسية في التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص، وتعمل الجامعات على تدريس حقوق الإنسان والقيم والأخلاق المهنية للتخصصات العلمية المختلفة"، وذلك وفق المادة 24 .
18. قانون ينظم التزام الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، ووضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وذلك وفق خطة زمنية محدد، وذلك وفق المادة 25.

تلك كانت القوانين التي تجب على الدولة بسلطاتها الثلاث أن تعمل على إصدارها وتنفيذها لكل تتحقق أهداف الدستور ومقاصده. وتلك مهمة رئيسة تقتضي التعاون الكامل واستثمار كل الكفاءات الوطنية في سبيل إنجازها، مع التجرد التام من أي مصالح حزبية أو طائفية أو أغراض سوى خدمة المواطنين وتقدم الوطن في مسيرته نحو التنمية الشاملة والديموقراطية والعدالة الاجتماعية.

إنها حقاً مهمة تبدو مستحيلة، ولكن إصرار الشعب على أن تجني ثمار ثورتيه في 25 يناير و30 يونيو، بعد توفيق الله ورعايته، كفيل بتحقيق المستحيل!

وفي مقال الأسبوع القادم بإذن الله نتناول المزيد من المواد الدستورية التي تحتاج لتشريعات جديدة أو معدلة من أجل تفعيلها حتى تصبح حقيقة واقعة على أرض الواقع!!!

2017

https://youtu.be/yKt-Eu_T8ko?si=9U7D4BazdnN-8crR

"قصور الثقافة" تصدر "حكاية الدساتير المصرية في مائتي عام" (almasryalyoum.com)

23. مواد مهدرة فى الدستور ! (3 – 3)

نُناقش اليوم بعض المواد الدستورية المفصلية، التي لم يتم تفعيلها، بل أكثر من هذا فقد أُهدرت نتيجة تصرفات وقرارات مؤسسات الدولة ! ! !

ولنبدأ مسلسل إهدار الدستور من آخر حلقاته، وكانت تضم بضع تسريبات بثها أحد البرامج من قناة فضائية خاصة لتسجيل مكالمة هاتفية بين الدكتور محمد البرادعي والفريق سامى عنان رئيس الأركان السابق. وبغض النظر عن مضمون المكالمة المسجلة وتوقيتها، فإن مجرد تسريبها وبثها على قناة فضائية يمثل جريمة متكاملة أهدرت نصاً دستورياً تحمى حرمة الحياة الخاصة ويُجرّم التنصت على وسائل الاتصال بجميع أشكالها، إلا بضوابط محددة فى النص الدستوري، كما ينضح من المادة 57 من دستور ثورة 30 يونيو أن " للحياة الخاصة حرمة، وهى مصونة لا تمس. وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة، وفى الأحوال التي يبينها القانون. كما تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين فى استخدام وسائل الاتصال العامة بجميع أشكالها، ولا تجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها، بشكل تعسفي، وينظم القانون ذلك".

ثم أتبع مقدم ذلك البرنامج التسريب الأول بآخر دون أن يمارس أىٌ من المسئولين عن حماية الدستور وإنفاذ القانون مسئولياتهم فى منع ذلك العدوان على الحياة الخاصة وإهدار الدستور. وهذا الصمت الرسمي مستمر منذ قدم أحدهم، وهو عضو فى مجلس النواب حالياً، برنامجاً خصصه لبث تسريبات كان عنوانه " الصندوق الأسود" ، الذى استمر شهوراً دون أدنى مساءلة من أى جهة تنفيذية أو تشريعية أو قضائية، ولم يتوقف إلا بقرار من مالك القناة، حين هاجم مقدم البرنامج صديقاً له من كبار رجال الأعمال الذى كان له وجود على الساحة السياسية فى ذلك الحين، فتم وقف البرنامج على الهواء.

وثمة مخالفة دستورية مستمرة منذ يونيو 2016، والمخالف فى هذه الحالة هو مجلس النواب " الموقّر" ، الذى أقسم رئيسُه وأعضاؤه على احترام الدستور، وهم المعنيون بالدرجة الأولى بتنفيذه وتفعيل مواده ! ! إذ لا يزال مجلس النواب " الموقّر" ممتنعاً عن تطبيق حكم محكمة النقض بتصعيد د . عمرو الشوبكي لعضوية المجلس بعد أن تحققت المحكمة من حصوله على أصوات تزيد على منافسه الذى حصل فعلاً على عضوية المجلس، وذلك بالمخالفة لنص المادة 107 الذى كان يقضى بأن " تختص محكمة النقض بالفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلس النواب، وتقدم إليها الطعون خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان النتيجة النهائية للانتخاب، وتفصل فى الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ وروده إليها . وفى حالة الحكم ببطلان العضوية، تبطل من تاريخ إبلاغ المجلس بالحكم".

وتأتي إلى مخالفة دستورية أخرى غض مجلس النواب " الموقّر" طرفه عنها ، وهى إقدام الحكومة على توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي والحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار، وتسلُّم الشرحة الأولى منه فعلاً، دون الحصول على موافقة المجلس " الموقّر" كما "كانت" تقضى بذلك المادة 127 بأنه "لا تجوز للسلطة التنفيذية الاقتراض، أو الحصول على تمويل، أو الارتباط بمشروع غير مدرج فى الموازنة العامة المعتمدة، يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة العامة للدولة لمدة مقبلة، إلا بعد موافقة مجلس النواب" .

كما يغض المجلس " الموقّر" طرفه أيضاً عن عدم تقدم الحكومة ببيان عن نتائج أدائها منذ تقدمت ببرنامجها إلى المجلس فى مارس 2016، وحصلت بموجبه على ثقة " غير مستحقة" من المجلس " الموقّر" فى ضوء الكثير من الملاحظات السلبية عن برنامج الحكومة، التي ترددت فى اجتماعات المجلس ولجانه قبل التصويت عليه، ورغم أن رئيس الحكومة أعلن عدة مرات عن إرسال تقرير الأداء إلى المجلس منذ أسابيع !

وتتعدد المواد الدستورية المهدرة نتيجة ممارسات سلطات الدولة، مما يُفقد الدستور قيمته الفعلية وتحيله إلى نصوص تخالفها المسئولون عن تنفيذها ! ! منها مادة 92 التي نصت على أن " الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلاً ولا انتقاصاً . ولا تجوز لأى قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يُقيدها بما يمس أصلها وجوهرها" . إذ رأينا أن قانون تنظيم الحق فى التظاهر قد اعتدى على ذلك الحق وحكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة العاشرة منه التي كانت تنص على أنه تجوز لوزير الداخلية إلغاء التظاهرة بعد تلقى إخطارها . وقالت المحكمة إن القضاء فقط هو المخول له رفض أو قبول الإخطار بالتظاهر، وليس السلطة التنفيذية " التي تراجع فقط البيانات المطلوبة قانوناً فى الإخطار" .

وأكدت ، فى منطوق حكمها ، أن الدستور فرض قيوداً على السلطتين التشريعية والتنفيذية، لصون الحقوق والحريات العامة.

ومن المهم الإشارة إلى أن ذلك القانون بما يتضمنه من مادة حُكم عليها بعدم الدستورية، كان مجلس النواب "الموقّر" قد مرّره، ووافق عليه ضمن القرارات بقوانين التي صدرت قبل تشكيله، التزاماً بالمادة 157 من الدستور ! ! !

ومن أسف أن المواد الدستورية المهدرة كثيرة، ومنها المادة رقم 44 التي كانت تنص على أن " تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها . كما تلتزم الدولة بحماية مياهها الجوفية، واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائي ودعم البحث العلمي فى هذا المجال . وحق كل مواطن فى التمتع بنهر النيل مكفول، وتحظر التعدي على حرمه أو الإضرار بالبيئة النهرية، وتكفل الدولة إزالة ما يقع عليه من تعديات، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون" . ويُعتبر تخاذل الدولة فى التعامل مع قضية سد النهضة

الإثيوبي والمهدد لحصة مصر من مياه النيل، الذى كاد ينتهى إنشاؤه، ولم تتمكن الحكومة المصرية الرشيدة من التوصل بعد إلى اتفاق مع إثيوبيا والسودان بشأن المكتب الاستشاري الذى سوف يدرس احتمالات إضرار السد بمصر، مما يمثل مخالفة صريحة لنص المادة الدستورية التي تُلزم الدولة " باتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائي" ! ! ! كما تُعتبر التعديات المستمرة على نهر النيل والإضرار بالبيئة النهرية مخالفة لما قصده الدستور بحق المواطن فى التمتع بنهر النيل !

وما زالت الممارسات القائمة على التمييز بين المواطنين مستمرة، رغم نص المادة 35 بأن "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم لأى سبب، والتمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز".

ونختتم المقال بتذكير مجلس النواب "الموقر" بأنه لم يلتزم بإصدار قانون للعدالة الانتقالية فى أول دور انعقاد له بعد نفاذ هذا الدستور، وأنه أهدر المادة 241 من الدستور التي كانت تنص على هذا الالتزام ! ! ! ! ! ! !

ومن غير شك، أن ممارسات سلطات الدولة المهدِرة لحقوق وحريات نص عليها الدستور، والتي ذكرنا بعضاً منها فى هذا المقال، هي بالقطع مؤثمة وفق المادة 92 والمهدَرة هي الأخرى ! ! !

وقد استخدمت فى ذكر تلك المخالفات الدستورية، الفعل الماضي "كان" باعتبار أن إهدار نصوص دستورية وافق الشعب عليها إنما يجعلها والعدم سواء ! ! ! !

2017

تعقيب 2024

مصر وسد النهضة . . . قضية حياة أو موت ! ! !

لقراءة الكتاب اضغط الرابط التالي

مصر وسد النهضة – قضية حياة أو موت – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

آخر تصريح لوزير الموارد المائية المصري ! ! ! ! ! !

قناة CNBC عربية/ وزير الموارد المائية والري المصري ل CNBC عربية: 243 مليار جنيه استثمارات الوزارة في قطاع المياه آخر 10 سنوات. حصة نصيب الفرد من المياه حالياً في مصر تقترب من 500 م3 سنوياً. لدينا عجز مائي يقترب من 50% من المياه المتاحة في مصر . . ونغطي العجز باستيراد المياه في شكل محاصيل زراعية مثل القمح. مصر تستورد حوالي 34 مليار م3 من المياه في شكل محاصيل زراعية. نعيد استخدام 21 مليار م3 من المياه لتغطية الفجوة المائية بمصر #عاجل

5https://youtu.be/AiP8Nh-7uOY?si=u6loHMud6rONSq9x

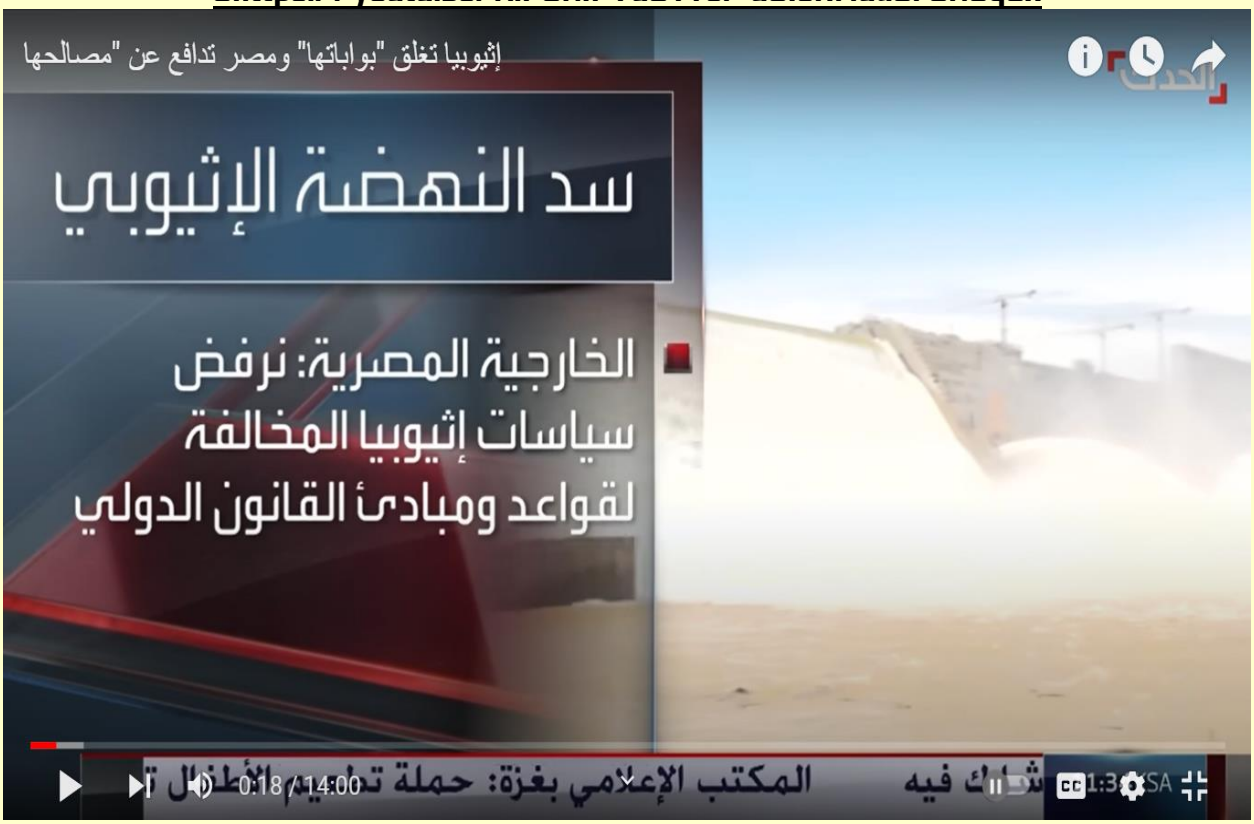

https://youtu.be/C8pryYqsAa4?si=GLLqkXimOdIjODXS

الفصل الثالث

مقالات وحوارات قديمة وتتجدد !

1. يا دكتور مرسي . . . . . نفذ أحكام المحكمة الدستورية العليا !

لا يستطيع مصري يعايش المشهد الوطني الحالي بكل أبعاده أن يتجاهل حجم المشكلات والمخاطر التي يتعرض لها الوطن. ولا يمكن لأى مراقب للمشهد، سواء من داخل مصر أو خارجها، إلا أن يشير بكل قوة إلى أن سبباً أساسياً فيما تعانيه مصر والمصريون هو أسلوب الدكتور محمد مرسى فى إدارة شئون البلاد منذ فاز بمنصب رئيس الجمهورية محققاً فارقاً ضئيلاً فى أصوات الذين انتخبوه يُقدر بواحد ونصف فى المائة زيادة عمن أعطوا أصواتهم لمنافسه الفريق أحمد شفيق.

وبدأ " الرئيس المنتخب" برفض أداء اليمين الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا نظراً لكون مجلس الشعب منحلاً، مفضلاً أداء اليمين فى ميدان التحرير ! ثم بعد وضوح الرأي الدستوري بوجوب أدائه اليمين أمام المحكمة الدستورية نازع فى ضرورة بث مراسم أداء اليمين على الهواء مباشرة، ثم لما أدى اليمين قرر إعادته مرة ثالثة فى جامعة القاهرة!

ومنذ الأيام الأولى لرئاسته، أوضح د. مرسى أنه غير راغب فى أن يكون رئيساً للمصريين جميعاً، ولكن يكون رئيساً لمن انتخبوه ومن فضلوا عليه منافسه، وبدأ بداية غير موفقة بإصدار قرار جمهوري يلغى به قرار المشير طنطاوي بحل مجس الشعب تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية العليا، داعياً المجلس المنحل إلى الانعقاد ! ثم اضطر إلى سحب قراره بعد ما أصدرت المحكمة الدستورية قراراً بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية.

ثم ما لبث أن أوقع "الرئيس المنتخب" مصر فى حالة مستمرة ومتصاعدة من الاحتقان السياسي والاستقطاب الحزبي من خلال إصداره سلسلة من الإعلانات الدستورية الصادمة للشعب والمناقضة للقوانين والمخالفة لما تعهد به من احترام الدستور والقانون.

ثم لما ألغى " الرئيس المنتخب" تلك الإعلانات الدستورية التي أصدرها ، أبقى على آثارها نافذة، ثم جاء الدستور ليؤكد إلغاء كافة الإعلانات الدستورية مع بقاء آثارها نافذة!

والشاهد أن " الرئيس المنتخب" قد انغمس فى عملية سياسية قصدت إلى استبعاد وإقصاء كل القوى الوطنية التي ساندته فى مرحلة إعادة الانتخابات الرئاسية بموجب "اتفاق فيرمونت" الذى وقعه مع "الجبهة الوطنية لحماية الثورة" فى 22 يونيو 2012 ثم أخلف اتفاقه معهم!

كذلك أبعد " الرئيس المنتخب" وأقصى كل القوى السياسية والمجتمعية التي تختلف مع سياساته، حتى العديد من مستشاريه الذين عينهم فى فريقه الرئاسي لم يقبلوا الاستمرار فى مواقعهم فى مؤسسة الرئاسة لما أحسوا به من تهميش ولعدم إشراكهم أو استشارتهم فى المسائل الداخلة فى اختصاصاتهم، أو حتى إخطارهم بقرارات الرئيس التي كانوا يعلمون بها من وسائل الإعلام، لدرجة أن نائب رئيس الجمهورية السابق المستشار محمود مكى أعلن أنه لم يطلع على الإعلان الدستوري الصادر فى 21 نوفمبر 2012، وبالتالي من المفهوم أنه لم يُستشر قبل إصداره، وكذلك أكد وزير العدل السابق المستشار أحمد مكى أنه كان غير موافق على إصدار ذلك الإعلان.

ومحصلة قرابة السنة من رئاسة د. مرسى عبر عنها شباب حركة "تمرد" ومعهم توقيعات ما يزيد على سبعة ملايين مصري حتى الآن فى بلاغة فطرية وشفافية مفرطة أجملت مشاكل المصريين وأبانت فشل إدارة د. مرسى لشئون البلاد؛ الأمن لا يزال غائباً، الفقر لا يزال سائداً، وأسلوب الاقتراض من الخارج وطلب المعونات لا يزال هو طريق الرئاسة العاجز إلى حل المشكلة الاقتصادية، وما زالت حقوق الشهداء لم تتحقق، وإحساس الشباب بأن كرامتهم وكرامة الوطن منقوصة، ولكون سياسة الحكم هي النبعية الكاملة للسياسة الأمريكية.

الصورة الآن فى مصر غير سارة بكل المعايير، سياسياً واقتصادياً ومجتمعياً، والمهانة الوطنية زادت إلى حدود غير مسبوقة لدرجة أن إثيوبيا قررت إعلان بدء العمل فى تحويل مجرى النيل الأزرق كمرحلة أساسية فى تشييد سد "النهضة" فى أعقاب انتهاء زيارة د. مرسى مباشرة من دون أن تعنى بإخطاره! والمصريون الحريصون على حاضر ومستقبل وطنهم، يجب عليهم العمل بكل الوسائل لترشيد وتقويم الحكم وإسداء النصح للدكتور مرسى بألا يستهين بالغضب الشعبي المتصاعد، وألا يقلل من تأثير الفورة الشبابية وإيمان شباب مصر بحتمية استعادة ثورة 25 يناير، وألا تكون الاستهانة بحركة "تمرد" هي الرد الرئاسي وفق مقولة الرئيس السابق مبارك "خليهم يتسلوا"!

يا دكتور مرسى. . . لقد جاءتك الفرصة من السماء فى صورة أحكام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القوانين التي تمت على أساسها انتخابات مجلس الشورى ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية وقانون الطوارئ، وبدون الاستماع إلى مستشاريك القانونيين، وقبل قراءة حيثيات تلك الأحكام، أقول لك يا د. مرسى: بادر إلى إعلان قبولك تلك الأحكام ونفذها وابدأ المرحلة التصحيحية الواجبة التي تطالبك بها القوى السياسية والمجتمعية فى مصر! ليكن تنفيذ أحكام المحكمة الدستورية بداية التصالح مع الشعب والعودة إلى رحاب سيادة القانون واحترام القضاء والقضاة.

يا دكتور مرسى. . ابدأ بالدعوة إلى "حوار سياسي ومجتمعي حقيقي" مع القوى الشبابية والأحزاب والقوى الوطنية للاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتكوين فريق رئاسي جديد من كفاءات ورموز وطنية تشارك بجدية فى تخطيط المسار الوطني وإعداد برامج للإنقاذ الوطني. وليكن وضع دستور جديد بواسطة جمعية تأسيسية منتخبة من أول المهام الوطنية التي يجب أن تساندها كل القوى الوطنية.

يا دكتور مرسى . . ليكن ولاؤك لمصر وشعبها وليس لجماعة أو حزب، وأقولها لك مخلصاً: لقد جاءتك الفرصة لتصحيح مسار السنة الأولى من رئاستك . . فلا تضيعها.

https://youtu.be/Sr2nZuP_UIQ?si=QWN2mhTfaixn12AD

https://youtu.be/WoLhedGwgn0?si=ABRR1HTAqDH3QaOA

2. الفشل التشريعي والدعوة إلى التمرد . . . نتيجة سنة أولى رئاسة !

ظهر الفشل الرئاسي وتراكمت ملامحه ومؤشراته على مدى الشهور منذ تولى الدكتور مرسي رئاسة البلاد . وكانت بوادر الفشل بادية في سلسلة الإعلانات التي وصفت خطأ بكونها " دستورية" ولكنها في الأساس " غير دستورية" !

وكانت البداية في الإعلان الدستوري الذي أصدره الدكتور مرسي يوم 11 أغسطس 2012 بعد أيام قليلة من مأساة ذبح جنودنا في رفح أثناء تناولهم طعام الإفطار في رمضان الماضي، وكان مبرر إصدار ذلك الإعلان الادعاء بأنه استجابة لطلب الغالبية من القوى السياسية وتنفيذاً لاتفاقه مع " الجبهة الوطنية لحماية الثورة" في فندق فيرمونت يوم 22 يونيو 2012 بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل الذي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أصدره فى 17 يونيو وجمع فيه بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

وهلل الناس الطيبين لإلغاء الإعلان المكمل، ولكنهم لم ينتبهوا إلى أن " الرئيس المنتخب" قد حصل لنفسه على ذات الوضع الذي عاب على المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأن جمع بين السلطة التنفيذية والتشريعية بأن أعطى لنفسه كل السلطات التي كان الإعلان الدستوري في 30 مارس 2011 قد نص في 56 على صلاحيات المجلس الأعلى للقوات المسلحة [وليس رئيس الجمهورية] وأول تلك السلطات " سلطة التشريع" بينما أن سلطات رئيس الجمهورية كانت وفقاً للمادة 25 من إعلان 30 مارس ، الذي تم انتخاب د . مرسي في ظله، أن يباشر رئيس الجمهورية فور توليه منصبه الاختصاصات المنصوص عليها بالمادة 56 من هذا الإعلان عدا المبين فى البندين 1 و 2 منها . أي أن " الرئيس المنتخب" جمع بين السلطتين

التشريعية والتنفيذية وهو ما كان يعيبه على المجلس الأعلى للقوات المسلحة وألغى الإعلان الدستوري المكمل لهذا السبب.

كذلك جاءت المادة الثالثة من إعلان 11 أغسطس 2012 أنه" إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، شكّل رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يومًا جمعية تأسيسية جديدة، تمثل أطياف المجتمع المصري بعد التشاور مع القوى الوطنية، لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض مشروع الدستور على الشعب؛ لاستفتائه في شأنه خلال ثلاثين يومًا من تاريخ الانتهاء من إعداده، وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهرين من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد"، ورغم هذه المهلة والطعن على تشكيل الجمعية التأسيسية فقد أصدر "الرئيس المنتخب" القانون 79 لسنة 2012 بمعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية في 11 يوليو 2012 بهدف تحصين قرارات الجمعية، والذي أحيل إلى للمحكمة الدستورية العليا لفحص مدى دستوريته !

ثم أصدر الإعلان الدستوري في 21 نوفمبر 2012 والذي ترتب عليه انقسام الوطن وتفاقم الاحتقان المجتمعي نتيجة النتائج الكارثية لذلك الإعلان " غير الدستوري" والتي كان أبرزها جعل القرارات الرئاسية نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة أخرى منذ توليه لرئاسة حتى انتخاب مجلس شعب جديد، وإقالة النائب العام المستشار/عبد المجيد محمود واستبدال به المستشار طلعت إبراهيم، وعدم جواز حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور، تمديد فترة كتابة الدستور الجديد لمدة شهرين، ثم إعادة محاكمات المتهمين في القضايا المتعلقة بقتل وإصابة وإرهاب المتظاهرين أثناء الثورة.

ولما تفجرت الثورة الشعبية ضد تلك الإعلانات "غير الدستورية" وتشكلت "جبهة الإنقاذ" لقيادة الرفض الشعبي لقرارات د. مرسي ووضوح نزعته إلى تأسيس "دكتاتورية" جديدة، اضطر "الرئيس المنتخب" إلى

إصدار إعلان دستوري في 8 ديسمبر 2012 أوهم الشعب بأنه إلغاء للإعلان الدستوري الصادر في 21 نوفمبر 2012، ولكنه في الحقيقة نص على إلغائه مع بقاء صحيحاً ما ترتب علي ذلك الإعلان من آثار.

وقد زاد د. مرسي في تأكيد نواياه في تأسيس نظام ديكتاتوري جديد مغلف بثوب ديمقراطي زائف، قبوله إضافة مادة أخيرة في الدستور برقم 236 نصت على " تلغى جميع الإعلانات الدستورية الصادرة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية منذ الحادي عشر من فبراير سنة 2011 وحتى تاريخ العمل بالدستور، ويبقى نافذاً ما ترتب عليها من آثار في الفترة السابقة" بمعنى أن سلطة الرئيس الديكتاتورية أصبحت محصنة بالدستور!

واستمر الفشل الرئاسي متمثلاً في محاولات التغوّل ضد السلطة القضائية والتربص بالقضاة والمستمرة من المحاولة الأولى لإقالة النائب العام د. عبد المجيد محمود والمستمرة حتى الآن والمتمثلة في مشروع قانون السلطة القضائية التي يريد نظام "الرئيس المنتخب" د. مرسي تمريره بهدف تخفيض سن التقاعد للقضاة ليكون 60 سنة ويتم بذلك إحالة ما يقرب من 3500 قاض إلى التقاعد.

وقد نقض د. مرسي وعده الذي جاء في برنامجه الرئاسي بضرورة احترام أحكام القضاء ورفض " الرئيس المنتخب" تنفيذ حكم محكمة الاستئناف بإبطال قرار تعيين النائب العام الحالي وأصر على استمراره في منصبه رغم رفض القضاة وأعضاء النيابة العامة هذا التعيين ورغم مطالبة مجلس القضاء الأعلى للنائب العام المحكوم ببطلان تعيينه بالتخلي عن المنصب والعودة إلى منصة القضاء.

وبلغت قمة الفشل الرئاسي اللجوء إلى حل قاصر لتعويض الفشل في إحياء مجلس الشعب المنحل وذلك بالنص في المادة 230 من الدستور الجديد على أن " يتولى يتولى مجلس الشورى القائم بتشكيله الحالي سلطة التشريع كاملة من تاريخ العمل بالدستور حتى انعقاد مجلس النواب الجديد" ، مع تردي القدرة التشريعية

والخداع الكفاءة القانونية لأغلب أعضاء مجلس الشورى الغير مهيئين لمباشرة الاختصاص التشريعي، وآخر مثال على رفض المحكمة الدستورية العليا قانون انتخابات مجلس النواب وقانون مباشرة الحقوق السياسية.

ولله الله يا مصر!

تعقيب 2024

كتابي "عام من الفشل الرئاسي"

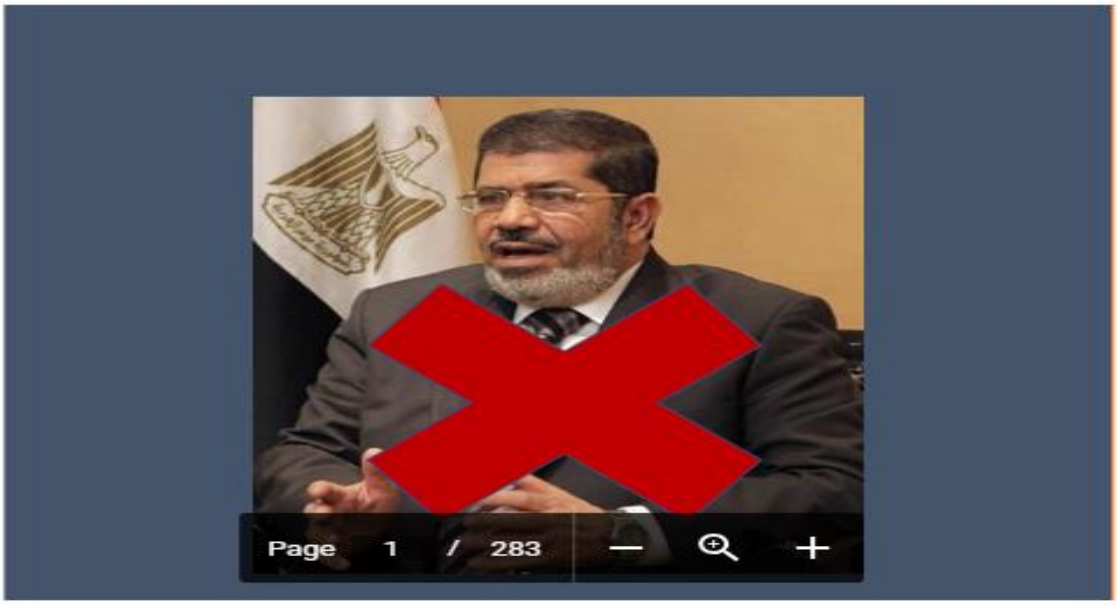

لقراءة الكتاب اضغط الرابط التالي

عام الفشل الرئاسي يونيو 2012 – يوليو 2013 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

3. سنة أولى رئاسة . . . . . والفرص الضائعة والطاقات المهدرة

يمكن القول دون مبالغة أن السمة الأساسية للسنة الأولى من ولاية د. محمد مرسي هي البراعة والقدرة الفائقة على تضييع الفرص السانحة للوطن للنهوض من كبوته وإهدار الطاقات والموارد المتاحة لتحقيق تنمية حقيقية وإهمال البحث عن الموارد والطاقات الجديدة لتعويض النقص والقصور في إمكانيات الحكم وقدرته على تحقيق مطالب الناس في حياة إنسانية ترقى إلى مستوى الوعود الرئاسية التي تناسها أو غفل عنها "الرئيس المنتخب"!

وأول وأهم الفرص التي أضاعها د. مرسي هي فرصة لم شمل الوطن وتجميع أطياف المجتمع في صف واحد حيث يشارك الجميع في بناء الوطن وفق ما تعهد به في برنامجه الرئاسي "سأعمل مع كل أبناء مصر الكرام علي إطلاق الحريات وبناء نظام سياسي رشيد يضمن ممارسة ديمقراطية سليمة تتنافس فيها الأحزاب والقوى السياسية منافسة حرة شريفة ونزيهة لكسب أصوات الشعب المصري كمصدر أساسي للسلطات".

وبدلاً عن بناء التوافق الوطني، تم تقسيم الوطن إلى "الأهل والعشيرة" والآخرين المطرودين من جنة الحكم الإخواني. وأسرف "الرئيس المنتخب" في محاولته إخضاع القضاء المصري الشامخ لسلطانه بالرغم من أنه تعهد في برنامجه الرئاسي ب "حفظ سيادة القانون من خلال بسط وتعزيز سلطان القضاء وضمان استقلاله والعمل على تنفيذ أحكامه واعتبار جريمة عدم تنفيذ أحكام القضاء جناية يعاقب عليها القانون بالحبس والعزل. إضافة إلى ضمان خضوع سلطات الدولة للقانون، وانضباطها به، واحتكامها إليه، واعتبار كل تصرف يصدر عن السلطات العامة مخالفاً للدستور والقانون باطلاً يستوجب المساءلة"! والحقيقة أن هذا التعهد يوجب مساءلة "الرئيس المنتخب"!!!

وبدلاً عن حفز المواطنين على اختلاف مواقفهم من تأييد د. مرسي أو معارضته للعودة إلى العمل المنتج في جميع المجالات، انصرف " الرئيس المنتخب" عن البحث عن حلول غير تقليدية للمشكلة الاقتصادية وانتشار البطالة وتدني الاستثمارات المحلية والخارجية وتردي الخدمات العامة، وبدلاً عن ذلك أصدر قرارات غير مدروسة أشعلت. وما تزال. الفتن السياسية والخلافات المجتمعية ومظاهر الفتنة الطائفية! واشتعلت التظاهرات والاقتتال بين المصريين وأعلن العصيان المدني في بورسعيد، واستشهد أكثر من مائة مصري وأصيب المئات، وتجدد شعار "الجيش والشعب أيد واحدة" وتم عمل آلاف التوكيلات للفريق أول السيسي لمطالبته بالتدخل!

وفي الوقت الذي تعاني مصر من أزمات الوقود وانقطاع التيار الكهربائي وغيرها من المشكلات الحياتية التي يعاني منها المصريون، فشل الحكم الجديد بقيادة د. مرسي في حل تلك المشكلات باستثمار الطاقات العلمية والبشرية وتجييش مئات الجامعات ومراكز البحث العلمي والقدرات التقنية المتوافرة لشباب مصر وعلمائها. بل العكس تجاهل الحكم الجديد رعاية شباب العلماء، وأغفل تخصيص الموازنات المطلوبة لانطلاق الطاقات العلمية. كما غفل عن استثمار موارد مصر من أراض وصحارى وطاقة شمسية وثروات معدنية كفيلة بحل مشكلات مصر وتحقيق مستوى متقدم من التنمية المتكاملة والمستدامة.

كل ذلك في الوقت الذي تعهد فيه د. مرسي "بتنمية مؤسسات البحث العلمي وزيادة عددها وتحويلها إلى بيئة حاضنة للتميز في إطار نظام كفء قادر على المنافسة وتكون قادرة على دفع عجلة التطور في شتى المجالات العلمية والاقتصادية والثقافية والفكرية والفنية والإنسانية"!!

ومن أخطر الفرص المهدرة، تجاهل مصادر القوة الناعمة لمصر التي كانت علامة واضحة في زمن النهضة المصرية الحقيقية التي تمثلت في نظم التعليم المتطورة. حينذاك. ومنظومات الخدمات الصحية التي كانت محلا لإقبال الأشقاء من كافة البلاد العربية والأفريقية يعوضون بها القصور الذي كانت تعاني منه بلادهم في تلك الخدمات. كذلك تحارب الفن المصري ويلاحق الإعلاميون وتهدد السياحة والمناطق الأثرية بواسطة تيارات دينية تنتسب إلى الإسلام الحنيف دونما رادع من سلطة الحكم الجديد!

ومن عجب أن البرنامج الرئاسي للدكتور مرسي " يتعهد بإعادة الاعتبار للمؤسسة الدينية ، الأزهر والكنيسة المصرية ، والعمل على استقلالها" ، فقد طال الأزهر التهجم من جانب طلاب جامعة الأزهر من جماعة الإخوان المسلمين وحاولوا اقتحام مكتب شيخ الأزهر مطالبين بعزله، كما وقع لأول مرة في التاريخ. عدوان على مقر الكاتدرائية في العباسية وهاجم الغوغاء الكنيسة المصرية وأطلقت النيران على المقر البابوي!

وتحاول حكومة د. مرسي الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي كمقدمة للاقتراض من الاتحاد الأوروبي، ونراها تسرف في الاقتراض من قطر وتركيا وليبيا حتي وصل الأمر إلى محاولة الحصول على قرض من روسيا وأخيرا قرأنا عن محاولة الحصول على وديعة من أندونيسيا، في نفس الوقت الذي أهملت فيه تشغيل آلاف المصانع المعطلة وإعادة الحياة إلى شركات قطاع الأعمال العام وإنقاذ صناعة الغزل والنسيج بقلعة الصناعة المصرية "المحلة الكبرى"، ولم تحدث شيء مما تقرر من استئناف استصلاح الأراضي واستزراع ملايين الأفدنة في سيناء والساحل الشمالي الغربي، والعمل على استكمال تعمير الصحراء.

ومن الفرص المهدرة ، الفشل في إدارة العلاقات مع دولة الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج والمملكة العربية السعودية ، وهي الدول الأحق بالاهتمام والرعاية لأنها تستضيف ملايين المصريين العاملين بها ، في نفس الوقت الذي تتناوب العلاقات مع إيران حالات من عدم الوضوح واختلال المعايير .

ولله الله يا مصر !

https://youtu.be/SOCHB2HQYFQ?si=jC24Dmv98DlV1ch1

https://youtu.be/ES752weoPHU?si=IwKgUnch_Yi_R9Tc

4. لك الله يا مصـــــــــر؟

اعتدت في مقالاتي الأخيرة أن أنهي المقال بدعاء " لك الله يا مصر"، ولكنني أجدني مضطراً أن يكون ذلك الرجاء هو عنوان مقال اليوم. فقد كان الأمل، بعد ثورة الشعب على النظام الاستبدادي السابق، أن يأتي النظام الجديد "المنتخب ديمقراطياً" مختلفاً عن سابقه! ولكن لم يهنأ الشعب بثمار ثورته ولم تحقق أهدافها، كما لم يتم التحول الديمقراطي الموعود! وأصبح نظام "الرئيس المنتخب" امتداداً للنظام السابق الذي ثار عليه الشعب.

ومن مظاهر النظام السابق التي ما زالت تميز نظام حكم "الرئيس المنتخب" عدم الشفافية وإنكار حق المواطنين للمشاركة في صياغة السياسات وصنع القرارات ناهيك عن معرفة أسباب ودواعي ما يتم إصداره من قرارات أو ما يتم الرجوع عنها!

ويكاد حكم "الرئيس المنتخب" يتفوق عن سابقه في ممارسة " العناد" مع الشعب، فهو يصر إصراراً عجيباً على التمسك بقرارات ثبت خطأها بأحكام قضائية، ولا يتورع عن الاستمرار فيها رغم الرفض الشعبي والسياسي العام حتى من المتحالفين معه. والمثال على هذا إصرار "الرئيس المنتخب" على بقاء النائب العام المرفوض شعبيا وسياسيا وقانونيا برغم الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا ببطلان تعيينه وأحقية النائب العام السابق د. عبد المجيد محمود في العودة إلى منصبه! ويتجلى "العناد". الذي امتد إلى النائب العام المحكوم ببطلان تعيينه. أن يطعن على حكم بطلان تعيينه وطلبه رد الدائرة التي من المقرر أن تنظر في طلب د. عبد المجيد محمود منحه الصيغة التنفيذية للحكم حتى يتمكن من العودة إلى منصبه الذي أقيل منه بغير سند من قانون أو دستور!

وعادة ما يصاحب "العناد" خاصية سلبية أخرى وهي "الاستعلاء" أو "الاستكبار"، وقد كانت تلك الخاصية سمة لنظام الحكم السابق الذي تميز بدرجة من الاستعلاء على الشعب لا يضاهيها إلا نظام الحكم الجديد. بعد الثورة..!

ويتميز الحكم الجديد بعدم الاكتراث بمعارضيه وتجاهل ما سبق له أن وعد به الشعب بإعمال " المشاركة" وليست " المغالبة". فكل سياسات وقرارات الحكم الجديد تتصف بكونها نابعة من فكر جماعة الإخوان المسلمين من دون اعتبار لآراء القوى والأحزاب السياسية الوطنية ولا الرأي العام لأغلبية المصريين. ويكفينا للتدليل على هذه الحقيقة مسلسل الاستقالات من أعضاء الفريق الرئاسي الذي كان أولهم نائب رئيس الجمهورية حيث لم يشاركوا ولم تتم استشارتهم في أخطر القرارات التي اتخذها "الرئيس المنتخب" والتي تسببت في حالة من الاحتقان والانقسام الوطني ومنها إعلانات نوفمبر "غير الدستورية" ، والقرارات بقوانين التي أصدرها "الرئيس المنتخب". من دون أخذ رأي مستشاره القانوني فؤاد جاد الله وفقاً لخطاب استقالته. مساء الأحد 9 ديسمبر 2012 وتم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ سابق في 6 ديسمبر 2012 وهي الخاصة بتعديلات قوانين ضرائب الدخل والضريبة العامة على المبيعات الضريبة على العقارات المبنية وضريبة الدمغة والتي اضطر الرئيس إلى تجميدها بعد ساعات قليلة من إصدارها خوفاً من رد الفعل الشعبي لما كانت تلك التعديلات الضريبية تتضمنه من زيادات في أسعار كثير من السلع الأساسية.

كذلك شملت الاستقالات عدداً من مساعدي الرئيس ومستشاريه وآخرهم المستشار القانوني للرئيس ووزير العدل. وكان العامل المشترك في قرارات الاستقالة لمعاوني "الرئيس المنتخب" أنهم لا يشاركون

في صنع سياسيات أو صياغة قرارات الحكم، بل على العكس إنهم. وبرغم تخصصاتهم كانوا يفاجئون بقرارات كارثية تتخذ دون علمهم، كما أكد المستشار أحمد مكي وزير العدل. المستقيل حتى الآن. انه فوجئ بإعلان 21 نوفمبر 2012 وأنه يعتقد أن الرئيس قد أخطأ في إصدار ذلك الإعلان الذي أثار حالة غير مسبوقة من الانقسام والاحتقان في الشارع السياسي المصري وفي أوساط الأسرة القضائية. كما جاءت استقالة المستشار فؤاد جادالله كاشفة لنفس المعنى بأن "الرئيس المنتخب" لا يستشير مستشاريه، ولكنه يعتمد على مصادر غيرهم وأنه. إي جادالله. تبرأ من المشاركة في إقالة النائب العام السابق في المرة الأولى والتي تراجعت عنها مؤسسة الرئاسة بعد ذلك، مؤكدا أنه " لم يكن على علم ولم يتم التشاور معه أو أخذ رأيه في هذا الصدد من قبل الرئيس أو أي فرد من المؤسسة الرئاسية". ونعى المستشار جاد الله على الحكم الحالي "عدم مشاركة باقي التيارات في صنع القرار وعدم توزيع المسئولية وعدم الاعتماد على أصحاب الخبرة والكفاءة والاعتماد على أصحاب الثقة فقط وتهميش وإقصاء باقي التيارات والعجز عن إجراء حوار وطني وتهميش الشباب وإقصائهم، وجاء في خطاب استقالته التحذير من "انفراد الجماعة وتغولها على الرئيس والحكم".

ونصل إلى قلب مشكلة الحكم الجديد وهي النكوص عن الوعود التي قطعها "الرئيس المنتخب" على نفسه وضمنها في برنامجه الرئاسي وخطبه ولقاءاته على الفضائيات. ذلك أن الرئيس " المنتخب" وعد الشعب بأنه عازم على تحقيق أهداف ثورة 25 يناير. عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية. ، وقطع على نفسه التزاماً بأن حقوق شهداء الثورة والمصابين وأسرهم " أمانة في رقبته"، كما وعد والتزم بتفعيل التحول الديمقراطي إلى الحد الذي اتخذ له مساعداً هو المفكر السياسي الوطني سمير مرقص وأسند

إليه مهمة برنامج "التحول الديمقراطي" ثم تناسى هذا الموضوع إلى أن اضطر إلى يكون أول المستقيلين من أعضاء "الفريق الرئاسي" حيث رفض أن يستمر في منصب "شرفي" دون أن تكون له صلاحيات!

ووعد "الرئيس المنتخب" بأن يشرك الشعب في كل الأمور كما جاء في برنامجه الرئاسي "سأعمل مع كل أبناء مصر الكرام علي إطلاق الحريات بناء نظام سياسي رشيد يضمن ممارسة ديمقراطية سليمة تتنافس فيها الأحزاب القوى السياسية منافسة حرة شريفة ونزيهة لكسب أصوات الشعب المصري كمصدر أساسي للسلطات .نظام يُضمن للشعب حريته في مراقبة ومحاسبة السلطات التنفيذية، ويؤدي إلى تداول سلمي حقيقي للسلطة، ومن ثمَ تحقيق استقرار شامل يوفر مناخاً صحياً لإقامة تنمية متكاملة وعدالة اجتماعية وريادة حقيقية".كما وعد "الرئيس المنتخب" " بالعمل على أن تكون مصر دولة دستورية تقوم على دعامات ثلاث؛ السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، كل منها عمل بشكل متمايز ومتكامل ومتضامن في آن واحد، بما يتيح توزيعاً للمسؤوليات والسلطة ومنع احتكارها من قبل سلطة واحدة .هذا الفصل الكامل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بما يضمن سيادة القانون ويمنع تغول سلطة على أخرى".!!!وتلك الوعود كلها لم تتحقق، بل وزاد الطين بلة أن " الرئيس المنتخب" يفعل العكس تماماً، فيهدر أحكام القضاء بدلاً من تنفيذها، ويناصب السلطة القضائية العداء ولا يمنع تغوّل السلطة التنفيذية عليها ثم يدعو القضاة لعقد مؤتمر للعدالة، ويدعو إلى حوارات مجتمعية لمناقشة أمور قد سبق له اتخاذ قرارات تخالف ما سبق وتعهد به للناس، ويصدر دستوراً غير متفق عليه مجتمعياً بعد أن وعد بعدم إصداره إلا أن يكون محل توافق، ويصمت عن تفسير أمور تشغل بال المصريين ومنها مسألة هروبه من سجن وادي النطرون يوم 29 يناير 2011 بمساعدة من جهة غير مصرية، ولا يشفي غليل المصريين بإعلان نتائج التحقيق في الغدر بستة عشر شهيداً من أبناء القوات المسلحة في رمضان 2012 ! إن مشكلة الحكم تحت مظلة الإخوان

المسلمين إنهم ينطبق عليهم قول الحق في سورة الصف" يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون" . ولله الأمر من قبل ومن بعد .

https://youtu.be/oaChVDtS4N0?si=aPyzMjgLeWSaAyQp

وشهد شاهد من أهله. . . دكتور محمد حبيب

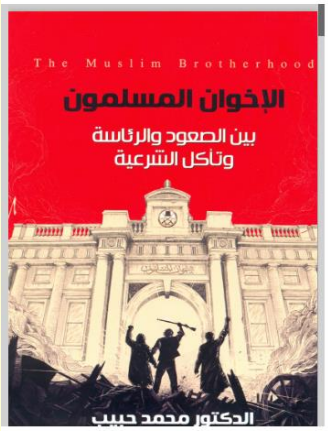

لقراءة الكتاب اضغط الرابط التالي

دكتور محمد حبيب – الإخوان المسلمون بين الصعود والرئاسة وتآكل الشرعية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

5. الإخوان والقضاء بين جماعة "محظورة" . . وجماعة "حاكمة" !

ظلت جماعة الإخوان المسلمين تنظيماً غير شرعي منذ حلها عام 1948، وأطلق عليها فى السنوات الأخيرة «الجماعة المحظورة» حتى قام الشعب المصري بثورته فى 25 يناير 2011 وعرفت الجماعة طريقها إلى ميدان التحرير وشارك أعضاؤها وقياداتها فى فعاليات الثورة مستخدمة إياها لتحقيق مقصدها الرئيسي باعتلاء موجتها للوصول إلى حكم البلاد!

وبرغم أن الموقف القانوني للجماعة لم يتغير من كونها " محظورة"، فقد كان نشاطها فى الحقل السياسي علنياً وكانت لها «كتلة برلمانية» كانت تبدو قوة تدافع عن الحريات والحقوق الأساسية للشعب، وتؤكد مدنية الدولة وتنادى باستقلال القضاء ودعم دولة القانون والمواطنة.

ولكن الموقف تغير كلية بعد أن تحولت "الجماعة المحظورة" إلى "الجماعة الحاكمة" منذ أن ركبت قطار الثورة وأقنعت المجلس الأعلى للقوات المسلحة بخارطة طريق لإدارة المرحلة الانتقالية تصب أساساً فى مصلحتها، وبعد أن نجحت فى الفوز بأكثرية مقاعد مجلس الشعب فى انتخابات مجلسي الشعب والشورى عام 2011، ثم بعد أن تمكن مرشحها د. محمد مرسى من الوصول إلى منصب رئيس الجمهورية!

وفى خضم الاحتقان الوطني الناشئ عن الهجمة الشرسة للجماعة على السلطة القضائية ورغبتها الجامحة فى السيطرة على مقدرات مؤسسة القضاء ضمن سياستها الرامية إلى "التمكين" و"الأخونة"، يصبح من المفيد مقارنة التحول فى موقف الجماعة من القضاء، حين كانت جماعة يتعرض أعضاؤها للاعتقال والتعذيب والملاحقة الأمنية، وهى الفترة التي كانت طوال النظم السابقة حتى قامت ثورة 25 يناير، وبين موقفها الآن حين أصبحت فى سدة الحكم تتحين الفرص للإيقاع بسلطة القضاء ومحاولة إهدارها كما تحاول بالنسبة لباقي مؤسسات الدولة!

ونعرض فى هذا المقام إشادة الجماعة باستقلال القضاء وفقاً لمبادرة "معا نبدأ البناء.. مبادرة من أجل مصر" التي أطلقتها بدعوة من المرشد العام فى شهر مارس 2011 بحضور رؤساء أحزاب وقوى مدنية الذين وافقوا على المبادرة واقتراحات للإصلاح التي تضمنتها، حيث نصت فى مجال القضاء على "كفالة استقلال القضاء بجميع درجاته، بإصدار قانون استقلال القضاء الذى أعده نادى القضاة منذ وقت طويل ووضع كل الشروط لإبعاد القضاة عن أى مظنة أو مطمع أو تهديد أو استثناء، وإلغاء كل أنواع المحاكم الاستثنائية وضمان عدم محاكمة أى إنسان إلا أمام قاضيه الطبيعي، والفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، وأن تكون النيابة مستقلة غير تابعة لوزير العدل، وألا يكون للسلطة التنفيذية ممثلة فى رئيس الجمهورية حق تعيين رؤساء المحاكم العليا (الدستورية والإدارية العليا والنقض) والنائب العام، وإنما يكون اختيارهم إما بالأقدمية أو الانتخاب من بينهم، وأن يكون التفتيش القضائي تابعا لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل، وإعادة النظر فى كل القوانين التي صدرت فى العهد البائد، حيث إن كثيرا منها صدر لتقنين الظلم وتحقيق مصالح طبقة رجال الأعمال ومسئولي الحزب الوطني".

وفى الجزء الخاص بالمهام العاجلة والملحة أعادت المبادرة التأكيد على إصدار قانون استقلال القضاء الذى أعده نادى القضاة، والإفراج عن جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين بمقتضى أحكام صادرة من محاكم استثنائية، وإعادة محاكمة الجنائيين منهم أمام قاضيهم الطبيعي، وإلغاء المحاكم الاستثنائية بأنواعها كافة.

وفى برنامجه الرئاسي حدد الدكتور مرسى موقفه المؤيد لاستقلال القضاء فذكر نصاً ضرورة "حفظ سيادة القانون من خلال بسط وتعزيز سلطان القضاء وضمان استقلاله والعمل على تنفيذ أحكامه واعتبار جريمة عدم تنفيذ أحكام القضاء جناية يعاقب عليها القانون بالحبس والعزل"، وبعد بضعة أيام من انتخابه رئيساً لم يجد الدكتور مرسى غضاضة فى مناقضة حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم

دستورية مواد فى قانون انتخابات مجلس الشعب وأصدر قراراً جمهورياً بدعوة مجلس الشعب المنحل إلى الانعقاد ثم اضطر إلى إلغائه بعد حكم المحكمة الدستورية بعدم "دستوريته"!

كان موقف جماعة الإخوان المسلمين مؤيداً ومدافعاً عن استقلال القضاء حين كانوا يحاولون كسب ثقة الثوار وإقناعهم بأنهم مع الثورة وحريصون على تحقيق أهدافها . ولكن سرعان ما تبدل موقف الجماعة وحزبها حديث الولادة حزب الحرية والعدالة بمجرد أن تمكنت من الحصول على أكثرية مقاعد مجلس الشعب فى انتخابات 2012/2011.

وقد تمثلت بداية الهجمة الإخوانية على السلطة القضائية فى محاولة تمرير مشروع لتعديل قانون المحكمة الدستورية العليا عن طريق مجلس الشعب "المنحل" فى مايو 2012، حيث وصف المستشار طارق البشرى تلك المحاولة " . . وهكذا فإن حزب الحرية والعدالة، يريد أن يستخدم أكثريته فى مجلس الشعب وسيطرته على المجلس، يريد أن يستخدم هذه السلطة التشريعية لتحقيق مكاسب حزبية ذاتية، تأثيرا على المحكمة الدستورية وضمانا لبقائه ودعما لمرشحه فى الرئاسة، وهو ورجاله لا يدركون ما فى قولهم وأقوالهم من عدوان صارخ على السلطة القضائية وتهديد لواحدة من كبرى هيئاتها" .

كما وصفت المستشارة تهاني الجبالي، النائب السابق لرئيس المحكمة الدستورية العليا ذلك المشروع الذى وافقت عليه لجنة " الاقتراحات والشكاوى" بمجلس الشعب بأنه " انتهاك" و"هدم" لدولة وسلطة القانون، ومحاولة لتعطيل المحكمة عن أداء دورها . وأشارت الجبالي إلى أن مشروع القانون يعطل المحكمة عن أداء دورها ومراقبة التشريعات والقوانين التي يصدرها مجلس الشعب، وهذا تدخل من السلطة التشريعية فى عمل السلطة القضائية.

ولما فشل مجلس الشعب المنحل فى تمرير مشروع تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا ، فقد تكفل أعضاء حزب الحرية والعدالة وحلفاؤهم من أحزاب تيار الإسلام السياسي بتنفيذ المهمة من خلال

دستورهم الصادر فى 2012 الذى نص على قص تشكيل المحكمة على رئيس وأقدم عشرة أعضاء بما ترتب عليه استبعاد المستشارة الجبالي وآخرين، وهذا يعنى على حد قول المستشار البشرى " أن المادة 235 (من الدستور الجديد) فصلت ما يزيد من قضاة المحكمة على العشرة، فصلتهم من وظائفهم بها ونقلتهم إلى وظائف أخرى. وهكذا تضمن مشروع الدستور الذى سيستفتى عليه الشعب المصري لتنظيم دولته وحياته الديمقراطية لمدى من السنين المقبلة التي لا يعرف عددها، تضمن قرارا بعزل قضاة من المحكمة الدستورية من وظائفهم. والسؤال الذى يثور هو "أليس فى ذلك نوع من التدليس ؟"

وأضاف المستشار البشرى " ولنا أن نقلق على مصير استقلال القضاء كله، فإن من يسعى سعيا ظاهرا غير مستتر لعزل كبار رجال القضاء وتعيين آخرين مكانهم، حسبما ينبئ عن ذلك الإعلان الدستوري الصادر فى 21 نوفمبر الماضي، وحسبما يظهر من نصوص المحكمة الدستورية فى مشروع الدستور المطروح، إن ذلك مما يتعين أن نحذر منه وينوجب علينا أن نشير إليه إبراء للذمة وإعلانا لموقف المعارضة الصريحة تجاه هذا السعي، فإن المؤسسة القضائية المصرية، أيا كان ما يعتريها من شوائب وقتية، هي من أهم ما بنته الحضارة المصرية الحديثة استقلالا وكفاءة ومستوى مهنيا وأخلاقيا شديد الاحترام، وهى جزء مما يتعين استبقاؤه والدفاع عنه" .

وتواصلت هجمة الإخوان المسلمين على القضاء، وإصدار رئيس الجمهورية " المنتخب" إعلاناً دستورياً فى 21نوفمبر 2012 تم بمقتضاه عزل النائب العام د. عبدالمجيد محمود للمرة الثانية بعد أن هب قضاة مصر وأعضاء النيابة العامة ضد قرار عزله الذى تم تصويره بالمخالفة للحقيقة على أنه قرار تعيينه سفيراً لدى دولة الفاتيكان، ثم هبت مصر كلها فى ثورة عارمة ضد ما تضمنه ذلك الإعلان الدستوري من تحصين لقرارات رئيس الجمهورية «المنتخب» غل يد القضاء عن نظر أى طعون ضد تلك القرارات السابقة على صدور الإعلان الدستوري واللاحقة عليه، إلى جانب إعطاء رئيس الجمهورية " المنتخب" السلطة

التشريعية. وصاحب صدور تلك القرارات والإعلانات الدستورية المتصادمة مع الدستور والقانون والديمقراطية حصار هجمي لميليشيات "الجماعة الحاكمة" ترتب عليه منع قضاتها من عقد جلساتها لفترة طويلة.

واليوم تشهد مصر أن جماعة الإخوان المسلمين تعاود الهجمة على القضاء بتعديلات لقانون السلطة القضائية يؤدى إلى مذبحة جديدة للقضاء أبعد تأثيراً وأشد خطراً من مذبحة 1969، وهذا المشروع مرفوض من كافة قضاة مصر الشرفاء فى جميع الهيئات القضائية، إلا من نفر قليل ممن تحسبون أنفسهم بالباطل على الأسرة القضائية وهم فى حقيقتهم مشايعون للجماعة. ويقول الرئيس "المنتخب" فى حواره مع قناة الجزيرة " القطرية" " هناك قلق مشروع لدى الناس من بعض الأحكام التي يصدرها بعض القضاة"، ويصرح عصام العريان حسب بوابة "الوطن" ،" إنه يتعين على مجلس الشورى أن يتحرك بسرعة؛ لتبنى الإصلاحات القضائية، التي أشعلت غضبا عارما بين القضاة" كما كتب، "أنه ينبغي عدم تأجيل إقرار القانون، الذى يحدد صلاحيات السلطة القضائية" !

وتتواصل محاولات الإخوان فى تعطيل حصول المستشار عبد المجيد محمود على الصيغة التنفيذية لحكم بطلان تعيين النائب العام الحالي برد المحكمة!

وكالعادة، حين تواجه رئيس الجمهورية " المنتخب" وجماعته مقاومة رافضة لقراراته المتصادمة مع الديمقراطية ودولة القانون، فإنه يتم التراجع الظاهري عنها إلى حين، كما أعلن عن نية الرئاسة تجميد تعديل القانون لما بعد انتخابات مجلس النواب، ثم تعود الآلة الإخوانية إلى معاودة الهجمة وتحقيق خطة "التمكين" و"الأخونة".

والأمل ألا تخمد مقاومة الأسرة القضائية والقوى الوطنية والشعب المصري كله لتلك الهجمة الحالية ضد سلطة القضاء، وإلى أن يتحقق النصر بإذن الله، لك الله يا مصر.

مقالات مهمة لقراءة المقالات رجاء الضغط على عنوان المقال

1. دكتور علي السلمي – قراءة جديدة في مقال قديم "تطوير التعليم سبيل التقدم - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
2. قراءة جديدة لمقال قديم "ليس الحل في الصندوق لكنه خارج الصندوق - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
3. قراءة جديدة لمقال قديم "ماذا ينتظر المصريون من برنامج الحكومة - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
4. دكتور علي السلمي – قراءة جديدة لمقال قديم "النزاهة والشفافية على طريقة الحكومة الذكية - " موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
5. دكتور علي السلمي – قراءة جديدة لمقال قديم "الشفافية الغائبة في قضية الشركة القابضة للنجارة – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com) دكتور علي السلمي– قراءة جديدة لمقال قديم – هل مصر دولة فاشلة؟ – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
6. دكتور علي السلمي– قراءة جديدة لمقال قديم "الحكومة . . .وذاكرة المصريين - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
7. دكتور علي السلمي– قراءة جديدة لمقال قديم "أبناؤنا في الخارج وتساؤلات عن جدوى التعليم الجامعي - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

8. دكتور علي السلمي – قراءة جديدة لمقال قديم عن "أزمة التشكيل الوزاري – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

9. دكتور علي السلمي – قراءة جديدة لمقال قديم "وفقدت الكلمات معانيها - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

10. دكتور علي السلمي – قراءة جديدة صادمة لمقال قديم "ولا يزال العدوان الصهيوني مستمرا - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

11. قراءة جديدة لمقال قديم "الملفات المنسية عند الحكومة الذكية - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

12. قراءة جديدة لمقال قديم عن "قوم يا مصري - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

13. دكتور علي السلمي – قراءة جديدة لمقال قديم "ويبقى الحال على ما هو عليه - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

14. قراءة جديدة لمقال قديم عن أربعة أحكام تاريخي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

15. "دكتور علي السلمي –قراءة جديدة لمقال قديم "يا أهل الحكم تعالوا إلى كلمة سواء! – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

16. دكتور علي السلمي – قراءة جديدة لمقال قديم من 2006 عن أعاجيب الإدارة المصرية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

الفصل الرابع

لقاءات وتقارير تليفزيونية

https://youtu.be/YW4hT3KIK00?si=LikMfFMkEJzvHzEF

https://youtu.be/iWgp2z4eEKo?si=3mwkRRseJ6q1hR95

https://youtu.be/h7Z2AhkjmWk?si=MMHT-Qlc576wsUnA

https://youtu.be/LimmB2X0UJ4?si=6blsAMgLqxhppfrN

https://youtu.be/Xuy5KVjsTUQ?si=aiGQvptqrYtOjocK

https://youtu.be/E28K0f08mMA?si=IFKC-ZhzK9_QYU3v

https://youtu.be/iLEM2cXsP_g?si=t2TjlhYjM_f-Qwyy

https://youtu.be/d3Y-FJOPehU?si=HyKZUlijuhuGC23n

https://youtu.be/uKnMYJc1FQQ?si=xt7uv0IC5YawM7-D

https://youtu.be/B5qbKdee9us?si=wvNf59rLqnUr60ug

https://youtu.be/p-2_vZrYvK0?si=k0RKosFF-kB-gP85

_https://youtu.be/XHC0K5cx7rQ?si=a5RblPlgfSdAeJu

https://youtu.be/GiDarHnm1Ew?si=yfvJXasTOBlKny6v

https://youtu.be/sa9f70e090I?si=rL4zx0CeW_Qw1j6f

https://youtu.be/l2b0q1RFhns?si=hwUfXhlQwTTPuLwn

https://youtu.be/8F03LaIlSCs?si=cDFMFgumWmchIqsY

https://youtu.be/WVjuYvyUzzI?si=hR3HOXBn2hMduqq6

https://youtu.be/XcYdGyjQEI4?si=al96WMP3036Bnexb

https://youtu.be/hEk0OdilYrk

https://youtu.be/_6Yf6hG2Sno

https://youtu.be/XEkLhd3kM_Q?si=D4wGFm2ApXZQ4EI3

https://youtu.be/19JxqJfeTlo

https://youtu.be/7MDQIhTq4nU

https://youtu.be/bSaVKdbK_BE

https://youtu.be/ZqwmituADw8

https://youtu.be/QMR_Suy-zEU

https://youtu.be/r2oeAjVLQMM

https://youtu.be/L37U_03iZG0

https://youtu.be/xMfPvGK566g

https://youtu.be/70JwVUhc3vQ

https://youtu.be/ZnM4DyF3Nbc

https://youtu.be/4q07x9_bicA

https://youtu.be/cB1GFCNrqok

https://youtu.be/B2GzcSIRGzE

https://youtu.be/rM6xy8CKFu8

https://youtu.be/Ex6pCuE0lTc

https://youtu.be/CJcUb0OTSsg

https://youtu.be/jlinePUnmcg

دعونا نشاهد هذا الفيلم عن تنحي مبارك

"أروقة القصر . . كيف تنحى مبارك" ! !

https://youtu.be/1VGrVl2SB1k

كتبي في حب مصر

يمكن قراءة الكتب وتحميلها،

ومشاهدة كل الفيديوهـــات،

بالضغط على الرابط الخاص بكل كتاب

1. دكتور علي السلمي – التعليم في مصر إلى أين؟ – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
2. دكتور علي السلمي – حوارات ومقالات سياسية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
3. دكتور علي السلمي–قراءة جديدة لمقالات قديمة في الأهرام – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
4. دكتور علي السلمي – آفاق الإدارة المعاصرة 2024 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
5. من كتابات أستاذي المغفور له دكتور أحمد فؤاد شريف – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
6. دكتور علي السلمي – مصر وثوراتها – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
7. دكتور علي السلمي – محاكمة دولية للكيان الصهيوني – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
8. دكتور علي السلمي – النص لفلسطين – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
9. دكتور علي السلمي – إزالة الاحتلال الصهيوني وتحرير فلسطين – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
10. دكتور علي السلمي – عودة دولة فلسطين المستقلة – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

11. دكتور علي السلمي – وانتصرت غزة . . . كيف ومتى – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
12. دكتور علي السلمي – مقاومة أسطورية لاستعادة فلسطين الأبية – توثيق وتوقع – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
13. النكبة العربية الكبرى وضياع فلسطين –توثيق وتعليق دكتور علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
14. دكتور علي السلمي – مشكلات مصرية قديمة وتتجدد – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
15. مصر والإدارة – دكتور علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
16. مصر التي نريد – علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
17. مصر والاستراتيجيات الوطنية – دكتور علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
18. رحلة العمر – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
19. دكتور علي السلمي – أساسيات الإدارة في منظمات الأعمال – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
20. دكتور علي السلمي – رؤية جديدة للمورد البشري – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
21. دكتور علي السلمي " - فعاليات وحوارات لها تاريخ - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
22. دكتور علي السلمي – وصف مصر بالعربي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
23. دكتور علي السلمي " -مصر المستقبل - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
24. دكتور علي السلمي يكتب "رسائل لأهل بلدي - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
25. دكتور علي السلمي يكتب "رحلتي مع الإدارة - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

26. دكتور علي السلمي – مصر وتحديات الإصلاح الإداري – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

27. دكتور علي السلمي "شخصيات "مصرية لها تاريخ – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

28. الملتقى – تقديم علي السلمي وإسماعيل عثمان – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

29. دكتور علي السلمي "مصر وحماية الوطن - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

30. دكتور علي السلمي –كي لا ننسى – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

31. دكتور علي السلمي – التطوير المؤسسي في مصر – كدولة جديدة– موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

32. دكتور علي السلمي – مصر والتحول الديمقراطي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

33. مصر والجماعة الإرهابية – دكتور علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

34. مصر ومشروعاتها العملاقة – علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

35. علي السلمي – مصر والثورتين. . قراءة ثانية للأحداث والنتائج – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

36. "كتابي عن "مصر ومحمد مرسي و 30يونيو – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

37. مصر وثورة 25 يناير 2011 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

38. مصر وتحديات إدارة التنمية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

39. مصر ومبارك – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

40. علي السلمي – مصر وتحديات المستقبل – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

41. مصر وسد النهضة – قضية حياة أو موت – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

42. حوارات لها تاريخ – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

43. تجربة حياة ورؤية مستقبلية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

44. جامعات المستقبل – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

45. رحلتي مع السياسة – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

46. الإدارة بالأهداف – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

47. مقالات وحوارات وتغريدات أيام الثورة 2011 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

48. الوثيقة . . . قضية الدستور والديمقراطية 2012 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

49. عام الفشل الرئاسي يونيو 2012– يوليو 2013 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

50. ثورة 30 يونيو 2013 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

51. الإدارة الرشيدة . . الوجه الآخر للحوكمة – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

52. مفاهيم الإبداع الإداري – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

53. إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

54. إشكاليات الدستور والبرلمان – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

55. من حكايات 30 يونيو – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

56. مصر المحروسة من تاني خواطر من أجل المستقبل – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

57. مصر والديمقراطية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

58. مصر المحروسة رؤية ومنهاج للتغيير الديمقراطي وإعادة البناء – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

59. مصر المحروسة ثورة حتى النصر – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

60. عام من الإخفاق – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

61. التحول الديمقراطي وإشكالية وثيقة المبادئ الدستورية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

62. الإدارة–في عصر العولمة والمعرفة – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

63. اعادة بناء الوطن – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

64. إدارة السلوك التنظيمي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

65. كتاب إدارة التميز – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

66. خواطر في الادارة المعاصرة – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

67. الإدارة الجديدة . . طريق التميز – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

68. الإدارة المعاصرة – رؤية إسلامية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

69. ثورة 23 يوليو 52 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

70. المستقبل المصري منظور استراتيجي– دكتور علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

71. رحلتي مع الكتب – جزء أول – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

72. رحلتي مع الكتب – جزء ثان – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

73. أيام حزب الوفد – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

74. دكتور علي السلمي يكتب" - الحوار الوطني ضمانات فاعليته وجدواه - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

75. برنامج للتشيق الحضاري في مصر – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

76. مشروع منذ 2005 لتطوير منظومة التعليم الجامعي والعالي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

77. مقالات وحوارات وتغريدات أيام الثورة 2011 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

78. سنوات مبارك الأخيرة في حكم مصر الجزء الأول – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

79. سنوات مبارك الأخيرة في حكم مصر الجزء الثاني – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

80. سنوات مبارك الأخيرة في حكم مصر الجزء الثالث – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

81. 2005 – 2011 مصر بين ثورتين – الجزء الأول – سنوات مبارك الأخيرة – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

82. مصر بين ثورتين – الجزء الثاني – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

83. مصر بين ثورتين – جزء 3 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

84. لقاءات تلفزيونية لها تاريخ – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

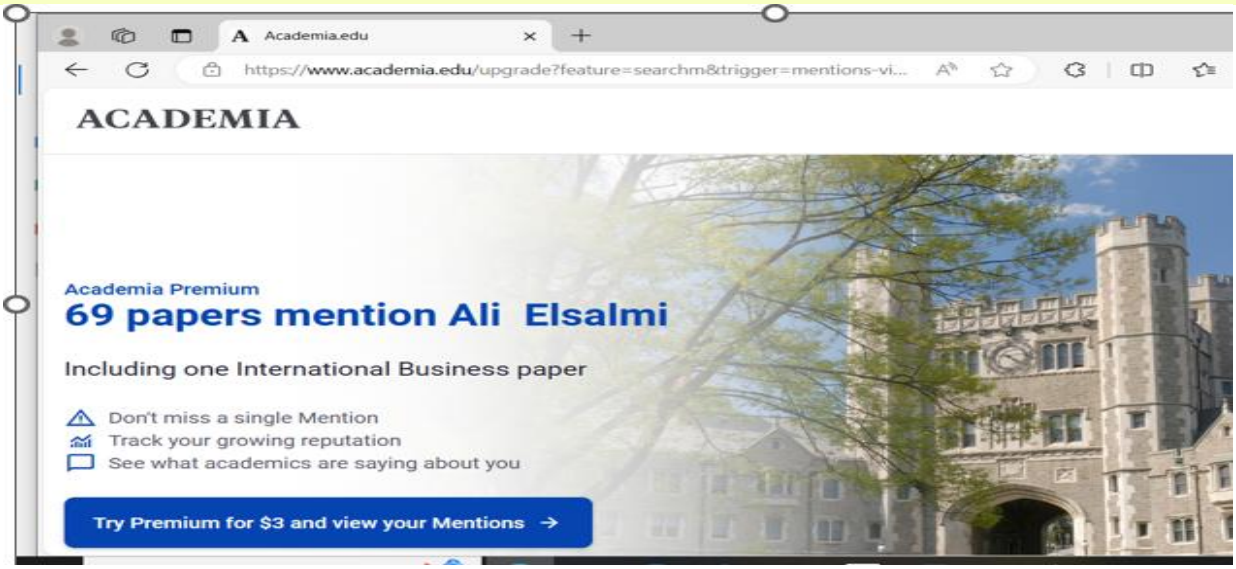

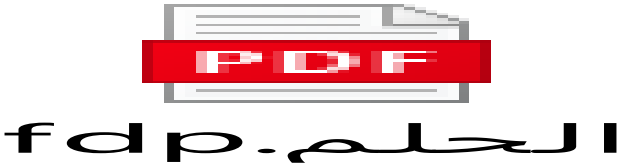

لمشاهدة الحلم اضغط علامة PDF

تم الكتاب بعون الله وفضله وإلى لقاء جديد في كتاب آخر

مع تحياتي دكتور علي السلمي

22 سبتمبر 2024